جامعـــة غردايـــــة

كليـــة الحقـوق والعلـوم السياسية

قســـم العلـــوم السياســيـــة

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم سياسية

محاضـــرات في مقيـــاس

منهجيـــــة العلـــوم السياسيـــــة 02

الجزء الثاني: ـ المنهجية والملائمة المنهجية

ـ مناهج علم السياسة

ـ الاقترابات المنهجية

إعـــداد الدكتـورة: صوالـحي ليـلـى

أستـاذ محاضـر قسم (أ)

السنـة الجامعيـة: 2021-2022

مقدمـــــــــة

مقدمـــة

إن البحث العلمي عبارة عن نشاط علمي منظّم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، هدفه الكشف عن الحقائق العلمية، ثم استخلاص المبادئ والقوانين العامة والتفسيرية حول تلك الوقائع، فالبحث العلمي عملية تثير الوعي وتوجه الأنظار نحو مشكلة بحثية لم تكن مثارة من قبل.

كما أن البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظّم والدقيق الذي يقوم به الباحث العلمي بُغية اكتشاف معلومات غير معروفة أو التوصّل إلى علاقات جديدة، ولا بُد للباحث العلمي أن يتبع في هذا الفحص الدقيق خطوات منهج البحث العلمي في جمع البيانات وتحليلها.

وتُعد منهجية البحث العلمي الأساس والعمود الفقري الذي تقوم عليه البحوث العلمية، على اعتبار أن الطريقة التي يتبعها الباحث في معالجته لظواهر اجتماعية أو سياسية معينة لها دور هام في تحليل وتفسير الظواهر المدروسة من أجل التوصل إلى نتائج علمية حول تلك المشكلات البحثية. وتعمل المناهج والاقترابات التي يستخدمها الباحث العلمي على تقديم دليلا ارشاديا للباحثين والمحللين السياسيين يساعدهم على إدراك وسبر أغوار مختلف الظواهر السياسية التي هم بصدد دراستها، بغرض الوصول إلى الحقائق العلمية وإزالة اللُبس والغموض عن العديد من الظواهر السياسية المعقدة.

وتنبع **أهمية** مقياس **منهجية العلوم السياسية (02)** في كونه يندرج ضمن تخصص العلوم السياسية، كما أنه يحاول البحث في منهجية البحث العلمي والذي يعتبر أحد المواضيع الهامة الذي يحتاجه الطلبة والباحثين في جميع مراحل مستوياتهم الدراسية حتى يتمكنوا من إنجاز بحوثهم بالشكل المطلوب.

ويتمثل **الهدف** من تدريس مقياس **منهجية العلوم السياسية (02)** في تعريف الطالب بمجمل المفاهيم الخاصة بمنهجية البحث العلمي من أجل بناء دعامة نظرية لديه، كما أن الطالب سيتمكن من إكتساب تكوين نظري ومنهجي لبناء قدرات تصورّية تساعده على دراسة الظواهر السياسية وصفا واستكشافا وكذا تفسيرا وتصنيفا.

فالأسلوب الذي ينتهجه الباحث العلمي في معالجته للظواهر الاجتماعية والسياسية له أهمية كبيرة لا تقل أهمية عن الجهود المبذولة في جمعه للمعلومات المطلوبة حول المشكلة البحثية بهدف تفسيرها واستخلاص النتائج والتعميمات حولها.

ويتمثل **الهدف الأساسي** من إنجاز هذه المطبوعة البيداغوجية (**منهجية العلوم السياسية 02**) في تعريف طلبة العلوم السياسية بمجموعة من المفاهيم الخاصة بمنهجية البحث العلمي بهدف بناء قدراتهم في فهم واستكشاف الظواهر السياسية، بالإضافة إلى تزويدهم بجملة من المناهج والاقترابات الشائعة الاستخدام في تفسير وتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية، سواء كان ذلك في البحوث الصفية (بحوث المراحل الأساسية الأولى للدراسة) أو في مذكرات نهاية التخرج كمذكرات الليسانس والماستر وأطروحات الدكتوراه.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر فإنه قد تم تقسيم هذه المطبوعة البيداغوجية إلى ثلاث محاورأساسية، يتناول **المحور الأول** منها **المنهجية والملائمة المنهجية** والذي بدوره تم تقسيمه إلى ثلاث عناصر أساسية وهي: تصنيف المناهج، ثم بناء النماذج وفي الأخير بناء النظرية.

أما **المحور الثاني** والمعنون بـ: **مناهج علم السياسة** والذي سيتم التطرق فيه إلى مجموعة من المناهج البحثية في العلوم السياسية والتي تتمحور حول: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي، المنهج المسحي، منهج داسة الحالة بالإضافة إلى المنهج التجريبي.

في حين سيتم التطرق إلى **الاقترابات المنهجية** في **المحور الثالث** من هذه المطبوعة والذي سيتم التطرق فيه كذلك إلى جملة من الاقترابات المنهجية والتي تمثلت في: الاقتراب النسقي (النظمي)، الاقتراب البنائي الوظيفي، اقتراب الجماعة، اقتراب الاتصال السياسي، اقتراب النخبة، اقتراب الطبقة بالإضافة إلى اقتراب صنع القرار.

المحـــاور الأساسيـــة

المحور الأول: المنهجية والملائمة المنهجية.

- تصنيف المناهج.
- بناء النماذج.
- بناء النظرية.

المحور الثاني: مناهج علم السياسة.

- المنهج التاريخي.
- المنهج المقارن.
- المنهج الوصفي.
- المنهج الإحصائي.
- المنهج المسحي.
- منهج دراسة الحالة.
- المنهج التجريبي.

المحور الثالث: الاقترابات المنهجية.

- الاقتراب النسقي (النظمي).
- الاقتراب البنائي الوظيفي.
- اقتراب الجماعة.
- اقتراب الاتصال السياسي.
- اقتراب النخبة.
- اقتراب الطبقة.
- اقتراب صنع القرار.

المحـــور الأول
المنـهجية والملائمة المنـهجيـة

المحور الأول: المنهجية والملائمة المنهجية

تمهيـــد

تعتبر الطريقة التي ينتهجها الباحث العلمي في معالجته لمشكلة بحثية معينة ذات أهمية كبيرة لا تقل أهمية عن الجهد المبذول في جمعه للمعلومات والبيانات الضرورية حول تلك الظاهرة بغية تفسيرها واستخلاص النتائج حولها، إذ أن سلامة الأسلوب والطريقة المتبعة في دراسته للظاهرة تؤدي بالباحث للتوصل إلى نتائج علمية سليمة كما أنها تختزل وقته وجهده.

ويهدف أي باحث علمي أثناء دراسته وتحليله لموضوع أو ظاهرة معينة إلى الوصول للمعرفة العلمية اليقينية والتي لا تتحقق إلا من خلال استخدام المناهج العلمية. والمنهج يتمثل في مجموعة من الخطوات العلمية التي يتبعها الباحث العلمي في دراسته لمشكلة بحثية معينة بهدف الوصول والكشف عن الحقائق العلمية. وتشير المنهجية إلى وصف وتحليل المناهج المستخدمة في البحث العلمي، فهي توضّح الفروض التي تُبنى عليها والتوقعات والنتائج المرتبطة بها، بالإضافة إلى مدى دقة ونجاح المنهج المستخدم في تحقيق أهداف البحث العلمي.

ولقد اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بخصوص تصنيف المناهج العلمية، ونظرا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين فقد اختلفت التصنيفات الخاصة بالمناهج العلمية، فهناك تصنيفات تتضمن عددا كبيرا من المناهج العلمية بما فيها تلك التي يطلق عليها بعض الباحثين صفة الاقتراب أو صفة الأسلوب.

وسنتناول في هذا المحور ثلاث عناصر أساسية وهي:

أولا: تصنيف المناهج.

ثانيا: بناء النماذج.

ثالثا: بناء النظرية.

أولا: تصنيف المناهج

يعتبر المنهج العلمي أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث بهدف تنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها، بالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة محل الدراسة.

1. تعريف المنهج

تعني كلمة منهج في البحث العلمي: "مجموعة من القواعد المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم"، فالمنهج يعني الطريق الموصل إلى الحقائق العلمية تبعا لقواعد يستضيء بنورها الفكر.[1]

ويقصد بالمنهج **لغويا** الطريق أو المسلك، وقد بينه القرآن الكريم في سورة المائدة الآية (48) وذلك في قوله عز وجل: " وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ".[2]

أما **اصطلاحا** فقد تم طرح مصطلح المنهج منذ القرن السابع عشر من قبل **فرانسيس بيكون Francis Bacon** و **كلود برنار Claude Bernard** وغيرهما من العلماء الذين اهتموا بالمنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي، وعليه فقد أخذ المنهج معنى: الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[3]

وقد تعددت تعريفات المنهج بناءا على تعدد الاهتمامات والمداخل النظرية لعلماء المنهجية في تحليل الظواهر الاجتماعية، فهناك من يرى أن كلمة منهج تعني" عدة أدوات استقصائية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية، البشرية والمادية، البيئية والفكرية، تنظم بشكل مترابط ومنسق لكي تفسر وتشرح وتحلل ويعلق عليها".[4]

ويعرف المنهج على أنه الطريقة التي يتعين على الباحث أن يلتزمها في بحثه، حيث يتقيد باتباع جملة من القواعد العامة التي تهيمن على سير البحث ويسترشد بها الباحث في سبيل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث.[5]

وهناك من يعرف المنهج العلمي بأنه البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم.[6]

---

[1] محمد جمال الدين العلوي، **منهج البحث العلمي في علم السياسة**، ط2، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012، ص 23.

[2] سورة المائدة، الآية (48).

[3] غازي فيصل حسين، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية**، ط1، عمان، الأردن: دارالراية للنشر والتوزيع، 2014، ص. 29.

[4] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص. (11- 12).

[5] عبد الفتاح خضر، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، ط3، الرياض، المملكة العربية السعودية: سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية، 1992، ص. 17.

[6] عايدة حوشي، **"**مساءلة فيما بين المنهج والمنهجية- من إشكالية المفهوم إلى آليات التطبيق-**"**، **مجلة الآداب واللغات**، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، المجلد 18، العدد 01، 2018/11/25، ص. 180.

وقد عرف **فلاسفة منطق بروبال** المنهج سنة 1662 بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من اجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين".[1]

يعرف الباحث **محمد بدوي** المنهج بأنه: " مجموعة القواعد التي يستعملها الباحث لتفسير ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى الحقيقة العلمية، أو أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[2]

كما يعرف المنهج بأنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[3]

فالمنهج إذن هو مجموعة من الخطوات العلمية التي يتبعها الباحث في دراسته لظاهرة معينة بهدف الوصول والكشف عن الحقائق العلمية.

2. نشأة وتطور المنهج

يرجع أول استعمال لمصطلح منهج المترجم من مصطلح (méthode) الفرنسية واليونانية الأصل الى أفلاطون (427_347ق م) ويقصد به البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الانسان مع واقعه. أما أرسطو (384_322ق م) "وهو تلميذ أفلاطون" فقد عرف المنهج بأنه البحث نفسه.[4]

لقد تكونت فكرة المنهج بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه اليوم ابتداء من القرن السابع عشر على يد **فرانسيس بيكون (Francis Bacon) وكلود برنار** وغيرهما من العلماء الذين اهتموا بالمنهج التجريبي والمنهج الاستدلالي، ومن ثم أصبح معنى اصطلاح المنهج هو "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[5]

كما أن هناك من العلماء من ركزوا على الاشتقاقات اللغوية والاستعمالات التاريخية في تحديد معنى المنهج، فكلمة **Method** مأخوذة من الكلمة اللاتينية **Methodus** المأخوذة بدورها عن اليونانية، والتي تعني عند **أفلاطون** " البحث أو النظر أو المعرفة" بينما استعملها **أرسطو** بمعنى بحث، أما في العصر الحديث فقد عرفت كلمة منهج ابتداءا من القرن السابع عشر (17) على يد الباحث **فرنسيس بيكون Francis Bacon** (1562- 1626)، **وبورويال و جون ستيوارت ميل** و **ديكارت وكلود برنارد** وغيرهم من المحدثين **دوركايم وبرتران رسل وجون ديوي**.[6]

فقد قام الباحث فرنسيس بيكون في كتابه "الأورغانون الجديد Novum Organum" بصياغة قواعد المنهج التجريبي بكل وضوح، كما حاول الباحث ديكارت أن يكتشف المنهج المؤدي إلى حسن السير

---

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 13.
[2] عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص 14.
[3] عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص. 05.
[4] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.12.
[5] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الدوحة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ، ص. 34.
[6] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 12.

بالعقل، والبحث عن الحقيقة في العلوم، كما قام أصحاب منطق بورورويال بتحديد المنهج بكل وضوح وجعلوه القسم الرابع من منطقهم هذا، وقد اعتبروا المنهج على أنه "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين". إذن هناك نوعان للمنهج: أحدهما للكشف عن الحقيقة، ويسمى التحليل أو منهج الحل أو منهج الاختراع، والآخر وهو الخاص بتعليمها للآخرين بعد أن نكون قد اكتشفناها ويسمى التركيب أو منهج التأليف أو منهج المذهب.[1]

وقد شهد استعمال المنهج تطورا كبيرا في العصر الحديث خاصة في القرن السابع عشر (17)، من خلال أبحاث ودراسات نخبة من المفكرين، من أبرزهم: وليم جيمس William James (1626_1561)، رينيه ديكارت Renie Descarte (1650_1596)، فريديريك وليم هيجل F. W. Hegel(1831_1770) ، كارل ماركس Karl Marx (1883_1818) ، فريديريك أنجلز Friedrich Engels(1895_1820) ، كلود برنارد Claude Bernard (1878_1813)، اميل دور كهايم Emile Dur Kheim(1917_1858).[2]

كما عرف المسلمون المنهج العلمي مع نزول القرآن الكريم، وصاغوا قواعد البحث العلمي المنظم من جميع المجالات كالتوثيق للأخبار والمرويات وكذا في مجال القضايا والأحكام، بالإضافة إلى علوم الكون والإنسان، حيث كان لهم السبق والريادة في تأسيس المناهج العلمية في البحث وفي تطبيقاتها في مختلف المجالات المعرفية، مع التناسب بين المنهج والمجال المعرفي المستخدم فيه، ومع مراعاة حدود العقل وإمكانياته وفق قواعد سهلة وبسيطة وذات فائدة.[3]

فقد عرف **عبد الرحمان ابن خلدون** (1332_1406م) و**ابن تيمية** المنهج بأنه " عبارة عن مجموعة القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول الى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل".[4]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريفا اجرائيا شاملا للمنهج عبر العصور وهو: " أن المنهج عبارة عن تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي دارس أو باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجة مشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول الى المعرفة العلمية اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل".[5]

3. خصائص المنهج العلمي

يتميز المنهج العلمي بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[6]

- التنظيم والانضباط ولا يقنع بالمصادفة أو الأحداث التي تقع عرضاً.

---

[1] عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص. 04.
[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 13.
[3] عايدة حوشي، المرجع السابق، ص. 181.
[4] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 12.
[5] نفس المرجع، ص. 14.
[6] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 29.

- يعتمد على إجراءات عملية موضوعية، فعلى الباحث العلمي ألا يقنع بآرائه الذاتية أو يتمسك بنتائج لا تثبت صحتها من خلال الفحص العلمي والاستقصاء والاختبار.

- يتميز بالتصحيح الذاتي، فمن صفات البحث العلمي اكتشاف أية نتائج غير صحيحة في الوقت الملائم، والعمل على تلافي الخطأ بقدر الإمكان في حدود قدرة الباحث، أي أن تصبح نتائج وإجراءات البحث عرضة للتدقيق والمراجعة والتقويم، ليس فقط من جانب الباحث بل ومن جانب زملاءه أعضاء الجماعة العلمية في تخصصه.

4. وظائف المنهج العلمي

إن المنهج يهدف إلى توسيع آفاق المعرفة العلمية حول مجالات الاهتمام المختلفة للباحثين في العالم ومن وقت لآخر، كما أنه يحتم على الباحث إكتساب المفاهيم السليمة حوله، من أجل فهم كيفية تطبيقه، ومن جهة أخرى على الباحث أن يتوقف علميا وعمليا عند مفاهيم رئيسة تخص موضوعه حتى يفهم مجال تطويق المنهج لموضوع بحثه.[1]

ويتفق المتخصصون في دراسات المنهجية حول مجموعة من الوظائف التي يؤديها المنهج العلمي والتي تتمثل في الآتي:[2]

أ- **الوصف:** ويعني إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث بهدف التعرف على كينونتها، إذ يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبيا لإستكشاف ملامحها، تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقا، وعادة ما يتضمن الوصف عدة عمليات وهي:

أ.1. التصنيف: يقصد به أن خصائص الظاهرة يمكن النظر إليها من خلال روابط ثابتة نسبيا تربط هذه الخصائص، فيمكن وصف النظم السياسية بتبيان الخصائص والعناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماطها، فيمكن تصنيفها وفقا لإنتقال السلطة أو طبقا لعنصر التعددية السياسية أو وفقا للوظائف التي تؤديها، ويستخدم التصنيف كذلك في دراسة المجتمعات، حيث يمكن تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية وانتقالية وحديثة، أو زراعية أو صناعية، على اعتبار أن كل مجموعة تحمل عددا من الصفات المترابطة معا تتعلق بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

أ.2. التسلسل: يحمل التسلسل نوعا من الترتيب، ويعني أن الخصائص المشتركة قد توجد في شكل درجات أو مراحل، يمكن ترتيبها على خط متصل، وبالتالي يمكن تحديد مراحل ودرجات تطور المجتمعات: مرحلة تقليدية، انتقالية ثم مرحلة حديثة.

أ.3. الإرتباط: ويشير إلى اقتران صفتين أو أكثر زيادة أو نقصانا، وجودا أو عدما، وقد يعرف مثل هذا الاقتران بالتلازم في التغير، فزيادة سمات التحضر في المجتمع التقليدي قد تلازمها زيادة في مستويات التعليم.

---

[1] عايدة حوشي، المرجع السابق، ص. 187.

[2] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص ص. (10- 12).

ب- **التفسير**: يكشف الباحث عن طريق التفسير العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر، والتفسير يصاحب الوصف إلا أنه يتميز عنه بإعتماده على المزيد من التجريد، ويحمل التفسير استناد الباحث إلى فروض ومعالجة عقلية لا تخضع للملاحظة والتجريب المباشر.

ت- **التنبؤ:** وهو النتيجة الأخيرة للوصف والتفسير، فهو يهتم بما سوف يكون في المستقبل متجاوزا الوصف والتفسير إلى وضع توقعات صحيحة للأحداث، إلا أن التنبؤ نسبي في الظواهر السياسية نظرا لأن الظاهرة السياسية محورها الإنسان والذي يصعب التحكم في سلوكه.

5. العلاقة بين الفكر والمنهج

إن الإشكالية المطروحة في هذا الصدد هي حول ما إذا كان الفكر هو الذي يؤثر أو يحدد المنهج أم أن المنهج هو الذي يؤثر على الفكر وكذا طبيعة العلاقة بين هذين المفهومين. وهنا سنكون أمام رأيين متناقضين، الرأي الأول أي تأثير الفكر على المنهج والرأي الثاني هو تأثير المنهج على الفكر وفي الأخير نصل إلى تحديد العلاقة بين الفكر والمنهج.[1]

الجدول رقم (01): العلاقة بين الفكر والمنهج

الرأي الأول: تأثير الفكر على المنهج	الرأي الثاني: تأثير المنهج على الفكر
1. الفكر أوسع وأشمل من المنهج، اذ أن الفكر عبارة عن كل المعارف والثقافات المختلفة أما المنهج عبارة عن أداة تنظيم تلك المعارف والثقافات. 2. لولا الفكر لما كان هناك منهج، أي أسبقية الفكر عن المنهج في الوجود، فالمنهج هو نتاج للفكر وليس العكس. 3. بالفكر نستطيع أن نكتشف منهج يلائم ذلك الفكر فلولا فكر أفلاطون الفلسفي والرياضي لما كان هناك المنهج الاستنباطي...الخ	1. المنهج هو المنظم لأفكارنا فلولاه لكان الفكر مبعثرا وفوضويا. 2. يعمل المنهج للكشف عن الحقيقة وبالتالي فهو يوسع معارفنا وفكرنا. 3. بدون اتباع منهج معين لا يستطيع أي باحث أو طالب أو أستاذ إيصال معلوماته للأخرين. 4. بواسطة المنهج يمكننا التنبؤ وكذا صياغة المفاهيم والمصطلحات.
العلاقة بين المفهومين	
بعد استعراض الرأيين المتناقضين نجد أنه لا مناص من الاستغناء عن أحد المفهومين (الفكر أو المنهج)، إذ يؤثر كلاهما في الأخر، وبالتالي فطبيعة العلاقة بين الرأيين هي علاقة جدلية.	

المصدر: الجدول معد من طرف الباحثة بالاعتماد على عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص. (19- 20).

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 18.

6. تعريف المنهجية

تعد منهجية البحث العلمي تصميما للبحث وهيكلة منطقية له، فمن دونها لا يمكن المضي بالدراسة العلمية، حيث أن تصميم البحث هو الذي يوفر الدليل المتدرج أو المتسلسل لكافة الخطوات الواجب إتباعها وصولا إلى تحقيق الهدف النهائي من البحث العلمي والذي يتمثل في تحديد الأسباب التي دفعت بالباحث أو المؤسسة المعنية إلى إجراء البحث العلمي، وكذا إقتراح السبل الكفيلة لمعالجة المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث.[1]

وتعرف المنهجية العلمية على أنها مجموعة الإجراءات التي يتبعها الفكر البشري لاكتشاف واقعة علمية واثباتها. وبتعبير أدق فإن المنهجية العلمية هي عملية تطبيق مجموعة من القواعد والخطوات المنظمة لدراسة مشكلة أو ظاهرة ما وصولا إلى حلول أو نتائج أو حقائق معينة.[2]

أما **دائرة المعارف البريطانية** فتعرف المنهجية بأنها: "مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينص عليها أي علم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال إختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي باعتباره طريقة تفكير يعتمد عليها في تحصيل المعرفة، وبالتالي يكون المنهج العلمي ضرورة للبحث العلمي".[3]

وهناك من يعطيها معنى فلسفيا باعتبارها فرعا من فروع علم المنطق، وتهتم بدراسة طرق البحث العلمي، فهي علم طرق البحث كما تدل تسميتها الإنجليزية **Methodology**، وهي كلمة مركبة من مقطعين يدل المقطع الأول منها **Methodo**على الطريقة والمقطع الثاني **Logy** يدل على العلم، فكلمة المنهجية تعني" الدراسة المنطقية لقواعد وطرق البحث العلمي، وصياغتها صياغة إجرائية تيسر استخدامها".[4]

فالمنهجية هي مصطلح علمي يعني الطريق الذي يهتدي الباحث باستخدامه مجموعة من المبادئ والوسائل والأساليب والأدوات والقواعد في مختلف مراحل البحث، وذلك بغرض التثبت من صحة المعرفة الأصلية المطروحة على بساط البحث والوصول إلى نتائج وحقائق علمية واضحة. وتعني المنهجية من الناحية العلمية القدرات الذهنية للباحث في الفهم والتحليل والتفسير للكشف عن الحقيقة العلمية.[5]

وبالنسبة للمنهجية العلمية في الدراسات السياسية فهي الطريقة أو الأسلوب الذي يلتزم به الباحث منذ لحظة شروعه في دراسة قضية أو ظاهرة أو مشكلة سياسية معينة، من خلال إلتزامه بجملة من المبادئ والمعايير التي تعد جزءا من مواصفات الباحث الناجح، ومن إتباعه لمجموعة من الخطوات والقواعد والأدوات والمناهج، بهدف التوصل إلى نتائج معينة أو إثبات حقائق جديدة.[6]

فالمنهجية إذن هي مجموعة من القواعد والمبادئ والخطوات المُنظمة التي يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى حلول أو نتائج أو حقائق معينة.

---

[1] عايدة حوشي، المرجع السابق، ص. 179.

[2] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، العراق: دار أوما، 2015، ص. 17.

[3] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 12.

[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 11.

[5] قصاب سليمان، **"أساسيات البحث العلمي في الدراسات السياسية"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2018، ص.18.

[6] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 18.

7. المنهجية علم أم فن

يعرف الفن **لغة** على أنه: "نشاط إنساني خاص ينبأ ويدل على قدرات وملكات إحساسية وتأملية وأخلاقية وذهنية خارقة ومبدعة"، وتعبر كلمة فن على المهارة والقدرة الخاصة الاستثنائية في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية في الواقع والميدان، أما **إصطلاحا** فإن الفن هو: "المهارة الإنسانية والمقدرة على الإبتكار والإبداع والخلق والمبادرة وتعتمد هذه المقدرة على عوامل وصفات مختلفة ومتغيرة مثل درجة الذكاء وقوة الصبر وصواب الحكم والإستعدادات القيادية لدى الأشخاص". وتظهر فنية المنهجية في الخطة التي يتصورها أي باحث عند دراسته لموضوع معين بعد قراءته لمجموعة من المراجع والمصادر، حيث يقوم بتصميم خطة بحثه كالمهندس المعماري الذي يرسم مخطط بناءه، فالخطة هي بمثابة المشروع الهندسي لبحثه. كما أن المنهجية هي ذلك العلم الذي يدرس المناهج، فهمي تحتوي في طياتها على المنهج وما يطبقه هذا المنهج من ظواهر بمثابة الموضوع، فالمنهج الإحصائي يقوم بتطبيق موضوع الانتخابات وغيره من المواضيع الكمية، والمنهج الوظيفي يعمل على دراسة وتحليل النظام السياسي في العلوم السياسية من خلال الوظيفة التي يؤديها هذا النظام، وهكذا، إذن المنهجية تحتوي على منهج وموضوع وهي الشروط الكافية لإضفاء صفة العلمية عليها، فالمنهجية هي علم، وبالتالي نستنتج ان المنهجية هي فن وعلم في آن واحد.[1]

8. التمييز بين المنهج والمنهجية

يعد المنهج العلمي إطارا للوصف أو التحليل أو الاستشراف، وهو جزء من المنهجية، كما أنه مجموعة من القواعد والأسس التي يعتمدها الباحث لإجراء المقاربة بين الأسس النظرية والواقع العلمي، ويسترشد الباحث بأكثر من منهج وفق ما يتطلبه موضوع البحث وهذا ما يسمى بالمنهجية المركبة، فمثلا عند دراسة نظام سياسي معين فإن ذلك يتطلب الاسترشاد بالمنهج المؤسسي-القانوني، وهو منهج ذو طبيعة وصفية من أجل بيان شكل النظام السياسي وماهية مؤسساته الدستورية، ومن ثم توظيف قواعد منهج تحليل النظم لدراسة المدخلات والمخرجات وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة ونتائجها وآثارها في المدخلات مرة أخرى على وفق آلية التغذية العكسية.[2]

ويخلط البعض بين مفهوم المنهج ومفهوم المنهجية، بل ان هناك من يجعلهما مرادفان لبعضهما البعض. وعليه بات من الضروري إزالة هذا الالتباس. إن المنهجية يقابلها باللغة الفرنسية Méthodologie وهذا المفهوم هو مركب من كلمتين Méthode وتعني المنهج و Logie وتعني علم. ومن خلال التحديد اللغوي لمفهوم المنهجية يتجلى لنا بوضوح بأن المنهجية إصطلاحا هي عبارة عن ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المناهج أي أنها علم المناهج، إذن فالمنهجية هي أشمل وأعم من المنهج وهذا الأخير هو جزء لا يتجزأ من المنهجية، وفي بحوثنا العلمية نكون بصدد استعمال مفهوم المنهجية إذا اعتمدنا على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي، ونكون بصدد استعمال مفهوم المنهج إذا اعتمدنا على منهج علمي واحد. وبالتالي فان العلاقة بين المنهج والمنهجية هي علاقة الجزء بالكل.[3]

كما تشير المنهجية إلى وصف وتحليل المناهج المستخدمة، وتلقي الضوء على مصادرها الفكرية وإمكانياتها في التفسير والتنبؤ وحدودها والقيود والصعوبات التي تواجهها، كما أنها توضح الفروض التي تبنى عليها والتوقعات والنتائج المرتبطة بها، ومدى دقة المنهج ونجاحه في تحقيق أهداف البحث، وتشير

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص ص. (16- 18).
[2] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 19.
[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 16.

كذلك إلى تكنيك جمع البيانات المستخدمة وربما المبادئ والأسس المنطقية والأمبريقية في حل المشكلات، كما أنها قد تقترح حلولا بديلة لتلك المشكلات، وقد تقترح صياغات جديدة لها.[1]

فالمنهجية إذن هي مجموعة الخطوات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهرة ما، كما أنها مجموعة المناهج والاقترابات والمفاهيم والأدوات التي تتظافر فيما بينها، حيث تقدم للباحث أو الطالب أو المحلل دليلا إرشاديا يتبعه لإدراك الظواهر المختلفة والتعامل معها وسبر أغوارها.[2]

وبالتالي فإن التكامل المنهجي يحول دون إهمال السياق الأوسع الذي يحدث فيه السلوك السياسي، فمثلا لا يمكن دراسة وتحليل السلوك الإنتخابي بمعزل عن تجربة الشخص الذي يعطي صوته وطموحاته وانتماءاته الأسرية والطبقية وارتباطه بالجماعة أو بالحزب وتوقعاته ومهنته ووسطه الثقافي، فكلها عوامل شخصية وثقافية واجتماعية لها تأثيراتها المحتملة، على الرغم من أنها عوامل غير سياسية، إذ يقول الباحث **إيلو**: " في الحقيقة فإن ما نسميه بالجوانب الاجتماعية والثقافية والشخصية تغزو السلوك العام للفرد، بما فيه السلوك السياسي، وهي جوانب لا تنفصم، والفصل بينها بمعنى تصورأن ما هو اجتماعي ليس سياسي، وما هو ثقافي ليس سياسي، وما هو شخصي ليس سياسي، فصل هدفه الفهم والتحليل والتبسيط فحسب، أي أن التمييز بينها تمييز تحليلي فحسب".[3]

9. تصنيفات مناهج البحث العلمي

اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المناهج، فمنهم من وضع ضوابط واسعة، وهناك من تشدد في الشروط الواجب توفرها في أسلوب البحث حتى يرقى إلى مستوى المنهج، ومن هؤلاء العلماء من نظر إلى أهداف البحث، وآخرون نظروا إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة، ونظرا لاختلاف وجهات النظر فقد اختلفت تصنيفات المناهج، حيث توجد تصنيفات تتضمن عددا كبيرا من المناهج بما فيها تلك التي يطلق عليها علماء آخرون صفة الاقتراب أو صفة الأسلوب، أو قد يكون السبب هو كون بعض تلك المناهج هي أجزاء متفرعة عن مناهج رئيسية.[4]

وتوجد مجموعة من التصنيفات لمناهج البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية، والتي تعددت من حيث الخلفية النظرية التي تعتمد عليها، وكذا طبيعة المواضيع التي توظف لمعالجتها، وقد أوردت الباحثة **رجاء وحيد دويدري** هذه التصنيفات كالآتي:[5]

أ. **تصنيف ويتني Whitney:** يصنف الباحث ويتني المناهج إلى سبعة أنواع وهي كالتالي:

1. المنهج الوصفي.
2. المنهج التاريخي.
3. المنهج التجريبي.
4. المنهج الفلسفي.
5. المنهج التنبؤي.
6. البحث الاجتماعي.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 37.

[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 12.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 41.

[4] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997، ص. 54.

[5] عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص. (13- 14).

7. البحث الإبداعي.

ب. تصنيف ماركيز Marquis: حدد الباحث ماركيز تصنيف المناهج في ستة أنواع وهي كالآتي:

1. المنهج الأنتروبولوجي.
2. المنهج الفلسفي.
3. منهج دراسة الحالة.
4. المنهج التاريخي.
5. المسح الاجتماعي.
6. المنهج التجريبي.

ت. تصنيف جود و سكيتس Good and Scates: يختزل كل من الباحثين جود و سكيتس المناهج في الأنواع التالية:

1. المنهج الوصفي.
2. المنهج الوظيفي.
3. المنهج التجريبي.
4. منهج دراسة الحالة.

أما الباحث **أودم Odum** فقد صنف المناهج كالآتي:[1]

1. المنهج الإحصائي.
2. منهج دراسة الحالة.
3. منهج المسح الاجتماعي.
4. المنهج التجريبي.
5. المنهج التاريخي.

وإلى جانب تصنيف الباحث **أودم Odum** هناك تصنيفات أخرى للمناهج، كالتصنيف الذي يرى المناهج في:[2]

1. المسح الاجتماعي.
2. المنهج المقارن.
3. المنهج التاريخي.
4. دراسة الحالة.
5. المنهج الإحصائي.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص .54.
[2] نفس المرجع، ص. 55.

وقد علماء آخرون تشكيلة أخرى للمناهج وهي:

1. المنهج التحليلي.
2. المنهج الكمي.
3. المنهج الكيفي.
4. المنهج الاستقرائي.
5. المنهج الاستنباطي.
6. المنهج المقارن.

والجدير بالذكر أن تبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تسلم انقيادها له فقط، بل إنه بالإمكان الاستعانة بمناهج أخرى تتضافر من أجل الإحاطة بالظاهرة و الكشف عن جوانبها المتعددة، ويطلق اسم التكامل المنهجي على تساند واشتراك المجموعة من المناهج لدراسة ظاهرة معينة.[1]

ثانيا: بناء النماذج

يشير النموذج إلى نوع من أنواع الأدوات العلمية النظرية في تحليل الظواهر الاجتماعية، يتميز بخاصيته التجريدية، ويقوم على أفكار نظرية معينة في التحليل، يساعد الباحث على الضبط والتحكم في التحليل حيث يرسم له خطوط البحث التي توصله بشكل مباشر إلى أهدافه المرسومة أو النتائج المتوقعة.[2]

ويلعب النموذج دورا في عملية التصنيف والتنظيم والمساعدة على كشف العلاقات دون بلوغه مرتبة التفسير للمواضيع والقضايا المختلفة، كما يقوم بدورإعلامي أو بإقتراح مشكلات جديدة للبحث، وتعبأ النماذج بالمضامين الأيديولوجية التي يعتنقها صانع النموذج، وعليه فلا بد من الحذرعند استخدام النموذج.[3]

1. تعريف النموذج

يعرف الباحث **عامر مصباح** النموذج بأنه: " إطار فكري مجرد يبنى من أجل استخدامه كأداة لتحليل ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، فهو أداة توظف عمليا لتحليل الظواهر، وكذلك بناء للظاهرة كما هي موجودة في الواقع بناءا نظريا تجريديا، ثم تتم المقارنة بين ما هو نظري وما هو واقعي ويتم تحليل الظواهر على هذا الأساس، ومن بين العلماء الذين اشتهروا ببناء النماذج ماكس فيبر Max Weber الذي بنى ما يسمى بالنموذج المثالي أو النموذج الخالص The Pure Model".[4]

والنموذج عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع، أي أنه: عبارة عن بناء مشابه للواقع. كما أنه أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة، يقوم على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقة بنائية، أي أنها تعنى بالتغير في آن واحد لعناصر النموذج، بحيث أن التغير في أحد هذه العناصر يجر تلقائيا التغير في بقية العناصر بحكم الارتباط، من دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر، وفي الغالب يمكن

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص .54.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 21.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 16.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 22.

التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح المفاهيمي.[1]

فالنموذج يمثل بناء نظري يتضمن عدد من المتغيرات بينها علاقات محددة، يمكن استخدامه كمرشد في دراسة الظاهرة السياسية، فالنموذج إذن بنية أو هيكل يحتوي على مجموعة من المتغيرات تكون بينها علاقات محددة، أو هو طريقة لتبسيط الظاهرة المعبرة عن العالم الواقعي، خاصة وأنها تكون عادة محدودة نوعاً، فهي عبارة عن تكوينات أو تركيبات ذهنية لكنها قد تحمل قدراً من التشويه عندما تستخدم لتشير إلى إنجاز نظري.[2]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **أبراهام كابلان Kaplan Abraham** والذي يرى أن: "أي نظام (أ) هو بمثابة نموذج للنظام (ب)، إذا كان عناصر وعلاقات (أ) تساعد في فهم (ب)".[3]

أما الباحث **ديفيد ويللر D.Willer** فيعرف النموذج بأنه: " تصور لمجموعة من الظواهر يتم تكوينه على أساس عقلاني، ويكون هدفه النهائي تزويد النسق الصوري الذي عندما يتم تحقيقه أصبح نظرية، بالحدود والعلاقات والقضايا".[4]

في حين يرى الباحث **ماكس فيبر Max Weber** : "أننا نحصل على نموذج مثالي بإبرازنا من طرف واحد وجهة نظر أو أكثر، وبربطنا بين مجموعة ظاهرات منفصلة، منتشرة وخفية، نجدها تارة بعدد كبير وطورا بعدد ضئيل، في غير مكان، وننسقها وفقا لوجهات النظر السابقة المختارة من طرف واحد لإعداد لوحة فكرية متجانسة".[5]

فالنموذج إذن هو طريقة لتبسيط ظاهرة ما لكي تعبرعن العالم الواقعي، فهو بناء مشابه للواقع. كما أنه عبارة عن تكوينات أو تركيبات ذهنية من مفاهيم معينة، بحيث أنه يساعد الباحث للقيام بعمليتي الضبط والتحكم في التحليل بحيث أنه يرسم له خطوط البحث التي من شأنها ستوصله بشكل مباشر إلى أهدافه المرسومة أو النتائج المتوقعة.

2. ظهور فكرة النموذج في العلوم الاجتماعية

انتقلت فكرة النموذج من عالم البيولوجيا إلى الدراسات الاجتماعية والسياسية حينما حاول علماء الاجتماع الاستفادة من التطورات العلمية الكبيرة التي تحققت في العلوم الطبيعية، وقاموا بالتركيز على الأطر المنهجية التي حملت الكثير من مفاهيمها إلى حقول الدراسات الاجتماعية والسياسية مثل مفهوم النظام والنموذج، كما قام علماء الاجتماع بتشبيه المجتمع بالكائن الحي وأحدثوا تناظرا بينهما، ومن هنا جاءت فكرة النموذج كمناظر للواقع المعقد وتبسيط له، من خلال رغبة الباحثين في دراسة ذلك الواقع عبر بناء مناظر له، ويسمح النموذج بفهم أفضل لبعض جوانب الظواهر وإبراز بعض العلاقات التي يصعب الوصول إلى كشفها بدون النموذج، وعليه فالنموذج يظل بمثابة البناء الرمزي المنطقي لوضع بسيط إلى حد ما.[6]

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص. (15- 16).

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث**، المرجع السابق، ص. 53.

[3] بلخضر طيفور، **"أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، تخصص: السياسات المقارنة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، 2012/2013، ص. 63.

[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 22.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[6] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 16.

3. بنية النموذج المعرفي

يعرف الباحث **عبد الوهاب المسيري** النموذج المعرفي فيقول: " النموذج المعرفي هوصورة عقلية للعالم تشكل ما يمكن تسميته "خريطة معرفية" ينظر الإنسان من خلالها للواقع".[1]

في حين تُعرف الباحثة **منى أبو الفضل** النموذج المعرفي كما يلي: "إن Paradigm نسق معياري وإدراكي ينظم تفكيرنا في حقل معين، ويوفر الأسس والإطار، ويضع حدوده وإطاره و نطاقه مثل: المفاهيم، النظريات، المنظورات ورؤية العالم".[2]

ويعتقد الباحثين **هولت** و**ريتشاردسون** أن التنظير في علم السياسة يمر بمرحلة ما قبل النماذج، وهو ما يُسميه توماس كوهين بمرحلة تجميع الوقائع عشوائيا، فهو يعتقد أنه لكي تتحقق الفاعلية فإن المعالجة العلمية لا بد أن تستند إلى نماذج، وقد تطورت أفكار توماس كوهين في فحص التطور التاريخي للنظرية في العلوم الطبيعية، كما أنها توفر منظورا هاماً تبناه العديد من المُنظرين في العلوم السياسية وفي العلوم الاجتماعية عامة.[3]

وقد حدد الباحثين **هولت** و**ريتشاردسون** في دراستهما "النماذج المعرفية المتنافسة في السياسة المقارنة" خمسة عناصر للنموذج المعرفي كما ورد عند توماس كوهين وهي كالتالي:[4]

أ. العنصر المفاهيمي Conceptual element

ويعني منظومة المفاهيم التي يتم استخدامها في صياغة الفروض النظرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تحد بؤرة البحث الامبريقي، وإنه على الرغم من ضرورة كون هذه المفاهيم الأساسية ذات أساس إمبريقي إلا أنه لا يوجد تكنيك محدد لاشتقاقها إمبريقيا وتحديد معناها، بحيث أنه يتم اختيارها وصياغتها وتحديد مضامينها بصورة تحكمية.

ب. العنصر النظري Theoretical element

ويعني مجموعة الفروض المترابطة في بناء منطقي يعطي كل مفردة فيه وضعها سواء كانت حقيقة بديهية أو حقيقة نظرية، بحيث أن الحقائق البديهية للنظرية هي عدد محدود من المسلمات تحتل أولوية على باقي الافتراضات أو النظريات، ويمكن القول أن الحقائق البديهية هي القوانين الأمبريقية التي يؤخذ صدقها كمسلمة ولو لفترة قصيرة، في حين أن الحقائق النظرية فهي عبارة عن افتراضات تم تأكيدها بعد إثبات صحتها، وإنه على عكس العنصر المفاهيمي فإننا نجد العنصر النظري للنموذج المعرفي يمكن أن يكون موضعا للتدقيق والمراجعة فقد يكون صحيحا كما قد يكون خاطئا.

ت. قواعد التفسير Rules of interpretation

تحدد قواعد التفسير ما هي العبارات الموجودة في اللغة، والتي بإمكانها وصف الظاهرة التي تتم ملاحظتها، وما هي الشواهد التي يمكن أن يتحدد بناءا عليها خطأ أو صحة تنبؤات النظرية.

---

[1] عبد القادر سعيد عبيكشي، "ثورة الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي" وأدوات التجاوز"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2014/06/01، ص. 161.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، المرجع السابق، ص. 53.

[4] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، ط1، بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص ص. (63- 65).

ث. عنصر تحديد الإشكالات والمعضلات الأجدر بالتناول Puzzling element

يشكل هذا العنصر القاعدة التي يقوم عليها أعضاء المجتمع العلمي (المتبني للنموذج المعرفي) بتحديد المشكلات البحثية التي تستحق الدراسة، والتي ستساهم في تطوير النموذج وتدقيق نظرياته، بحيث أن الإشكالات البحثية تحقق للنموذج المعرفي العديد من الوظائف على مستوى الواقع الأمبريقي، أوعلى المستوى التنظيري المجرد، وتبرز الإشكالات البحثية على مستوى الممارسة العلمية في الواقع مجموعة من الحقائق التي تعد كشفا لطبيعة الأشياء يساهم في اختبار فروض النموذج وتنبؤاته، كما يساهم في بناء نظرية للنموذج المعرفي من خلال الحقائق الأمبريقية، أما على المستوى التنظيري المجرد فتختبر الإشكالات البحثية قدرات النظرية على التنبؤ بحقائق ذات أهمية، كما تختبر النظرية ذاتها في احتكاكها بالتجربة، ومن ثم تساهم في إعادة صياغتها وتطويرها.

ج. عنصر التحكم التكويني Ontologic- predictive

يرى توماس كوهين أن عنصر التحكم التكويني لا يزال غامضا، وعليه فقد فضل استخدام هذه الصياغة الفضفاضة، ويقصد بالعنصر التكويني ذلك المكون من عناصر النموذج المعرفي الذي يمكنه القيام بتحديد ماهية وشكل العناصر الأخرى المفاهيمية والنظرية، وكذا المحددات التي توضح الإشكالات البحثية الهامة التي تستحق الدراسة، كما أنها تساعد على فهم النموذج وتطويره، بالإضافة إلى أنه يحدد ما ستكون عليه القوانين التي ينبغي الوصول إليها، بمعنى أنه عنصر الضبط في النموذج المعرفي.

لقد إعترف **توماس كوهين Thomas Kuhan** في كتابه "بنية الثورات العلمية" أن مفهوم النموذج المعرفي أو The Paradigm هو مفهوم غامض، وقد استخدمه بعدة معاني، إلا أنه طرح تعريفا يراه مناسبا له وهو أن النموذج المعرفي هو: "مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا، أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما".[1]

ويرى الباحث **هوارد فياردا Howard Viarda** أن بناء النماذج في تحليل الأنظمة السياسية المقارنة يساعد على الآتي:[2]

- تنظيم وكشف وربط مختلف الوقائع والعمليات والمؤسسات.
- تفكيك الأحداث للظفر بالصورة الكلية لتدعيم منظور ما.
- يمنحنا طريقة للتفكير تكون أكثر وضوحا حول الأحداث المعقدة.
- النماذج هي أدوات كشفية تعلمنا التفكير وتخول لنا رؤية الأنماط.
- تبسيط الأحداث والظواهر المعقدة، وتساعدنا على فهمها أكثر.

لقد أكد توماس كوهين في كتابه بنية الثورات العلمية على أن العلم لا يتقدم من خلال التراكم المعرفي، وإنما من خلال ثورات متعاقبة تحدث على مستوى النموذج المعرفي Paradigm والذي عنى به تقليدا متماسكا للقوانين العلمية والنظريات والفرضيات والمقاييس والمناهج والممارسات التي تشكل اقترابا متميزا للمشاكل التي تواجه حقلا معرفيا معيناً. ويميز توماس كوهين بين تطورالعلم داخل إطار حاكم هو النموذج الارشادي وقوامه شبكة من الالتزامات المفاهيمية والنظرية والمنهجية، والمرحلة الثانية هي مرحلة الثورة العلمية، وفيها يتم إبدال النموذج الارشادي بنموذج آخر جديد تتغير معه صورة الوقائع

[1] عبد القادر سعيد عبيكشي، "ثورة الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي" وأدوات التجاوز"، المرجع السابق، ص. 161.

[2] بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص. 64.

ومعايير القبول والرفض. وتوجد بين المرحلتين ثلاثة آليات متعاقبة وهي: العلم الطبيعي، العلم غير القياسي، ثم الأزمة التي تليها ثورة على مستوى النموذج الارشادي، لينتج بعدها نموذج معرفي جديد، وسيتم التطرق لأبرز تلك المراحل كالآتي:[1]

أ. **ما قبل البرادايم:** وهي التي لا يوجد فيها إطار فكري أو مدرسة نظرية مسيطرة داخل الجماعة العلمية، على الرغم من إمكانية وجود مجموعة من المداخل النظرية المتنافسة، لكن عندما يبلغ أعضاء الجماعة العلمية مرحلة من الإجماع والتوافق حول المناهج والمنطلقات المعرفية التي تساهم في بروز السياق المناسب لهيمنة نظرية معينة، مما يتيح تبني البرادايم.

ب. **النموذج المعرفي الارشادي أو الإطار المعرفي:** ويشير إلى النظريات المعتمدة كنموذج لدى مجتمع علمي في عصر بذاته، بالإضافة إلى طرق البحث المميزة لتحديد وحل المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع التجريبية، ويركز توماس كوهين على الطبيعة الجمعية للنشاط العلمي مؤكدا أن العالم الفرد لا يمكن اعتباره ذاتا كافية للنشاط العلمي.

ت. العلم القياسي (الطبيعي): إن هذه المرحلة تتوقف على مدى تماسك الإجماع الأكاديمي حول البرادايم المهيمن على الحقل، وغالبا ما يقمع العلم القياسي الإبداعات الجديدة الأساسية لأنها تدمر بالضرورة إلتزاماته وإعتقاداته الراسخة، ومع مرور الوقت تتراكم مجموعة من الوقائع الشاذة التي يصعب تفسيرها في سياق البرادايم السائد إلى الحد الذي يصبح معه عاجزا عن المواكبة، ومن ثم الوصول إلى مرحلة جديدة.

ث. العلم الشاذ (غير القياسي): إن الشاذ يعني الخارج عن القياس، والشذوذ المعرفي يشير إلى مجموعة من الاكتشافات المتسلسلة والمنتظمة تبرز مع وجود إنطباع بأن الطبيعة قد ناقضت بصورة أو بأخرى التوقعات المرتقبة في إطار النموذج الارشادي الذي ينظم العلم القياسي، حيث أنه كلما كان النموذج الارشادي أكثر دقة كلما زودنا بمؤشر أشد حساسية للكشف عن الشذوذ، وبالتالي يتيح فرصة لتغيير النموذج الارشادي.

ج. الأزمة: تشير إلى المرحلة التي يضيع فيها الوقت ويتشتت الاختصاص المعرفي، وتحدث الأزمة عندما تتراكم المعارف الشاذة والتي تعجزعن حل الإشكالات ويقل عندها عدد العلماء الذين يشتغلون في حيز معرفي ما، وتعطي الأزمات مؤشرا بأن المناسبة قد حانت لتغيير الأدوات، وعليه يتعرض البرادايم المهيمن إلى تحديات قوية وتعديلات جوهرية، كما قد يتم تطوير برادايم جديد أو إحياء برادايم قديم.

ح. **الثورات العلمية:** وتشير إلى سلسلة الأحداث التطورية غير التراكمية التي يتغير فيها نموذج ارشادي قديم كليا أو جزئيا بنموذج ارشادي جديد متعارض معه. وتحدث الثورات العلمية عندما تتحول الجماعة العلمية نحو تبني برادايم مختلف تماما، فإذا هيمن هذا البرادايم الجديد يعود إلى مرحلة العلم القياسي، وهكذا فإن تاريخ الحقل من شأنه أن يبقى باستمرار خاضعا لهذا المسارالحلقي غير الخطي من التقدم.

خ. **النموذج المعرفي الجديد:** يتكون النموذج المعرفي الجديد في قلب القديم عن طريق سد بعض الثغرات العلمية الواضحة وإكمال بعض النواقص ونفي بعض العيوب، حتى تصبح مزايا مكتملة، وهكذا تولد نظريات جديدة في داخل النموذج الجديد إما بشكل تدريجي متسلسل أو بشكل انقلاب ثوري عنيف.

---

[1] محمد أمين بن جيلالي، **"مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"، مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية**، تخصص: السياسات المقارنة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2014/2013، ص ص. (119- 121).

إن أفضل تعبير عن أطروحة توماس كوهين عن تطور المعرفة هو ما عبر عنه أحد العلماء بقوله: "أن النموذج المعرفي هو ماذا بالإمكان فعله عندما تغيب النظرية؟"، أي أن تقدم المعارف لا يحدث إلا في ظل وجود أزمات ضمن حقل معرفي ما، يتم العمل على حلها، وعندما يتم تجاوزها يكون قد تم التأسيس لنموذج معرفي جديد.[1]

4. النموذج المعرفي في علم السياسة

لقد أجريت عدة محاولات لتطبيق النموذج المعرفي على علم السياسة بصفة خاصة، وقد طرحت مجموعة من الأسئلة آنذاك لمعالجة هذه المسألة من بينها: هل يوجد نموذج معرفي في علم السياسة؟ وإن لم يكن موجودا، فهل هناك نموذج في سبيله للوجود؟ وإن كانت الإجابة لا؟ فهل يمكن أن يتحقق في المستقبل؟ لقد دفعت هذه الأسئلة وغيرها مجموعة من الباحثين إلى ذلك ومن بينهم ديفيد ترومان وجابرييل ألموند. إذ يرى الباحث **ديفيد ترومان David Truman** أنه في منتصف القرن العشرين وجد في علم السياسة ما يشبه النموذج المعرفي، إلا أنه لم يتم الاتفاق عليه من قبل علماء السياسة نظرا لمجموعة من الخصائص المضطربة التي تميز بها علم السياسة آنذاك، والتي عملت على تأخر أو إستحالة إنتاج نموذج معرفي سياسي في تلك الفترة، نذكر من تلك الخصائص ما يلي:[2]

- عدم التركيز على النظام السياسي كنظام يمثل وحدة تتفاعل مكوناتها.
- الغموض المفاهيمي وعدم التحديد حتى في المفاهيم الأساسية التي تم تناولها بصورة واسعة كالتغيير السياسي والتنمية السياسية.
- التجاهل شبه التام للنظريات مهما كان معناها وشكلها.
- الاقتصار على الوصف الدقيق دون التحليل.

أما الباحث **جابرييل ألموند Gabriel Almond** فقد عالج قضية النموذج في علم السياسة بصورة غامضة حالت دون فهمه ناهيك عن توصيله والأخذ منه، حيث ذكر أنه وجد نموذج معرفي في الخمسينيات من القرن الماضي عبر عن نفسه بصورة متسارعة، وقد تمحور حول مفهوم النظام السياسي، الذي يشتمل على ثلاثة عناصر وهي:[3]

- اقتراب إحصائي للنظم السياسية في العالم، إذ أنه لم يعد التركيز على القوى العظمى فحسب، بل تم أخذ عينات من كل دول العالم، وهو يركز أساسا على المقارنة باستخدام المنهج المقارن.
- التمايز بين المتغيرات والافتراضات وتحديد العلاقات، في سبيل تأسيس مكونات للنظم السياسية والمقارنة.
- مفهوم النظام السياسي كإطار تحليلي يقبل التصنيف على مختلف المستويات، ويمكن تحديد قدراته التكييفية وبيئته.

إن تفسير الظواهر السياسية سيقود إلى التعدد، وعليه فإنه لا يمكن أن يوجد نموذج معرفي واحد لعلم السياسة، فلا مناص من تعدد النماذج المعرفية من أجل الإلمام بتحليل الظواهر السياسية المتحركة وغير المستقرة، الأمرالذي يطرح مسألة التنوع والمجاوزة للنموذج المعرفي الغربي الوسيلة المثلى لإيجاد

---

[1] محمد أمين بن جيلالي، المرجع السابق، ص. 121.

[2] عبد القادر سعيد عبيكشي، **"إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2007، ص. 40.

[3] نفس المرجع، ص. 41.

النموذج المعرفي السياسي الملائم لتفسير الظواهر والمواقف والرؤى، كما أنه يعطي الوسائل المساعدة والأدوات الملائمة للتحليل السياسي الصحيح.[1]

ثالثا: بناء النظرية

إن النظرية عبارة عن تركيب منطقي لمجموعة من القوانين العلمية، لتكون قادرة على تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر، كما أنها تهيئ للباحث القدرة على التنبؤ العلمي، بمعنى أنها نموذج تطبيقي قابل للتغير والتطور، خاصة في العلوم الاجتماعية، من أجل شرح بعض المفاهيم أو من أجل ربطها ببعضها البعض.[2]

1. تعريف النظرية

يرى **براتويت R. Braithwaite** أن النظرية هي: "مجموعة من الفروض التي تكون نسقا استنباطيا، بمعنى أنها تنظم في ترتيب متتابع فيه بعض الفروض اللاحقة التي تلحق بعض الفروض المتقدمة".[3]

أما الباحث **مونت بالمر Monte Palmer** فيقول: إذا كان الفرض إقرارا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة امبريقيا، وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الامبريقي (التحقق منها امبريقيا) يمكن عندئذ الاستنباط منها افتراضات عدة".[4]

في حين يعرف الباحث **كيرلنجر Kerlinger** النظرية بأنها: "مجموعة من المفاهيم يوجد بينها علاقة، تعرض بطريقة منظمة لدراسة الظاهرة من خلال تحديد العلاقة بين المتغيرات بهدف التوضيح والتنبؤ بالظاهرة المدروسة".[5]

أما الباحث **رالف دارندروف** فيعرفها بأنها: " مجموعة قوانين يستخرج منها استنتاجات دقيقة غير متحيزة لها فاعلية في تفسير وشرح سلوك وتفكير الناس من واقعها الحقيقي".[6]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **ديفيد سلفرمان David Silverman** إذ يرى أن النظرية تعني: "مجموعة من المفاهيم المنظمة لتعريف أو تفسير بعض الظواهر".[7]

يعرف الباحث **كنيث والتز Kenneth Waltz** النظرية بأنها: مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة".[8]

والنظرية هي مجموعة من الافتراضات العامة المتصلة منطقيا، والتي تربط بين متغيرين أو أكثر، وهناك من يعرفها بأنها تفسير لظاهرة اجتماعية معينة، والتي تحدد مجموعة من العوامل ذات الصلة.[9]

---

[1] عبد القادر سعيد عبيكشي، "إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث"، المرجع السابق، ص.42.
[2] كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص. 25.
[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 18.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 17.
[5] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 39.
[6] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 18.
[7] كنعان حمة غريب عبد الله، "اتجاهات البحث في علم السياسة: دراسة نقدية للأسس المعرفية للتحليل السياسي"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين بالسودان، 2007، ص. 66.
[8] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 19.
[9] Lawrence Neuman, **Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches**, 7th ed, United States of America**:** Pearson New International Edition, 2014, p. 50.

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة مدمجة من القوانين والأحكام العامة التي تستطيع تأمين التفسير النظامي لميدان معرفي أو مجموعة ملاحظات، او التي قد تستعمل للتنبؤ بالأحداث، أو التي تفرض السلوك الواجب اتباعه، إن هذه الفئة الأخيرة نوع من النظريات المعيارية".[1]

ويعرفها الباحث **فلفريدو باريتو** بأنها: " مجموع احتمالات تعكس بناء العقلية البشرية التي توضح قدرة الانسان على صياغة قوانين خاصة في التفاعل الاجتماعي المبني على العاطفة والمبرر عقليا".[2]

ويذهب مجموعة من الباحثين إلى أن النظرية تعني: "نسق من المقولات المترابطة منطقيا، وشبكة من التعميمات الاستدلالية من خلالها يمكن اشتقاق تفسيرات أو تنبؤات عن أنماط معينة من الأحداث المعروفة جيدا".[3]

وهناك من يعرف النظرية بأنها: " مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية:[4]

- ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها القضايا محددة بدقة.
- يجب أن تتسق القضايا بعضها ببعض.
- لابد أن تصاغ القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطيا.
- ينبغي أن تكون هذه القضايا من النوع الخصيب والمثمر الذي يستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى، وتعميمات تطور في مجال المعرفة القائمة.

وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة على استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها، والنظرية ليست أيديولوجية ثابتة بل هي عبارة عن أداة تتطور ويصقلها الاستخدام المستمر والاختبار الدائم لفرضياتها وتعمل على الكشف والتفسير، وتقوم النظرية بتوجيه البحث نحو مجالات مثمرة، فهي تضفي على نتائج البحث دلالة ومغزى، إذ أنها تمكن الباحث من القدرة على الفهم والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها، كما تمكنه من القدرة على التفسير في إطار أشمل وأكثر وضوحا.[5]

فالنظرية إذن هي مجموعة مترابطة من المفاهيم والحقائق والتعريفات، والتي تعمل على تكوين رؤية تعرض بطريقة منظمة لدراسة ظواهر معينة عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها.

2. خصائص النظرية

إن النظرية في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والسياسة المقارنة لا بد أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[6]

- أن تتيح الفرصة لاستنتاج نتائج يمكن اختبارها امبريقيا.
- أن تتماشى مع الملاحظات المباشرة، ومع النظريات السابقة التي ثبتت صحتها، وتتوقف أهميتها على قدرتها التفسيرية والتنبؤ والتعميم.

---

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 17.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 19.
[3] كنعان حمة غريب عبد الله، المرجع السابق، ص. 67.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 19.
[5] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 18.
[6] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص. 13.

- أن تصاغ بشكل واضح، وأن تكون شاملة فلا تهمل بعض العوامل والمتغيرات لمجرد أنه يصعب تفسيرها.
- النظرية مؤقتة بطبيعتها، فهي تتغير وتحل محلها نظريات أكثر تقدما وتماسكا تشتملعلى إجابات أكثر عمقا للتساؤلات المطروحة، الأمر الذي يسمح بتطورالعلم.

3. وظائف النظرية

تقوم النظرية بثلاث وظائف أساسية تتمثل في الآتي:[1]

ب.1. التعريف: ويكون التعريف سواء بالحقل موضوع الدراسة وتحديد أبعاده والوحدات المكونة له، أو التعريف بالمفاهيم المفتاحية، ليس على سبيل إعطاء تسمية معينة لها، وإنما إعادة وضعها في إطار ما يعرف بالجغرافية المفاهيمية، أو تأسيس نمط علاقات جديد بين المفاهيم يعيد ترتيب أوزانها وأدوارها ومن ثم مضمونها.

ب.2. الوصف: يكون الوصف بتحديد خصائص الظاهرة ومكوناتها والعوامل الفاعلة فيها، وأوزانها النسبية ودرجاتها في الفعل، وهذه الوظيفة وقفت عندها العديد من النظريات في العلوم الاجتماعية.

ب.3. التفسير: ويعني محاولة تقديم تفسير لظاهرة معينة من خلال ظاهرة أو ظواهر أخرى، ينظر إليها على أنها تمثل العوامل المستقلة المفسرة لهذه الظاهرة.

كما تخدم النظرية البحوث في العديد من المجالات نذكر منها ما يلي:[2]

- **تحديد الدراسة:** إن النظرية تقلص مدى الحقائق المدروسة، فهي تساعدنا في اختيار جوانب من الظاهرة المدروسة، و هذه الجوانب تدرس من زوايا مختلفة، فكل علم يدرس جانب معين من هذه الجوانب كي يمكن التعامل معها، وكل تخصص علمي يدرس الجوانب المتعلقة به.
- **تزويد البحث بالنموذج المفاهيمي:** تزودنا النظرية بإطار مفاهيمي حول الظاهرة المدروسة، بحيث أن كل علم يشكل جسم من الحقائق المنظمة، إذ يختار الباحث مجموعة من الحقائق من النظرية ويطور المفاهيم المرتبطة ببعضها.
- **التلخيص:** ويعني أن تلخص النظرية ما تم معرفته حول أهداف الدراسة.
- **التوحد(التشابه):** إن النظرية تعطينا أفكارا عامة بعد الملاحظة مباشرة، مثل ملاحظة الشخص سقوط التفاحة عن الشجرة ثم بعد ذلك يقوم بربطها بقانون الجاذبية.
- **التنبؤ:** فمن الممكن استخدام التعميم النظري للتنبؤ بالحقائق، واكتشاف غير المعلوم من المعلوم.
- **الفجوات في المعرفة:** إن النظرية تدلنا على مناطق لم يتم اكتشافها بعد، إذ يمكن معرفة هذه الفراغات والفجوات من خلال الأسئلة التي تثار في النظرية.

---

[1] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، ط1، بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص. 74.

[2] منذر الضامن، المرجع السابق، ص ص. (39- 40).

4. تصنيف النظريات

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تصنيف النظريات، فالتصنيفات متعددة وفق تعدد المعايير التي يعتمد عليها التصنيف، وعليه فإنه بقدر تعدد المعايير في النظر إلى الظواهر قد تتعدد تصنيفات النظريات، وفيما يلي سنذكر البعض من تلك التصنيفات:[1]

أ. **المعيار الوظيفي:** يركز هذا المعيار على البعد الوظيفي في التصنيف أو التمييز بين النظريات، ووفقه تصنف النظريات إلى نظريات تفسيرية ونظريات تكوينية.

أ.1. النظريات التفسيرية: وهي التي تنظر إلى العالم بوصفه شيئا يقع خارج نظرياتنا.

أ.2. النظريات التكوينية: وهي التي تعتبر أن نظرياتنا تساعد فعلا في بناء العالم.

ب. **معيار المجال أو مستوى الاهتمام:** إن هذا المعيار مؤسس على اتساع أو ضيق مساحة النظرية من حيث الاهتمام والإحاطة بالظواهر المدروسة، وحسب هذا المعيار فإن النظريات تصنف إلى ثلاث أصناف وهي:

ب.1. النظريات الكلية: وهي النظريات كلية قادرة على تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية وتعميم نتائجها إلى حد يصل إلى مرتبة القوانين والحقائق، حيث تشمل هذه النظريات دراسة عدد كبير من المتغيرات في الغالب.

ب.2. النظريات المتوسطة: وهي النظريات ذات التركيز أو المدى المتوسط، فهي لا تقوم بدراسة عدد كبير من المتغيرات، إذ تسعى لتفسير نطاق محدود من الظواهر.

ب.3. النظريات الجزئية: وهي النظريات التي تعكس اهتمامات محددة في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية، إذ أنها قد تهتم بسلوك الفرد في انتخابات معينة، وغالبا ما تقوم بالتركيز على متغير واحد.

ت. **معيار المنهجية:** وحسب هذا المعيار فإنه يتم تصنيف النظريات كما يلي:

ت.1. نظريات معيارية: وهي النظريات التي تتبنى مقولات فلسفية وقيمية في تفسير ودراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية، من دون استخدام منهجية امبريقية أواختبارية، حتى يتمكن الباحث من خلالها التأكد من مصداقية أو عدم مصداقية فرضيات محددة.

ت.2. نظريات اختبارية: وهي النظريات التي تتضمن فرضيات تجسد العلاقة بين المتغيرات، وتكون لها قابلية للاختبار من خلال البيانات والمعلومات، وتصل النظريات الاختبارية إلى نتائجها وتعميماتها عن طريق الاستقراء، عكس النظريات المعيارية التي تصل إلى نتائجها عن طريق الاستنباط.

5. بنية النظرية

إن النظريات ليست عالمية بل هي وليدة خبرة حضارية معينة تستبطن منظومتها وتختلف في مقدماتها ونتائجها مع أي حضارة مغايرة، كما أنها تنبثق أساسا من الرؤية الخاصة للعقل البشري الذي لا ينفصل عن بيئته الثقافية والسياسية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال فإن نظريات التنمية والتحديث السياسي لم تأت من دراية بحركة التاريخ الإنساني أو من قواعد عامة مضطردة تكون صالحة للتطبيق في

[1] كنعان حمة غريب عبد الله، المرجع السابق، ص ص. (69- 70).

جميع الظروف، بقدر ما جاءت من رؤية غربية أوربية للتاريخ وحركة المجتمعات، قياسا على ما وصلت إليه المجتمعات الغربية الأوربية في العصر الحالي.[1]

إنه ومن أجل وصول الباحثين بالنظرية إلى مستوى التفسير والتنبؤ، فهم مجبرون لإيجاد طريقة معينة لبنية التفكير النظري، فهناك بعض القضايا لا يمكن تجاوزها، بحيث أن كل نظرية تتضمن على الأقل فرضية نظرية، وليس من الضروري أن تكون حقيقية، لكن المهم هو مدى فائدتها، إذ تتعلق النظرية بتعلم التفكير نظريا أكثر من تعلم النظريات ذاتها، ويستدعي هذا التفكير النظري ضرورة الإبتعاد عن طرح المفاهيم الجاهزة، كما أنه على الباحث أن يحدد الغاية النهائية لشكل النظرية، هل ستكون إمبريقية أم معيارية قيمية. فتعقد وعدم ثبات المتغيرات في الظواهر السياسية لا يجب أن يثبط من همة الباحث السياسي، فلا بد له أن يفترض الإنتظامية في الظواهر حتى يستطيع القيام بإختبار المتغيرات وإقامة العلاقات الصحيحة، بالإضافة إلى توظيف الملاحظة المكثفة والشاملة حتى يتم تجاوز الوصف التفصيلي، كما يجب تقليل الثقة في الاحتمالات المطلقة وتعويضها بحتمية الوقوع في الخطأ في النتائج، و بدل التمسك بالأخطاء تعاد التجربة والدراسة حتى تثبت الفرضية الصحيحة.[2]

وقد طرح الباحث **دوبن Dubbin** ثماني مكونات أساسية أو خطوات منهجية لبناء النظرية تم تلخيصها كالآتي:[3]

- تحديد المفردات (Units) التي تشكل وحدات البناء ومتغيراته.
- صياغة القواعد (Laws) التي توضح العلاقات بين الوحدات.
- الإطار النظمي (Systems States) وهي البيئة التي تعمل فيها النظرية.
- رسم الحدود (Boundaries) بين العناصر الفرعية للقضية.
- الاشتقاقات (Propositions) وهي العبارات المنطقية المكونة للنظرية.
- الفرضيات (Hypothesis) وهي المقولات التي تحكم العلاقات بين المفردات.
- الدلالات العملية (Empirical Indicators) وهي المعايير والمؤشرات التي تربط المفردات.
- البحث (Research) وهو الاختبار العملي لمدى سلامة وصحة التنبؤات والعلاقات.

إن عملية بناء النظرية واختبارها ليس بالطريقة الإعتباطية، فالبناء هو التأسيس الصحيح لمختلف عناصر النظرية بهدف الوصول إلى النتائج السليمة، ويلعب التبسيط النظري دورا مهماً في دراسة الظواهر السياسية، كما أن النماذج المُطورة و المُقولبة في محتوى واحد لا بد من إسقاطها على دراسة الحالات الجديدة، والتي يجب إخضاعها بسرعة للبناء والإختبار النظري، بحيث أن الدور النقدي لتبسيط الإفتراضات لا يُعطى أهمية كبيرة في الكثير من الأحيان، ويساهم هذا الطرح بفعالية في بناء نظريات متماسكة تكون مفتاحا لتطور حقل السياسة المقارنة في الإتجاه الصحيح. أم إختبار النظرية فيعني الإنتهاء من عملية بناء النظرية أي أنه لا تنظير بدون الإختبار، ويهدف التجريب بمعنى الإختبار إلى صنع معرفة تطبيقية صارمة من خلال الإستمرار في مراقبة الملاحظات المتناقضة أو المؤكدة، بالإضافة إلى ملاحظة

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 15.
[2] بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص ص. (59- 60).
[3] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 14.

المزيد من الإختبارات القطعية عن طريق فسح المجال أمام ملاحظات واسعة لبناء قواعد قوية أو حتى مجال واحد أكثر تبسيطا.[1]

ويعتبر المُنظر هو الذي يبني الإطار النظري المسمى بالنظرية، من إجل الإسهام في تطوير المعرفة وتوسيعها عن طريق الإتساع الأفقي (Extention)، أو عن طريق التعمق المقصود (Intention) لإكمال الشرح والتفسير الجزئي المألوف، من خلال إضافة معرفة جديدة لما كان معروفا سابقا ليصبح فهمه أكثر وضوحا وعمقا. كما قد تتناول النظرية قضايا ومشكلات وسياسات لم تكن خاضعة من قبل للبحث أو التحليل أو حتى مجرد لفت الإنتباه.[2]

[1] بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص. 60.
[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 14.

المحـــــور الثـــــانـــي
مناهـــج علـــم السياســـة

المحور الثاني: مناهج علم السياسة

تمهيـــد

إن المقصود بالمنهج العلمي هو اتباع خطوات معينة في تناول مشكلات أو ظواهر أومعالجة قضايا علمية، وهناك مناهج مختلفة للبحث العلمي تستخدم في حل أو معالجة قضايا مختلفة، فالمنهج هو طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم. وإذا نظرنا إلى مناهج البحث من حيث نوع العمليات العقلية التي توجهها أو تسير على أساسها فيمكن القول أن هناك: **المنهج الاستدلالي والاستنباطي** وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، أو بين الأشياء وعللها على أساس المنطق والتأمل الذهني، فهو يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة، ويعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة للتجريب والتحكم في المتغيرات المختلفة. بالإضافة إلى **المنهج الاسترادادي** وهو الذي يعتمد على عملية استرداد ما كان في الماضي ليتحقق من مجرى الأحداث ولتحليل القوى والمشكلات التي صاغت الحاضر.[1]

والجدير بالذكر أن مختلف مناهج البحث العلمي تشترك بمجموعة من الخصائص يمكن اجمالها فيما يلي:[2]

- التنظيم في طريقة التفكير والعمل القائمة على الملاحظة والحقائق العلمية.
- التسلسلية والترابط في تنفيذ خطوات البحث المتتالية.
- الموضوعية وتجنب الخصوصية والتحيز والذاتية والميول الشخصية.
- إمكانية اختيار نتائج البحث في أي مكان وزمان، باستخدام المناهج العلمية ولكن ضمن ظروف وشروط مماثلة لحدوث نتائج الظاهرة المدروسة.
- معالجة الظواهر أو الأحداث التي تمخضت عن ظواهر أو أحداث مماثلة.
- القدرة على التنبؤ بمعنى وضع تصور لما سوف تكون عليه الظواهر أو الأحداث قيد الدراسة في المستقبل.

ولقد اعتمد الباحثون على العديد من المناهج في البحوث السياسية، وحاولوا محاكاة المناهج العلمية في العلوم الأخرى. و في هذا المحور سيتم التطرق إلى تلك أكثر المناهج العلمية المستخدمة في العلوم السياسية كالمنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التجريبي.

[1] قصاب سليمان، "أساسيات البحث العلمي في الدراسات السياسية"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2018، ص. 19.

[2] كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص 53.

أولا: المنهج التاريخي

يستخدم الناس التاريخ لفهم الماضي، ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية، ويمكن أن يتم توجيه التحليل التاريخي نحو شخص معين، نحو فكرة، نحو حركة، أو نحو مؤسسة أو هيئة معينة، ومع ذلك فإنه لا يمكن معاملة كل واحد من هذه الجوانب في عزلة عن الجانب الآخر، إذ لا يمكن اخضاع شخص ما للبحث التاريخي دون اعتبار لتفاعله مع الأفكار والحركات والمؤسسات القائمة في عصره، وتحدد البؤرة (وهي الشخص الخاضع للبحث) نقطة التركيز فقط التي يوجه إليها باحث التاريخ انتباهه.[1]

ويركز المنهج التاريخي على دراسة أحداث وظواهر تمت في الماضي، ومازالت تحدث في الحاضر، ليقوم بتحليل وتفسير بيانات ومعلومات ونتائج الدراسات الخاصة بهذه الأحداث والظواهر، بهدف تحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها، وكذا تحديد العوامل والأسباب المسؤولة عن هذه الظواهر، والتي منحتها صورتها الحالية، ويتم ذلك من خلال دراسة نتائج البحوث السابقة أو الرجوع إلى بيانات ومعلومات سابقة عن هذه الأحداث والظواهر.[2]

1. تعريف المنهج التاريخي

اختلف الباحثون في حقل المنهجية في تعريف المنهج التاريخي، فهناك من يعرفه بأنه: " مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وجميع تفاعلات الحياة فيه".[3]

وهناك من يعرف المنهج التاريخي بأنه: "منهج يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأن كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل".[4]

وفي هذا الصدد يقول الباحث **بولين يونج** " إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية".[5]

ويتفق الباحث **عامر مصباح** مع هذا التعريف للمنهج التاريخي إذ يرى بأنه: "مجموعة الخطوات العلمية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والأمم وتسجيل أحداث تاريخها كما وقعت،

---

[1] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الدوحة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ص. 247.
[2] كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص. 57.
[3] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 74.
[4] نفس المرجع، ص. 75.
[5] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997، ص. 56.

وترتيبها واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد على فهم الواقع والتنبه للمستقبل".[1]

كما يعرف المنهج التاريخي أيضا بأنه:[2]

- فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة الأحداث التاريخية والتطورات التي مرت عليها.
- الأسلوب الذي يدرس الظواهر القديمة وتطوراتها، وذلك بغرض الربط بين الأسباب والنتائج.
- طريقة تقصي الحقائق العلمية البشرية التاريخية للوصول إلى نتائج وقوانين وقواعد يمكن تعميمها واستخدامها للتنبؤ المستقبلي ضمن السياق التاريخي.

ويعرف الباحث **هيلواي تيروس H. Tiros** المنهج التاريخي بأنه :" وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلة مع بعضها بطريقة منطقية، والإعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تعطينا حقائق جديدة، تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية".[3]

فالمنهج التاريخي يعني دراسة العلاقة بين الأديولوجية والحدث (الظاهرة) للوصول إلى الحقيقة الكلية من خلال تحليل الظواهر والأحداث والمواقف لتحديد طبيعة نشأتها والعوامل التي أدت إلى تكوينها مما يساعد على فهم الظاهرة التاريخية بالمعنى الحاضر (الراهن)، ومن ثم التنبؤ بالمستقبل، بعد استخلاص العلاقة بين الأسباب والنتائج المتعلقة بالظاهرة.[4]

إذن فالمنهج التاريخي هومنهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية بعد عملية التدقيق في صحة معلوماتها، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبيا.[5]

وتتفق مع هذا التعريف الباحثة **ليلى الصباغ** إذ ترى أن المنهج التاريخي هو: " مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج إكتسابها".[6]

في حين يعرف الباحث **راد كليف براون Redcliff Browne** على أنه أسلوب تتم بواسطته دراسة الأحداث الحالية بالرجوع إلى الأحداث التي وقعت في الماضي.[7]

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 76.

[2] نجيم حناشي، "البحث العلمي- مناهجه وأساليبه العلمية"، **مجلة دراسات**، المجلد11، العدد 01، ماي 2022، ص. 667.

[3] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 15.

[4] محمد جمال الدين العلوي، **منهج البحث العلمي في علم السياسة**، ط2، العراق: الشاملة للطباعة والاستنساخ، 2012، ص. 11.

[5] عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص. 123.

[6] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 157.

[7] Prabhat Pandey and Meenu Mishra Pandey, **Research Methodology: Tools and Techniques**, Romania: Bridge center, 2015, p. 78.

ويعتمد المنهج التاريخي على الوثائق ونقدها وتحديدا الوثائق التاريخية، ثم يقوم الباحث بالتأليف بين هذه الحقائق وتفسيرها، وذلك من أجل فهم الماضي ومحاولة فهم الحاضر على الأحداث والتطورات التاريخية.[1]

فالمنهج التاريخي هو الطريقة التي يتبعها الباحث التاريخي في جمع معلوماته بهدف الوصول إلى الأحداث والحقائق التاريخية وفحصها ونقدها وتفسيرها والتأكد من صحتها، ومن ثم محاولة التوصل إلى نتائج وقوانين وقواعد يمكن تعميمها واستخدامها من أجل التنبؤ بالمستقبل ضمن السياق التاريخي.

2. أهمية المنهج التاريخي

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير في اكتشاف الحقائق التاريخية واثباتها بطريقة علمية وموضوعية دقيقة وذلك عن طريق التأصيل والإثبات وتأكيد هوية الوثائق التاريخية، وتقييمها وتحليلها، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية المراد التعرف عليها.[2]

إن المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، بل إنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، كما أنه يحاول أن يصل إلى القوانين التي تحكت في ذلك، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه، بالرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية هي حادثة فردية ولدتها ظروف لا يمكن إرجاعها، وبالتالي فوفق المنهج التاريخي فإن الظاهرة لا تدرس إلا في ظل ظروفها.[3]

يهدف البحث التاريخي إلى مراجعة ودراسة وتصحيح الحقائق حول حوادث ومظاهر الماضي، من أجل الاستفادة من دروسها في توجيه الحاضر والمستقبل، أو على أقل تقدير في تطوير صورة متكاملة واضحة للحاضر عن طريق فهمنا الصحيح للماضي.[4]

ويوضح العلامة **عبد الرحمان إبن خلدون** أهمية الاستعانة بالتاريخ في قوله: " إن فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياستهم حتى تعم فائدة الإقتداء في ذلك لما يرونه في أحوال الدين والدنيا، فهو (أي المؤرخ) محتاج إلى معارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان إلى الحق وينكبان عن المزلات والمغالط لأن الأخبار إذا أعتمد فيها على مجرد النقل لم يؤمن مزلة القدم، والتاريخ في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى وفي باطنه (أي التاريخ) نظر وتحقيق وتحليل وعلم يكيفيات الوقائع وأسبابها".[5]

ويرى الباحث **جون بيست John W. Best** أن الإنسان يستخدم التاريخ لفهم الماضي، ومحاولة فهم الحاضر في ضوء الأحداث والتطورات الماضية.[6]

---

[1] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الدوحة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ص. 228.

[2] عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص. 123.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 56.

[4] ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه واجراءاته**، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001، ص. 41.

[5] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 154.

[6] Prabhat Pandey and Meenu Mishra Pandey, **op.cit**, p. 78.

ومن جهته أضاف الباحث **عبد الغفار رشاد القصيبي** أسبابا تقوي من أهمية المنهج التاريخي في التحليل الاجتماعي تتمثل في الآتي:[1]

- يتيح التاريخ إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية.
- يلقي التاريخ مزيدا من الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية.
- يشير التاريخ إلى التطورات والتفاعلات وأهميتها النسبية في الحضارات الماضية وتأثيرها على حاضر ومستقبل حياة المجتمعات المعاصرة.
- يتيح التاريخ إمكانية إعادة تقييم البيانات والمعلومات بالنسبة لفروض معينة، أونظريات ونماذج أو تعميمات جارية في الحاضر، أو بنيت على معطيات مقتبسة من مجتمعات الحاضر استنادا إلى الماضي.
- يتيح التاريخ القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي.
- يساهم التاريخ على توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردها أو عموميتها وقابليتها للتكرار.

3. خطوات المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي مجموعة من الخطوات لا بد للباحث التاريخي للظواهر أن يتبعها للوصول إلى نتائج علمية، وتتمثل هذه الخطوات في الآتي:[2]

أ. **تحديد المشكلة:** هي أولى خطوات المنهج التاريخي ولا يختلف أسلوب تحديدها في المنهج التاريخي عنه في مناهج البحث العلمي الأخرى. ويكون ذلك إما عن طريق مطالعة مستفيضة في الوثائق التاريخية أو أن تكون إشكالية أثارتها بحوث سابقة، أو مشكلات تاريخية مازال يتحدث الناس عنها ولم يفهموها بعد.[3]

ب. **جمع مصادر المعلومات:** تقسم مصادر المعلومات في المنهج التاريخي إلى قسمين رئيسيين هما:[4]

ب.1. المصادر الأولية للمعلومات: وتضم المعلومات الأصلية التي تكون أقرب ما يمكن إلى الواقع وتعكس الحقيقة.

ب.2. المصادر الثانوية للمعلومات: وهي التي تعتمد على المصادر الأولية وتقوم بتصنيفها أو بتلخيصها أو مراجعتها ...الخ.

ويقوم الباحث التاريخي بجمع بياناته من عدة مصادر كالسجلات الرسمية وغير الرسمية، الأحكام القضائية، سجلات الحالات المدنية والتجارية، الأرشيف، التقارير السنوية، سجلات النوادي والجمعيات، التقارير الرسمية، محاضر الجلسات، سجلات الصادرات والواردات، العقود الفردية، التقارير الصحفية، سجل الأحداث الملحق بالمجلات أو الدوريات، المكتبات والمتاحف، المستندات السياسية والعسكرية، الإحصاءات والحسابات والمدونات والحوليات، سجلات المعاهدات والاتفاقيات، بالإضافة إلى الشهادات الشفوية لمن عاصر الحدث وشاهده أو اشترك في صناعته، الرسائل الشخصية والمفكرات، المذكرات

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 76.
[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 42.
[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 80.
[4] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 42.

الشخصية والتراجم لبعض الشخصيات وأدوارهم والتي تفيد الباحث في رصد التطورات الفكرية وما صاحبها من تأثيرات في الحياة السياسية والاجتماعية، من خلال التعرف على صناع الدساتير والثورات والأنظمة السياسية والحزبية والتطورات الاقتصادية والأبنية الاجتماعية. كما يستفيد الباحث من الإنتاج الأدبي المتمثل في القصة والكتابات المسرحية والاشعار، بالإضافة إلى الآثار المادية والنقوش والحفريات وغيرها من الآثار التي تدل على الحياة في منطقة معينة ومستوى الحضارة فيها. ويستفيد الباحث من منشورات المنظمات الدولية والمراكز الوطنية والدولية المتخصصة في المحفوظات المختلفة، وكذا الموسوعات الدولية.[1]

ت. نقد المعلومات: على الباحث التاريخي أن لا يسلم بصدق المعلومات وبأنها تقدم وصفا موثوقا به للظواهر والأحداث، بل لا بد عليها من فحصها وتمحيصها للتأكد من دقتها وصدق محتواها خاصة وأنها عرضة للتعديل المقصود وغير المقصود بمرور الزمن، فهي تكتب أو تعدل حسب وجهة نظر فئة أة جهة معينة أو شخص معين، ولكي يتأكد الباحث من صدق ودقة المعلومات التي تحصل عليها فإنه يقوم بنقدها ودراستها على مستويين هما:[2]

ت.1. النقد الخارجي للوثائق التاريخية: يرتبط النقد الخارجي للمعلومات بمدى صدق وأصالة مصدر المعلومات أيا كان نوعه وشكله، ويركز كذلك على تحقيق شخصية المؤلف و الكاتب وزمن الوثيقة ومكان صدورها، وفي هذا الصدد تثار مجموعة من الأسئلة والتي لا بد للباحث من إيجاد إجابة مقنعة لها مثل: في أي عصر ظهرت الوثيقة أو المصدر؟ من هو الكاتب أو المؤلف؟ وهل هو الذي كتب النسخة الأصلية من الوثيقة؟ هل الوثيقة التي يعتمدها هي النسخة الأصلية أم صورة عنها؟ وإذا كانت صورة عن الأصل فهل يمكن العثور على النسخة الأصلية؟ متى ظهرت الوثيقة لأول مرة وأين؟.

ولكي يتتبع الباحث أصول الوثائق أو اكتشاف ما بها من تزوير و تعديل فإنه يبدأ بفحص دقيق لمحتواها ولغتها بناءا على معايير وأسس معينة مثل: التأكد من حدوث أي تغيير أو تعديل على الوثيقة، هل التعديل أو التغيير الذي طرأ كان للزيادة أم للحذف من الوثيقة؟ أين تم التعديل أو التغيير؟ ولماذا؟ هل كتبت الوثيقة بلغة العصر المنسوبة إليه؟.

ت.2. النقد الداخلي للوثائق التاريخية: يركز النقد الداخلي للوثيقة التاريخية على التأكد من مدى صحة محتوى المادة التي تحويها الوثيقة أو المصدر، ويتم ذلك من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة التي لها علاقة بموضوع الوثيقة مثل: هل هناك أي تناقض في محتوى الوثيقة أو موضوعها؟ هل قدم المؤلف الحقيقة كاملة أم حاول تشويهها وتحريفها؟ لماذا قام المؤلف بكتابة الوثيقة؟ هل توجد وثائق أخرى تعود لنفس العصر وتتفق مع الوثيقة في محتواها؟ هل كتبت الوثيقة بناءا على ملاحظة مباشرة أم غير مباشرة؟.

والجدير بالذكر أن كل من النقد الخارجي والنقد الداخلي للوثيقة التاريخية ليس عملية عشوائية وإنما تتم وفق أصول وقواعد عديدة نذكر منها ما يلي:[3]

- لا تشتمل الوثائق القديمة أحداثا تاريخية حدثت في عصور لاحقة.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 61.
[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 43.
[3] نفس المرجع، ص. 44.

- إن إهمال الوثيقة لذكر بعض الأحداث في العصر الذي كتبت فيه لا يعني أن مؤلف الوثيقة يجهل هذه الأحداث بل قد يكون تجاهلها لسبب أو لآخر.
- لا يجب تبخيس قيمة أي مصدر كما لا يجب إعطاءه أهمية أكثر مما يستحق.
- يجب الاعتماد على أكثر من مصدر للتأكد من الحقائق والأحداث ومقارنتها مع بعضها البعض والتأكد من تطابقها.

ث. **تحليل البيانات والمعلومات:** في هذه الخطوة يبدأ الباحث بتوقع أسباب الظواهر والأحداث التي يرغب في دراستها، حتى تساعده على تفسيرها والتحكم فيها، حيث يتم صياغة الفروض اللازمة للظاهرة المدروسة، ثم ينتقل لاختبار مدى صدقه ودقته بمعالجته مع البيانات والمعلومات التي تم تجميعها حول الظاهرة المدروسة، مما يؤدي إلى قبول أو رفض هذه الفروض أو التوصل إلى فروض أخرى ذات قدرة تفسيرية أكبر للظاهرة والتي تساعدنا على التحكم بها.[1]

ج. **كتابة تقرير البحث:** لقد وضع الباحث **عبد الغفار رشاد القصيبي** مجموعة من المعايير على الباحث أن يلتزم بها عند كتابة التقرير النهائي لبحثه تتمثل في الآتي:[2]

- الموضوعية في صياغة تقرير البحث بأن يبتعد الباحث قدر الإمكان عن الخطاب الأيديولوجي أو عن أي شكل من أشكال الدعاية السياسية أو الإثنية.
- فهم التاريخ في محيطه وسياقه.
- الربط الجيد بين الأحداث من حيث تسلسل الوقائع ومن حيث الصياغة المنهجية.
- إعطاء الأولوية في البحث إلى المصادر الأولية بشكل ينعكس بإيجابية على مصداقية البحث، ويكون ذلك من خلال مراعاة ترتيب المراجع والمصادر التي استند إليها الباحث موضحا فيها المصادر الثانوية والمصادر الأولية، أن يوضح الباحث كيفية الوصول إلى هذه المصادر أو ما صادفه فيها من صعوبات وجدارتها وماتمثله من دقة وصدق، وفي حال استخدام المصادر الأولية على الباحث إجراء تدقيق للبيانات لتأكيد أصالتها ودقة مصداقيتها ومضمونها.
- منطقية التحليل: والتي تعني تبني منطق واضح في تحليل الأحداث ومعالجة المصادر، وعلى الباحث في ذلك مراعاة خطورة التبسيط المبالغ والإخفاق في الإحاطة بالحقيقة، وغالبا ماتكون الوقائع ذات علاقات متشابكة وأسباب مركبة ومعقدة دون أن يكون بالإمكان فهمها بعيدا عن هذا التشابك والتعقيد، كما أنه عليه مراعاة تقييم المعلومات والبيانات بطريقة غير علمية أو على أسس غير كافية والوصول إلى نتائج مضللة إستنادا إلى التشابه بين الوقائع والظروف.

4. أساليب المنهج التاريخي

من أجل تنفيذ خطوات المنهج التاريخي فإنه يتم استخدام الأسلوب الاستنباطي والأسلوب الاستقرائي كالآتي:[3]

أ. **الأسلوب الاستنباطي:** بموجب الأسلوب الاستنباطي فإنه يتم التوصل إلى النتائج عن طريق استنباطها في قضايا أخرى، ويأخذ هذا الأسلوب المدرسة الفعلية على اختلاف أنواعها، حيث

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 59.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 81.
[3] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 60.

ترتكز على الشك في مقدرة الحواس في كونها وسيلة صحيحة لنقل الأفكار الدقيقة عن العالم الخارجي، والايحاء بقدرة العقل على أنه المصدر الوحيد للحصول على المعرفة بطبيعة ذاتها، معتمدا ما لدى العقل من أفكار ومعارف ومبادئ، فإذا تم استخدامها استخداما صحيحا فإنها تكون نسقا استنباطيا فاعلا من الحقائق، يعبر عن طبيعة العالم بأسره، أي أن المعرفة العقلية تعد الحقيقي هو العقلاني وأن كل عقلاني هو حقيقي، ويعد الحدس الأداة الأساسية في الاستدلال العقلي، والتي تمكن العقل من سير تطور الأشياء والوصول إلى الحقائق عن طريق التفكير المجرد، وقد تأثرموقف العقلانيين بدقة الاستنباط الرياضي محاولين تعميم هذا المنهج على جميع نظم المعرفة.

ب. **الأسلوب الاستقرائي:** يعتبر الاستقراء طريقة من طرق الفعل تعتمد على مجموعة من الإجراءات التجريبية المستمدة وجودها من الواقع الخارجي، والتي تنتهي إلى المبادئ العامة أي الانتقال من الخاص إلى العام، ويظهر ذلك عند تحديد المشكلة والأهداف والأهمية وعند صياغة الفروض العلمية، وكذا عند معالجة البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة من أجل استخلاص النتائج ومن ثم تعميمها.

5. مزايا المنهج التاريخي

إنه ومازال إلى يومنا هذا العديد من النظريات تطالب باستخدام المنهج التاريخي في فهم السلوك البشري سواء في علم الاجتماع أو علم النفس أو العلاقات الدولية أو علوم الإعلام والاتصال نظرا لمزاياه العديدة والتي نذكر منها ما يلي:[1]

- إن المؤرخ العربي المسلم **عبد الرحمان ابن خلدون** هو أول من دعا إلى تبني المنهج التاريخي في تحليل الظواهر الاجتماعية وحركة العمران البشري، وقد عرف التاريخ تعريفا اجتماعيا، وهدف التاريخ حسب ابن خلدون هو دراسة مسائل الاجتماع الإنساني والعمران البشري وما يلحقها كالعمران البدوي والعمران الحضري والأمم والخلافة والملك والمهن والعمال والفنون والعلوم والصنائع.

- إن تبني المنهج التاريخي في التحليل السوسيولوجي دعا إليه عالم الاجتماع الإيطالي **فيكو Vico**، والذي يرى أن التاريخ الاجتماعي يرتبط بثلاث مراحل من تطور الحضارة والبشرية، فالمرحلة الأولي هي ذات طابع ديني إذ سيطر التفكير الديني على كافة مظاهر الحياة من فكر ولغة وعلوم وتنظيمات اجتماعية وقانونية والاسر والعادات، وتلتها المرحلة الثانية وهي مرحلة عهد البطولة التي سيطر فيها أناس يتميزون بقدرات عقلية وإمكانيات ترفعهم إلى مراتب أعلى فيخضع لهم المجتمع ويسيطرون على الحكم والسيادة وتظهر مبادئ الفلسفة والآداب. أما المرحلة الثالثة هي مرحلة الحرية والحقوق السياسية والمدنية وسيطرة الحكومة الديموقراطية.

- أثبتت الدراسات في علم النفس وعلم الاجتماع أن السلوك الإنساني ما هو إلا امتداد لماضي الإنسان يبدأ من طفولته، ومن أجل فهم هذا السلوك لا بد من العودة إلى ماضي الإنسان ونمط تنشئته الاجتماعية وكل الظروف التي أحاطت بطفولته وتحليلها للوصول إلى فهم موضوعي لسلوك الإنسان.

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 84.

- إن علم الإنسان قائم على بحث وتحليل ماضي الشعوب والمجتمعات، على خلفية افتراض أن ما هو ماثل أمامنا من أنماط سلوكية ونظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ما هو إلا تطور عن الصورة البدائية للحياة البشرية، وأن العودة إلى الحالة البدائية تعني العودة إلى التاريخ ومن ثم استخدام المنهج التاريخي.
- إمكانية استخدام المقارنة بين الظواهر التاريخية وتمييز الأشباه عن النظائر وتحديد الفروق وتحليلها.
- يزودنا المنهج التاريخي بإحساس تاريخي وبمنظور تطوري لأن الأحداث ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها البعض وإنما هي مترابطة في سياق زمني محدد، فالمنهج التاريخي يهتم بدراسة وتحليل ظاهرة ما في تعاقباتها زمانا وتنقلاتها مكانا في إطار علاقة جدلية بين الثالوث المتكون من الظاهرة والزمان والمكان.[1]
- يعتمد الباحث عند استخدامه للمنهج التاريخي على الخبرات السابقة والتي يحصل عليها من المصادر التاريخية بغية فهم الظاهرة الآنية فهما يقينيا جيدا.

6. عيوب المنهج التاريخي

هناك جملة من الانتقادات وجهت للمنهج التاريخي نذكر منها ما يلي:[2]

- إمكانية الوقوع في خطأ تضليل الوثائق والمصادر التاريخية، ومن ثم يكون تحليل الظواهر تحليلا تاريخيا غير كاملا، كما أنه ليس في كل الحالات يتمكن الباحث من الحصول على المصادر الأولية.
- إمكانية ميل الباحث إلى نمط التحليل الصوري أو السطحي دون الارتقاء إلى مستوى استنباط القوانين الاجتماعية من الظواهر التاريخية، فمن خلال ميله إلى سرد الأحداث وحشو الدراسات بكميات كبيرة من المعلومات دون تحليلها سيصعب استخدام التحليل الإحصائي في تحليل البيانات التاريخية.
- وجود إحتمال كبير في أن تكون الوثائق التاريخية خاصة الوثائق السياسية مزورة أوعرضة للتزوير أوالتشويه أو الحذف أو الحشو لأغراض سياسية أو شخصية أو أمنية أونفعية أو لأي دافع آخر.
- صعوبة الوصول إلى الوثائق المهمة خاصة تلك التي تتعلق بالتاريخ السياسي أو العسكريالحديث، فغالبا ما تلجأ الحكومات إلى إخفائها لأسباب أمنية أو سياسية.
- ينتقد الباحث **سيدفيك Sidg Viek** المنهج التاريخي بقوله: "إنني لا أعتقد أن المنهج التاريخي هوالذي يستخدم أساسا في محاولتنا للتوصل إلى حلول منطقية لمشكلات الحياة السياسية الملموسة". وهو ما يبين مثالية المنهج التاريخي وفلسفته وعدم تمكين الباحث من وصوله إلى الحقيقة العلمية من خلاله بشأن الأحداث السياسية القائمة.[3]

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 158.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 85.
[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 165.

- يرى الباحث **إسماعيل صبري مقلد** أن هناك أزمتان في المنهج التاريخي، تتمثل الأزمة الأولى في التشبث بالضرورة السببية للحدث التاريخي، والأزمة الثانية تكمن في أن آراء المؤرخين الموجودة في المصادر التاريخية قد تكون مزيفة وغير موضوعية ومؤدلجة، مما يحول دون الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل بالرغم من إعتماد الباحث على طريقتي النقد الداخلي والنقد الخارجي.[1]
- المعرفة التاريخية معرفة جزئية بحكم طبيعتها، بحيث لا يمكن الحصول على معرفة كاملة للماضي، نظرا لتعرض مصادر المعرفة التاريخية للتلف والتزوير.[2]
- يواجه الباحث الذي يستخدم المنهج التاريخي صعوبة في تطبيق المنهج العلمي في البحث، نظرا لطبيعة الظاهرة التاريخية وطبيعة مصادرها، وصعوبة إخضاعها إلى التجريب وصعوبة وضع الفروض وكذا صعوبة التنبؤ بالمستقبل.
- صعوبة الوصول إلى نتائج تصلح للتعميم في الأبحاث التاريخية، نظرا لإرتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمانية ومكانية يصعب تكرارها بنفس الدرجة من الدقة.

ثانيا: المنهج المقارن

إن الكثير من المعارف يكتسبها الإنسان من المقارنة، فلا غرور أن نجد جميع العلوم الاجتماعية (علم التاريخ، علم الاقتصاد، الأنثروبولوجيا، علم السياسة) تستخدم المنهج المقارن، وتقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من وظائفها.[3]

والمقارنة هي نشاط عفوي واتجاه طبيعي ملازم للتفكير البشري، وتعني لغة الموازنة والمقايسة بين ظاهرتين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.[4]

يقوم المنهج المقارن على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والإختلاف فيما بينها، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للظاهرة والظروف المصاحبة لذلك، والكشف عن الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه وأوجه الإختلاف بين الظواهر في بيئات مختلفة.[5]

ويعد المنهج المقارن من أهم وأعمق المناهج المستخدمة في تفسير الظواهر الاجتماعية، ويرى العديد من الكتاب بأن المنهج المقارن ربما كان المنهج الملائم بدقة لعلم الاجتماع، وقد اعتقد الباحث **اميل دور كايم Emile Durkheim**: "أننا إذا كنا في العلوم الطبيعية نستطيع التأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فإنه من الصعب إجراء تجارب مماثلة في العلوم الاجتماعية، ومن ثم فالطريقة المتاحة لنا هي إجراء تجارب غير مباشرة يتيحها لنا المنهج المقارن".[6]

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 166.
[2] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص. 108.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 70.
[4] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 126.
[5] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 64.
[6] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 125.

1. تعريف المنهج المقارن

يعرف الباحث **جون ستيوارت ميل John Stuart Mill** المقارنة بأنها:" دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".[1]

هناك من يرى أن المقارنة بمعناها العام تعني: "الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، أي أنها مطل رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق".[2]

أما الباحث **جيوفاني سارتوري G. Satori** يرى أن المقارنة تعني في الوقت نفسها لاستيعاب والتمييز بالنسبة لمعيار معين، وللقيام بالمقارنة يجب التساؤل في البداية: المقارنة بالنسبة لأي خصائص، بمعنى استخراج النقاط المشتركة وفق معيار يجب تعريفه مسبقا والذي سيوجه الباحث، وقد حاول الباحث جيوفاني سارتوري تفادي النتائج السلبية للسياسة المقارنة بطرح الأسئلة التالية: لماذا نقارن؟ مالذي نقارنه؟ وكيف نقارن؟

و تقتضي المقارنة وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة، أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا تتم المقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه، فالأصل في المقارنة هو السعي بها إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة، بقصد الكشف عن دلالاتها، فلا يمكن التصور أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية نتخذها أساسا للمقارنة.[3]

فالمنهج المقارن هو الطريقة التي يستخدمها الباحث لمعالجة المواضيع ذات الطابع المقارن وذلك ببيان أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين جزئي الموضوع المبحوث بالإضافة إلى تحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والتشابه.

2. تطور الدراسة المقارنة

واكبت المقارنة وإن اختلفت مستوياتها التطور البشري، فقد قارن أرسطو بين دساتير الدول (المدن اليونانية المختلفة)، كما قارن نيكولا ميكيافيلي عناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، وقد استخدم كل من توماس هوبز ومونتيسكيو المقارنة، واعتمد كارل ماركس على المقارنة والتي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، وقد أجاد كل من دي توكفيل وجيمس برايس في دراستهما للولايات المتحدة الأمريكية لأنهما أغنيا فهمهما لأمريكا بإعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الأوروبية.[4]

فقد قارن **ألكسي دي توكفيل Alexis De Tocqueville** الطبقة الأرستقراطية بين كل من فرنسا وأمريكا في منتصف القرن الثامن عشر، حيث وجد أن جميع الطبقات الاجتماعية في فرنسا تبحث عن تكافؤ اجتماعي فيما بينها، إلا أنها تخضع لمؤسسات تعسفية، مما أدى إلى ظهور الفكر الثوري في فرنسا في تلك الفترة الزمنية، وأن الطبقة الغنية في أمريكا تريد المحافظة على النظام الطبقي، في حين تريد

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 70.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 93.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 70.
[4] نفس المرجع، ص. 73.

الطبقة الفقيرة تغييره، كما أن المشاركة السياسية من قبل الأفراد تقلل من نزوعهم إلى الثورة ونظرتهم السياسية للتغيرات الحديثة.[1]

وقد استخدم القرآن الكريم المقارنة للإتعاظ والاعتبار، وقدم صورا للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين، فقد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في ماضيها وحاضرها متخذا من مفهوم الهلاك والدمار إطارا للمقارنة مرجعا سبب ذلك إلى الظلم، حيث أن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع، قال الله تعالى: "وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ (163) وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًاۖ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (164) فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابِۭ بَئِيسِۭ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ (165) ".[2]

و هذه تعد مقارنة للتطورات التي تطرأعلى ظاهرة عبر الزمن، وهناك مقارنة أخرى لمجموعة ظواهر اشتركت في إحدى سمات الملاحظة، قال الله تعالى:" وَتِلكَ القُرى أَهلَكناهُم لَمّا ظَلَموا وَجَعَلنا لِمَهلِكِهِم مَوعِدًا (59)".[3] وسُور القرآن الكريم مليئة بالمقارنة المتعددة.

ولقد تميزت الدراسة المقارنة بهيمنة المدخل القانوني الذي يركزعلى الأطر الشكلية والمؤسسات الرسمية والإهتمام بالدستور وطرق انتقال السلطة، وقد كان موضوع السياسة المقارنة يتمحور حول الحكومة ولذلك فقد كانت تنضوي السياسة المقارنة تحت مسمى الحكومات المقارنة، وما يجدر الانتباه له هو أن حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية كان سباقا في استخدام المناهج الحديثة، وكان متأثرا بالمدرسة السلوكية قبل غيره من الدراسات المقارنة في أوروبا.[4]

كما أن التأثر الذي لحق علم السياسة بإنتقاله من التركيز على مفهوم الدولة إلى مفاهيم القوة والقدرة والسلطة والنفوذ أي إنتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي، والذي كان له الأثر ذاته في حقل السياسة المقارنة لينتقل تركيزها من الدولة إلى البنية العملية داخل الدولة وعبر الدول، بحيث لم تعد الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخليا ودوليا، إذ دخل المسرح السياسي فاعلون جدد كالتنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية داخل الدولة الواحدة أو عبر الدول.[5]

وبعد الحرب العالمية الثانية إزداد الاهتمام بالسياسة المقارنة بسبب الآثار التي تركتها الحرب وبروز الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، والسعي لنشر النموذج الفكري السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات حديثة الاستقلال، كل ذلك دفع المتخصصين في حقبة الخمسينيات إلى المزيد من الاهتمام بتوسيع دائرة السياسة المقارنة والذي اشتد في حقبة الستينيات، فقد أراد خبراء الدراسات المقارنة للدول حديثة الاستقلال أن تنتهج النهج الليبيرالي الغربي في التنمية السياسية فظهرت كتابات كل من غابرييل ألموند و كولمان و روستو وغيرهم، فلم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية لكنها أصبحت تشمل كل الدول.[6]

---

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 129.
[2] سورة الأعراف، الآيات (162-165).
[3] سورة الكهف، (الآية 59).
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 74.
[5] نفس المرجع، ص. 75.
[6] نفس المرجع، نفس الصفحة.

3. تعريف المنهج المقارن

يعرف الباحث **اميل دور كهايم** المنهج المقارن بأنه: "تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بينها"، والتجريب غير المباشر هنا يقصد به دوركهايم المقارنة، فحسبه هي المعوض الأساسي والرئيسي للتجريب المباشر، وهو ما يميز البحث العلمي في ميدان العلوم الإنسانية والبحث العلمي في ميدان العلوم الطبيعية والتكونولوجية.[1]

وهناك من يعرف المنهج المقارن بأنه القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر والمقارنة بين خاصياتها، وله مستويات:[2]

- المستوى الشكلي أو الخارجي وهو مقارنة الأشكال الخارجية كالأحجام والألوان والمسافات والأعداد.

- المستوى الجوهري أو الداخلي ويتعلق بمقارنة خواص الظواهر والعناصر الجوهرية فيها، بمعنى أن المقارنة تتناول البنيات الأساسية المكونة للظاهرة، والتعمق وسبر جوهر الظواهر والتمعن فيها.

وقد عرف **معجم المصطلحات الاجتماعية** المنهج المقارن بأنه:" تلك الطريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أونظم إجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها، وفقا لبعض المحكات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية والاثنوجرافية والإحصائية، ويمكن عن طريق هذه الدراسة المقارنة صياغة النظريات الاجتماعية".[3]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **جون ستيوارت ميل** إذ يعرف المنهج المقارن كما يلي:"إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف". ويورد لنا جون ستيوارت ميل مثال نموذجي عن دولتين لهما نفس النظام القانوني والخلفية الثقافية والتركيبة السكانية والموارد الطبيعية، لكنها يختلفان في عنصر واحد هو وجود التخطيط في دولة واحدة فقط دون الأخرى، ومثل هذا الفارق فيما بين الدولتين على المستوى الاقتصادي.[4]

فالمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر.[5]

كما يعرف بأنه تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الإختلاف فيما بينها وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل.[6]

4. أوجه المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن ذلك التحليل العلمي الذي يتضمن ملاحظة ظواهر مختلفة داخل نسق واحد وعبر مراحل زمنية محددة، أو ملاحظة أكثر من نسق واحد، وتستند مثل هذه البحوث إلى عدة طرق للبحث

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 169.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 92.
[3] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 126.
[4] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 169.
[5] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 71.
[6] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 170.

منها المنهج التحليلي، المسح الاجتماعي، والتجارب على الجماعات الصغيرة والملاحظة بالمشاركة، وتتكامل هذه الطرق في تحقيق هدفها العام وهو إجراء بحث مقارن للظواهر محل الدراسة. وقد حاول علماء المنهجية حصر أوجه المنهج المقارن في الآتي:[1]

أ. **الوجه الزماني:** والذي تتم فيه مقارنة الظاهرة الاجتماعية عبر عدة مراحل زمنية متعاقبة مثل دراسة زواج الأقارب في المجتمع العربي خلال العقود الزمنية الخمسة الماضية، مقارنة معدلاته في كل عقد زمني، أو دراستها عقب تغيرات وثورات اجتماعية كدراسة القيم الاجتماعية بعد أحداث الربيع العربي، أو الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001، أو السلوك الاجرامي في الجزائر خلال الفترة المتزامنة.

ب. **الوجه المكاني:** والذي تتم فيه مقارنة الظاهرة في مكان معين بنظيرتها في مكان آخر كدراسة ظاهرة الهجرة في المجتمعين الجزائري والمغربي، أودراسة ظاهرة البطالة في ولايات الجنوب الجزائري.

ت. **الوجه الزماني- المكاني:** أي مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى وأزمنة متباينة مثل: مقارنة الشعر العربي في الوقت الراهن في مجتمعنا العربي مع العصرين العباسي والجاهلي، ثم مقارنة هذا النتاج مع الشعر الاجتماعي في فرنسا في الوقت الراهن.

5. شروط المنهج المقارن

لا بد أن تتوفر في المنهج المقارن مجموعة من الشروط نذكر منها ما يلي:[2]

- ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد أي دون ربطها بالتغيرات والظروف المحيطة بها، وإنما لا بد أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.
- على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة إذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية ومعتمدة على دراسات موثوقة إذا كانت الدراسة حول ظاهرة لا يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.
- لا بد أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف، فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن، إذ لا يمكن أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة فهما موضوعان لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما بل هما متباعدان تماما.
- تجنب المقارنة السطحية إذ لا بد من الغوص في الجوانب الأكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.
- أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لكي نتمكن من مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو زمان ومكان آخرين.

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 127.
[2] محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، صنعاء، اليمن: دار الكتب، 2019، ص. 77.

6. أشكال المقارنة

لقد طرح الباحث **معنى خليل عمر وزملاءه** الأشكال التي يمكن أن تأخذها المقارنة والتي تمثلت في الآتي:[1]

أ. **المقارنة الثنائية:** وتعني المقارنة القائمة على الثنائية المتناقضة، والتي تتم فيها المقارنة بين أوجه الظاهرة المتناقضة والمتخالفة بالنوع والطبيعة واللتان لا ترتبطان بأي شكل من الأشكال، لأنهما لا تجتمعان بوجه واحد (أي الإطراد المقترن)، بمعنى أن ماهو موجود من صفات في الظاهرة الأولى يكون نقيضها من صفات في الثانية، مثل مقارنة المجتمع التقليدي بالمجتمع الحضري، ومقارنة المجتمع الصناعي بالمجتمع الزراعي.

ب. **المقارنة المترادفة:** يقوم هذا الشكل من المقارنة داخل الظاهرة في حد ذاتها، بأن تنقسم على ذاتها بحيث تكون مختلفتان في المتن لكنهما مترابطتان في قاعديتهما، مثل مقارنة التضامن الآلي بالتضامن العضوي، ومقارنة الجماعة الأولية بالجماعة الثانوية، ومقارنة الوظيفة الكامنة بالوظيفة الظاهرة.

ت. **المقارنة المقترنة:** والتي تقوم على مقارنة ظاهرتين متماثلتين لا تتضمنان التخالف في المتن، بل إنه تحت ظرف الظاهرة الأولى تبرز تحديدات وصفات الظاهرة الثانية مثل مقارنة المواقف المبدئية بالمصالح، ومقارنة القيم بالمعايير، ومقارنة الأدوار بالإمكانات، ومقارنة النفوذ بالسلطة، ومقارنة البيروقراطية بالديموقراطية، فهي مقارنة في الخواص النوعية.

ث. **المقارنة المستدركة:** والتي تقوم على مقارنة السابق باللاحق بمعنى المقارنة التي تحدد نقاط الاختلاف والتشابه داخل نظريات المدرسة الواحدة، مثل المقارنة بين النظرية الوظيفية الكلاسيكية مع الوظيفية الجديدة، ومقارنة النظرية الليبيرالية الكلاسيكية مع الليبيرالية الجديدة، ومقارنة النظرية الواقعية الكلاسيكية مع الواقعية الجديدة، ومقارنة النظرية السلوكية مع السلوكية الجديدة وهكذا.

7. أهداف المنهج المقارن

يستهدف المنهج المقارن تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:[2]

- يستهدف المنهج المقارن إيجاد تعميمات امبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر.
- يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى، بمعنى أنه يثبت ويحيد أثر العوامل والمتغيرات الأخرى.
- يسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها، أي أنه يسعى لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وهذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة.

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 96

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 71.

- يرى الباحث معنى خليل وزملاءه أن هدف أسلوب التناظر والتقابل والتقاطع هو سبر غور واقع الظاهرة المدروسة وقياس العلاقة بين المتغيرات وبرهنة الافتراضات المطروحة في البحث، بعد ذلك تتجلى أمام الباحث مسارات وإتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية.[1]

- يسعى المنهج المقارن إلى التنظيم المنهجي لإتجاه طبيعي للفكر الإنساني، هذه الحركة التلقائية التي تدفعنا إلى مقارنة ما نراه لا تشمل إجراءات تقنية خاصة، وتشمل المقارنة مواضيع ودراسات كلية (تطور الفكر الرأسمالي)، كما تتناول مواضيع جزئية (مقارنة مختلف أنواع الاقتراع) في تخصصات معينة، كما يستخدم في الدراسات الكيفية وعند إجراء الملاحظات الكمية على حد السواء.[2]

8. خطوات المنهج المقارن

يشترك المنهج المقارن في خطواته مع معظم مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتي تتمحور في الآتي:[3]

أ. **تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة:** لا بد ان تصاغ مشكلة البحث بشكل واضح ودقيق، وتحديد وحدة التحليل التي يتخذها الباحث كعنصر أساسي للمقارنة مثل (الأسرة، الثقافة، القرية، المدينة، الدولة، الحزب، السلوك الانتخابي، الإصلاح السياسي، الرأي العام) على شرط أن تكون صالحة للمقارنة.

ب. **صياغة الفروض وتحديد المتغيرات:** وذلك أنه عند مقارنة أنظمة متشابهة لا بد من تحييد المتغيرات المتشابهة والبحث في تلك المتغيرات التي تختلف فيها النظم، والعكس عند القيام بالمقارنة بين الأنظمة المختلفة نقوم بتحييد المتغيرات المختلفة والتي يتم تعريفها تعريفا إجرائيا يسمح بتفسير أنماط السلوك المختلفة.

ت. **تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية:** إن المفهوم يعني تصورذهني عام ومجرد للظاهرة المراد ملاحظتها، فمن دون المفاهيم تبقى المعلومات والبيانات التي نجمعها عن الظواهر المدروسة غير منظمة وغير مفيدة، وينبغي على الباحث الحذر من التحيز المذهبي عند صياغة المفاهيم، نظرا لاختلاف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجرى عليها المقارنة، كما أن معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر.

ث. **جمع البيانات:** يستند الباحث في جمع معلوماته إلى أدوات جمع المعلومات كالاستمارة، الملاحظة، المقابلة، الوثائق، السجلات، التقارير، الإحصاءات الرسمية، الإختبارات، المقاييس، المصادر والمراجع. وإن موضوع المقارنة هو وحده الذي يتحكم في الوسيلة المستخدمة.

ج. **الشرح والتفسير:** وذلك بالكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها والذي يتحقق بعد صياغة الأنماط أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا في تلك الأنماط، ثم العمل على تعميمها.

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 93

[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 128.

[3] نفس المرجع، ص. 132

9. مستويات المقارنة في الدراسات السياسية

إن عملية القيام بدراسات مقارنة حول الظواهر والوحدات السياسية في عدة مجتمعات أو دول أمر ضروري من أجل بناء نظرية قوية ومتماسكة، ومن ثم إمكانية تحقيق هدف الوصول إلى تعميمات تكون أكثر صدقا، ويمثل هذا الأسلوب بديلا عن التجارب في العلوم الطبيعية، إذ يسعى الباحث السياسي من خلاله ضبط المتغيرات وعزلها عن تأثير باقي العوامل من أجل التوصل إلى نتائج تكون صدقا.[1]

الجدول رقم (02): مستويات المقارنة في الوحدات والظواهر السياسية

مستويات المقارنة	المضمون
عبر الزمان Across - Temporal	**مقارنة ظاهرة أو وحدة في مراحل تاريخية مختلفة.**
عبر المكان Across - Spational	**تتم من خلال دراسات المناطق سواء كانت جهوية أو عالمية.**
عبر الزمكان Spatiotempoal	**وهي عبارة عن تقاطع المستوين السابقين.**
عبر الأنظمة Across - Regims	**تركز بشكل كبير على الأيديولوجيات وأشكال الحكم.**
عبر الدول Across- States	**يتم فيها دراسة عدة دول من خلال وحدات ومتغيرات محصورة.**
عبر الأقاليم المحلية Across- Regions	**هدفها حصر المتغيرات الكثيرة بدراسة إقليم أو مناطق محددة.**
عبر المجتمعات Across- Societies	**يتم فيها المقارنة بين عدة كيانات بحيث أن كل كيان يحوي أكبر قدر من التجانس.**
عبر المؤسسات Across- Institutions	**مقارنة المؤسسات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر.**
عبر الثقافة Across- Cultural	**وتشمل المقارنة : اللغة، الدين، الإثنية، التقاليد، الأعراف، الهوية... الخ.**

المصدر: بلخضر طيفور، "أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، تخصص: السياسات المقارنة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، 2013/2012، ص. 39.

10. مزايا المنهج المقارن

هناك عدة مزايا للمنهج المقارن يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:

- تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الآخر، مما يعيننا على تقويم ثقافتنا الخاصة، كما أنها تمدنا بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعت في بلدان أخرى، وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى.[2]
- إن المقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي للظواهر دلالات تجعلها قابلة للفهم. ومن خلالها يمكن أن نقيس ما هو عاما وما هوفرديا لإيضاح السياقات الاجتماعية والبحث عن الثوابت والقوانين المتعلقة بالميول والمتغيرات ذات الدلالات الدولية.

[1] بلخضر طيفور، "أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، تخصص: السياسات المقارنة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، 2013/2012، ص. 38.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 82.

- تزيد البحوث المقارنة من قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، إذ تستند هذه التفسيرات إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، وهذا ما يقلل من تأثير عامل الصدفة والتحيز الثقافي.[1]
- تدعم البحوث المقارنة قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث بإستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع كالمؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية والتي تشمل في المجتمع الغربي (الدخل، المهنة) أما في المجتمعات النامية فتشمل (مكان السكن، النسب الأسري).
- تسمح البحوث المقارنة بالاستعانة بالعوامل الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، وهو يدعم أيضا قوة هذه التفسيرات ويزيد من صمودها أمام الانتقادات.

11. صعوبات المنهج المقارن

اختلف الباحثون في تحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق المنهج المقارن في تحليل الظواهر الاجتماعية يمكن ذكر البعض منها في النقاط التالية:[2]

- صعوبة اختيار المفاهيم المركزية كمفهوم صناعة القرار، الإيديولوجية، السلوك، القانون وغيرها.
- صعوبة تحديد الوحدة الطبيعية للمقارنة كوحدة الدولة أو الأبنية المختلفة لها.
- صعوبة تحديد الظاهرة القابلة للمقارنة وصعوبة تحديد سماتها وخصائصها القابلة للمقارنة.
- صعوبة دراسة العلاقات المتبادلة بين المعايير والمؤسسات والسلوك.
- صعوبة حصر المتغيرات المهمة والأساسية في الظاهرة الخاضعة للدراسة.
- الافتقار للمعلومات الدقيقة وذات المصداقية العلمية.
- عدم القدرة على التنبؤ.
- غلبة الجانب النظري التجريدي على المقارنة.
- صعوبة تحديد السبب من النتيجة أو العلة من المعلول خاصة إذا كان التلازم بينهما قائماعلى الصدفة وليس تلازميا.[3]
- صعوبة تعميم النتائج فمفهوم وحدات التحليل ووظائفها يختلف من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى كفايتها أو عدم كفايتها للتحليل بمعنى عدم تمثيلها كعينة للمقارنة للمجتمع أو الدولة التي تزعم تمثيلها، كما أنه يمكن أن تحدث تغيرات جذرية أساسية في الفترة الزمنية التي تقع بين المقارنة الأولى والثانية (وذلك عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين) وهذا ما يؤثر في صدق نتائج المقارنة وثباتها.

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 133.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 97.
[3] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 134.

ثالثا: المنهج الوصفي

يتعبر الأسلوب الوصفي نوع من أساليب البحث، يدرس الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة دراسة كيفية: يتم من خلالها توضيح خصائص الظاهرة، ودراسة كمية: توضح حجمها وتغيراتها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى.[1]

ويعتمد البحث الوصفي على الملاحظة كوسيلة لجمع البيانات، فهو يحاول فحص المواقف بهدف التنبؤ بما يمكن حدوثه مرة أخرى في نفس الظروف.[2]

إن الوصف هو حلقة منهجية موضوعية يتبعها الباحث لدراسة وتتبع ظاهرة من الظواهر أو مشكلة أو حالة معينة، من أجل تشخيصها للكشف عن جوانبها وتحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها لمعرفة أسبابها.[3]

يعتمد المنهج الوصفي في وصف الظاهرة السياسية على دراسة الحقائق كما هي عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها ثم التعبير عنها كيفيا وكميا، من أجل الوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهرالأخرى للتمكن من التوصل إلى إستنتاجات تعمق وعينا بطبيعة الواقع وعوامل تطوره.[4]

1. تعريف المنهج الوصفي

يعرف المنهج الوصفي بأنه طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.[5]

يرى البعض من الباحثين أن المنهج الوصفي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها.[6]

وهناك من يرى أن عملية الوصف تعد حلقة مهمة داخل جملة من أنواع مناهج البحث العلمي، إذ له صلة وثيقة بكل الأنواع الأخرى لمناهج البحث العلمي، ويعرف الوصف على أنه دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كميا وكيفيا، تمهيدا لفهم الظواهر وتشخيصها.[7]

وعلى هذا الأساس فإن وصف الظاهرة هو مرحلة تتضمنها كل المناهج وهو أسلوب منطو تحت كل المناهج، وبالتالي فالوصف هو مرحلة تجبر الباحث على اتخاذ منهج معين بغية الوصول إلى استنتاجات تفسر الظواهر.[8]

كما يعرف المنهج الوصفي بأنه الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة، وفق خطوات بحث معينة يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات

---

[1] بومدين طاشمة، ، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص. 124.

[2] Nicholas Walliman, **Research Methods The basics**, London :The taylor and Francis e-library, 2011, p. 08.

[3] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 119.

[4] محمد جمال الدين العلوي، المرجع السابق، ص. 12.

[5] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص. 46.

[6] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 86.

[7] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 118.

[8] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الضرورية بشأن الظاهرة وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول إلى أسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي إستخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا.[1]

فالمنهج الوصفي هوالطريقة التي يتبعها الباحث لوصف الظاهرة المدروسة كميا وكيفيا بواسطة جمع المعلومات حولها ومن ثم تصنيفها وتفسيرها، بهدف الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها ومن ثم استخلاص النتائج حولها من أجل تعميمها.

2. أهمية المنهج الوصفي

يكتسي المنهج الوصفي أهمية كبيرة في دراسة وبحث ومعالجة الموضوعات الاجتماعية، ويشتق أهميته هذه من أن معظم الباحثين الأكاديميين يميلون لاستخدامه، وتظهر أهمية المنهج الوصفي في النقاط الآتية:[2]

- إن استخدام المنهج الوصفي في تحليل الظواهر الاجتماعية يوفر قدرا هائلا من المعلومات، والتي تكون شاملة للموضوعات من جميع نواحيها، الأمر الذي يجعل الباحثين أكثر تحكما في بحوثهم.
- تمثل تلك المعلومات أهمية خاصة في تحقيق التراكمية المعرفية في الحقول المعرفية المختلفة، مما يؤدي إلى تطور العلم ذاته، من خلال ما توفره من قاعدة أساسية لبناء وصياغة الفروض والمفاهيم والتصورات والإحاطة بالمتغيرات المختلفة، بالإضافة إلى توفير قاعدة متينة لبناء النظريات.
- إن صياغة المفاهيم والتصورات في ضوء المعلومات المتحصل عليها من خلال المنهج الوصفي هي في جوهرها بناء نظري على أسس واقعية، بمعنى مساهمة العلم في معالجة المشكلات الحقيقية للمجتمع، وملامسة واقع الناس، وهنا يكمن دورالعلم في تطور المجتمعات الحديثة.
- تعتبر البحوث الوصفية السبيل المناسب في بناء المقاييس والتصميمات العملية في دراسة وبحث الظواهر الاجتماعية المختلفة بالإعتماد على المؤشرات الإمبريقية وقياس المتغيرات كميا.
- إن الهدف الأساسي للمنهج الوصفي هو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل، وذلك من خلال وصف الحاضر بتوفير بيانات كافية لتوضيحه وفهمه، ثم إجراء المقارنات وتحديد العلاقات بين العوامل وتطوير الاستنتاجات من خلال ما تشير إليه البيانات.[3]
- يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستهاعن طريق مجموعة من الأسئلة وهي: ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟ من أين نبدأ الدراسة؟ ما العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟ ما النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟ والإجابة عن هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير تلك الحقائق تفسيرا كافيا.[4]
- إن الوصف والتشخيص يمثل نقطة الانطلاق في كل المناهج دون إستثناء فهو بمثابة جذع مشترك في كل المناهج بهدف تحديد المتغيرات واستنتاج العلاقات السببية.[5]

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 200.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 87.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 47.
[4] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص. 47.
[5] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 118.

3. أهداف المنهج الوصفي

يسعى الباحث من خلال استخدامه للمنهج الوصفي إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- جمع معلومات حقيقية ومفصلة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.
- توضيح الظواهر الأخرى التي تتأثر وتؤثر فيها الظاهرة محل الدراسة.
- مقارنة وتقييم الظاهرة المدروسة بغيرها من الظواهر الأخرى.
- تحديد طبيعة العلاقة بين الظاهرة المدروسة وغيرها من الظواهر المحيطة بها.

4. أنواع البحوث الوصفية

يمكن رصد أنواع الدراسات الوصفية في النقاط التالية:[2]

أ. بحوث عامة وصفية والتي تستهدف وصف خصائص بعض الجماعات والتجمعات بصفة عامة من أية ناحية من النواحي الاجتماعية أو ما يرتبط بها، وهناك من يسميها البحوث الاستكشافية مهمتها الكشف على حدود وجود الظاهرة.

ب. بحوث وصفية يكون عملها مركز على جماعات أوجمهور معين، بهدف استطلاع آراء ومعتقدات وايديولوجيات يعتنقها الناس، حيث تتدخل بشكل مؤثر في حياتهم الاجتماعية ومعرفة الاتجاهات التي يميلون نحوها إزاء فكرة أو أخرى.

ت. بحوث وصفية تستهدف اختيار ظواهر معينة متفشية بين أعضاء البناء الاجتماعي أو تميل إلى الإنقراض، ومن خلال الدراسة الوصفية المتعمقة تكون محاولة التعرف على الأوصاف الدقيقة لها من حيث أبعادها، طبيعتها، ماهيتها، وضعها الحالي والعلاقات بينها.

ث. بحوث وصفية تستفيد من هدفين رئيسيين للعلم وهما الوصف والتفسير، من أجل الوصول إلى تحقيق الغاية النهائية للعلم وهي التنبؤ بالأحداث والاتجاهات التي تم وصفها وتفسيرها، وتحديد مسارها بالتقريب في المستقبل.

ج. دراسات مكتبية وتتم من خلال استخدام التقارير والسجلات والبيانات المدونة لفهم الظواهر وتفسيرها واستنباط النتائج منها، وتطوير الفروض عبرها، ويتم هذا النوع من الدراسات في مكتبة أو مكتبات، وفيها يستخدم الباحث الكتابات الشخصية كالرسائل والمذكرات الخاصة وتواريخ الحياة، إضافة إلى التقارير الرسمية والإحصائيات والوثائق.

ح. الوصف على المدى الطويل (الدراسات الطويلة) وتتمثل في بحث وصفي يسمح بدراسة تطور الظاهرة عبر فترة زمنية قد تصل إلى عشرات السنين، ويقوم فيها الباحث بمقارنة الأرقام الخاصة بظاهرة معينة خلال فترات زمنية مختلفة، وقد تكون هذه الأرقام عبارة عن قياسات رسمية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 200.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 91.

5. خطوات المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي مجموعة من الخطوات التي يخطوها الباحث نحو تقصي أبعاد الظاهرة المدروسة وتتمثل هذه الخطوات في النقاط التالية:[1]

أ. **تحديد المشكلة وصياغتها:** إذ لا بد للباحث من تحديد المشكلة المراد دراستها، ومن ثم صياغة الإشكالية في شكل سؤال.

ب. **وضع الفروض المحتملة:** وفيها يقوم الباحث بصياغة فروض الدراسة والتي يمكن أن تجيب عن الإشكالية بصورة مؤقتة.

ت. **جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة:** وفيها يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة بطريقة منظمة، واختيار الأدوات المناسبة لجمعها كالمقابلة والاستبيان والملاحظة. كما يقوم الباحث بإختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة وتحديد حجمها ونوعها.

ث. **تحليل البيانات وتفسيرها:** أثناء مرحلة إختبار الفروض ومناقشتها لا بد من الرجوع إلى أدبيات الدراسة وإلى الدراسات السابقة والعمل على تفسير أسباب الاتفاق أو الاختلاف.

ج. **كتابة النتائج والتوصيات المناسبة:** وفيها يقوم الباحث بكتابة النتائج وتفسيرها، كما يقدم عددا من التوصيات التي يستفيد منها الباحثون، وكذا الجهات الأخرى المستفيدة من البحث.

فعملية البحث تتكون من سلسلة من الإجراءات أو الخطوات اللازمة لإجراء البحث بشكل فعال، ويجب مراعاة الترتيب التسلسلي للخطوات، ويوضح الشكل الموالي مخطط عملية البحث.[2]

الشكل رقم (01): مخطط عملية البحث

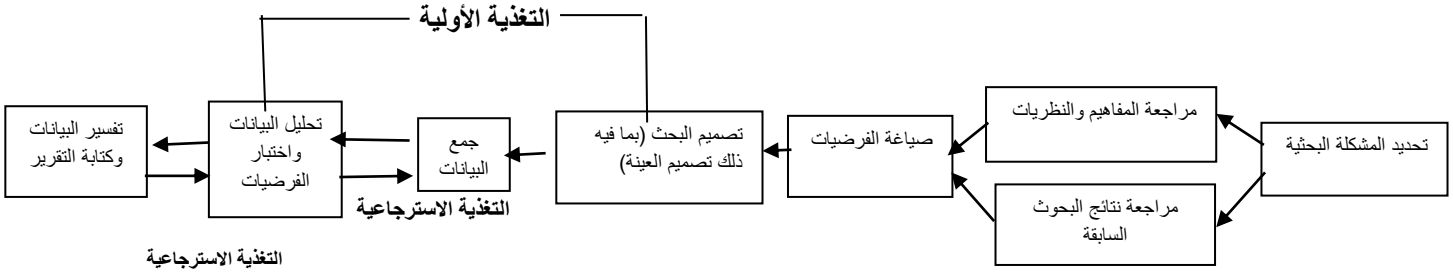

Source: C.R. Kothari, Research Methodologie Methods ana Techniques, 2nd/ed, New Delhi: New Age international publishers, 2014, p. 10.

6. استخدامات المنهج الوصفي

يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، مما يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث، وهو يشمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.[3]

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص. 50.

[2] C.R. Kothari, **Research Methodologie Methods ana Techniques**, 2nd/ed, New Delhi: New Age international publishers, 2014, p. 10.

[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 47.

وفي علم السياسية فإن المنهج الوصفي يستخدم على صعيد الدراسات المقارنة، الرأي العام، دراسة حالة فرد أو مؤسسة أو دولة، كما يستخدم في مجال التنمية عند فحص تطور ظاهرة معينة من أجل وضع تنبؤات سياسية وإقتصادية.[1]

7. مزايا المنهج الوصفي

يتمتع المنهج الوصفي بالمزايا التالية:[2]

- يساعد الباحث في إعطاء معلومات حقيقية دقيقة تساهم في تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية.
- يقدم توضيحا للعلاقات بين الظواهر، كالعلاقة بين السبب والنتيجة، الأمر الذي يمكن من فهم الظواهر بشكل أفضل.
- يتناول المنهج الوصفي الظواهر كما هي على الواقع دون تدخل من قبل الباحث في التأثير على مسارها مما يعطي نتائج أكثر واقعية.
- إن المنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها، بل يشمل كذلك عملية تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وإعطاء تفسير عميق لها، وسبر أغوارها من أجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرفة الإنسانية.[3]

8. عيوب المنهج الوصفي

هناك جملة من الانتقادات وجهت للمنهج الوصفي نذكر منها ما يلي:[4]

- أنه يقتصر على الوصف الشكلي للظاهرة ولا يحاول التعمق إلى ما وراء الشكل.
- التركيز على الجانب المادي للظاهرة، في حين أن الظاهرة الإنسانية لها جانب معنوي أيضا والذي لا يمكن قياسه كميا.
- لا بد من التعامل بحذر مع البيانات الكمية المجمعة تجنبا لإمكانية التحريف أو الحذف أو التحيز.
- النتائج الكمية أحيانا لا تعبر حقيقة عن واقع الظاهرة، على اعتبار أن الوقت الذي تجمع فيه المعلومات قد لا يكون مناسبا لعينة الدراسة مما يجعلها تقدم إدلاءات غير دقيقة.
- هناك دراسات تكتفي بوصف الظاهرة المبحوثة كميا أو كيفيا دون دراسة الأسباب التي أدت إلى ما هو حادث فعلا.[5]
- قد يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة.[6]
- قد يتحيز الباحث في جمعه للمعلومات لمصادر معينة تزوده بما يرغب فيه من معلومات ولا سيما في مجالي العلوم الاجتماعية والسياسية طالما أن الباحث في هذه العلوم هو جزء لا يتجزأ من الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

---

[1] محمد جمال الدين العلوي، المرجع السابق، ص. 12.
[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص. 48.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 48.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 92.
[5] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 119.
[6] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 204.

- قدرة المنهج الوصفي على التنبؤ تبقى محدودة نظرا لصعوبة وتعقد الظاهرة الاجتماعية وسرعة تطورها وتغيرها.

رابعا: المنهج الإحصائي

اقتحمت لغة الأرقام مجالات علم السياسة منذ فترة من الزمن، وقد استخدم علماء السياسة الدوال الرياضية والاحتمالات والإحصاء في أبحاثهم المتعددة، فقد وجد الإحصاء مواقع عديدة له في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة.[1]

يعود الإحصاء إلى الحضارات القديمة كالحضارة المصرية التي استخدمته في عد سكان مصر وثرواتها، كما استخدمت الحضارة العربية الإسلامية الإحصاء لأغراض مختلفة مثل إحتساب مقدار الزكاة، وكلمة إحصاء بالانجليزية هي (Statistic) وهي مشتقة من كلمة (State) أي الدولة، ومعناه مجموعة الحقائق الخاصة بشؤون الدولة، وحاليا يستخدم الإحصاء في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية والسياسية والصناعية والثقافية والزراعية والتجارية والإدارية وغيرها.[2]

فالمؤسسات تستخدم المنهج الإحصائي لمعرفة عدد ونوعية الأفراد العاملين ومعدل الدخل الفردي، نسبة الحاصلين على شهادات معينة، معدل العمر، معدل الوفيات، معدل الغيابات عن العمل، فالمنهج الإحصائي يساعد في معرفة نوع الأعمال التي يصرف فيها المجهود الإنساني وكيف يمكن التخطيط للمستقبل، ثم التعرف على الأدلة والأسباب التي يمكن استخلاصها من تلك الإحصائيات المتوفرة.[3]

1. تعريف المنهج الإحصائي

يعرف الإحصاء على أنه ذلك الفرع من الدراسات الذي يهتم بالأساليب الرياضية أو العمليات اللازمة لتجميع ووصف وتنظيم وتجهيز وتحليل وتفسير البيانات الرقمية.[4]

ويعرف المنهج الإحصائي بأنه: "ذلك الفرع من الدراسات الرياضية الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظواهر معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا ثم تحليلها رياضيا، واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها".[5]

كما يعرف بأنه: "أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول والوزن والعمر والثمن وغيرها، أو بدلالة وحدات أخرى كالرتب، الذكاء والظواهر الأخرى التي قد تبدو عصية على القياس. والإحصاء عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقميا، وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات ومراجعتها وتصويبها وتبويبها ثم تحليلها وتفسيرها".[6]

وقد حدد الباحث **بلالوك Hubert M. Blalock** أحد المتخصصين في الإحصاء الاجتماعي في أمريكا ثلاث وظائف للمنهج الإحصائي وهي:[7]

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 91.
[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 179.
[3] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص. 32.
[4] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 351.
[5] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 141.
[6] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 92.
[7] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 141.

- وظيفة وصفية تقوم بتلخيص المعلومات المجمعة.
- وظيفة وصفية استنتاجية استقرائية (حالة الحصر الشامل أو المعاينة) تتضمن وضع تصميمات حول مجتمع البحث مستقاة من معطيات البحث التي ظهرت في العينة.
- صياغة قوانين عامة مستخرجة من ملاحظات متكررة للمنهج الإحصائي.

فالمنهج الإحصائي هو الطريقة التي يتبعها الباحث في وصف الظواهر والذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا ومن ثم تفسيرها رياضيا، من أجل استخلاص النتائج بشأنها.

2. ظهور المنهج الإحصائي في العلوم الاجتماعية

يعد المنهج الإحصائي من بين المناهج العلمية التي أضفت الصبغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية والتي تهتم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية، ويرجع ظهوره في العلوم الاجتماعية إلى التعاون السائد بين هذه العلوم والرياضيات في العهد الإغريقي و لا سيما لدى الفيثاغوريين الذين كانوا يستخدمون الإحصاء في أبحاثهم، إلا أن استعماله قد تعزز وتجلت قيمته العلمية والعملية في أبحاث كل من **اميل دور كهايم وهالبواكس Halbwaks** حول ظاهرة الانتحار، بالإضافة إلى دراسات كل من **مونيير R.Maunier** و **روسو** في تطوير المنهج الإحصائي في ميدان العلوم الاجتماعية، ولم تشهد مجالات استعمال المنهج الإحصائي في الأبحاث الاجتماعية تطورا إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع تطور استعمال المنهج الإحصائي إلى سببين رئيسيين هما:[1]

- تدعيم المدرسة السلوكية للإتجاه الكمي في الأبحاث الاجتماعية.
- التطور التكنولوجي الهائل وما نتج عنه من تطور في مجال الحاسبات الإلكترونية بالإضافة إلى الطرق والوسائل الأخرى.

3. أنواع الإحصاء الاجتماعي

يقسم الإحصاء إلى نوعين: الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي وهما على التوالي:[2]

أ. **الإحصاء الوصفي:** ويتعلق بكيفية وصف مجتمع البحث من خلال عينة مسحوبة منه، أي وصف جميع وحدات عينة البحث ثم تصنيف هذه الوحدات إلى فئات، ثم تصنيف هذه الفئات إلى عوامل ومتغيرات تتعلق بموضوع البحث، إن هذه العملية لا تترك فراغ أو ثغرة بين الفئة الملخصة والمصنفة، ويلجأ الإحصاء الوصفي إلى العديد من الأساليب الرياضية كالنسب الحصية، النسب المئوية، المعدل، التوزيع التكراري، الرسوم البيانية، مقاييس النزعة المركزية وغيرها.

ب. **الإحصاء الاستدلالي:** وهو ذلك العلم المنبثق من علم الإحصاء المتهم بإنتقاء العينات العشوائية سعيا للوصول إلى أهم الاستنتاجات ذات العلاقة بالأمور المجتمعية المجهولة، كما أنه بحث عميق واستدلال حول السكان على وجه الخصوص من خلال استخلاص عينة عشوائية منه للكشف عن سلوك شائع الانتشار في مدة زمنية محددة بهدف تحقيق الدقة والمصداقية عند إطلاق الأحكام على المجتمعات. وهناك من يطلق عليه اسم البحث الإحصائي وكذلك الاستقراء الإحصائي.

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 212.

[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 143.

ويهدف الإحصاء الاستدلالي إلى اختصار الوقت في العمل الميداني خاصة إذا كان حجم المجتمع الأصلي كبيرا وعدد العينة كبيرا أيضا، وبالتالي فإن الباحث يلجأ إلى الطرق الاستنتاجية، والباحث لا يستطيع تعميم نتائج البحث إلا بالإعتماد على الإحصاء الاستنتاجي.

4. خطوات المنهج الإحصائي

يلتزم الباحث عند استخدامه للمنهج الإحصائي بالخطوات التالية:[1]

أ. تحديد المشكلة محل البحث تحديدا جيدا، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية من أجل الإحاطة بها من جميع جوانبها.

وتشير المشكلة البحثية إلى ما يود الباحث اختباره سواء كان ذلك في سياق نظري أو تطبيقي، ويرغب في إيجاد حل لها.[2]

ب. صياغة الفروض والتي تقرر وجود أو عدم وجود الإرتباطات بين الظواهر. كأن يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والإنتماء الحزبي.[3]

ت. القيام بالتعاريف الإجرائية وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.

ث. جمع البيانات الإحصائية من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الإحصائية أوعن طريق التعداد بزيارة البيوت أو المصانع أو المحلات التجارية من أجل إنجاز البيانات المطلوبة، والتي عادة ما تصاغ في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث، كما يمكن جمع البيانات المطلوبة من خلال المراسلات أو المقابلات. وعملية جمع البيانات قد تأخذ صيغة الحصر الشامل لجميع الظواهر محل الدراسة أو الإكتفاء بأخذ عينة تمثيلية لهم خاصة إذا كان العدد كبيرا.

ج. تبويب البيانات وعرضها ويتم التبويب حسب التبويب الزمني (يصنف الناس حسب أعمارهم) أو التبويب الجغرافي (الشمال والجنوب) أو التبويب الكمي (الدخل الشهري) أو التبويب الوصفي (مثقفين وأميين)، وبعد عملية التوبيب يتم تفريغ تلك الفئات في جداول تدعى الجداول الإحصائية. وبعدها نقوم بتمثيل تلك البيانات المجدولة في رسوم بيانية بهدف معرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة.

ح. التحليل وحتى يتمكن الباحث من تحليل البيانات التي جمعها واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها لا بد له من وضعها في فئات أومجموعات هادفة لها معنى ودلالة، وعادة ما يتم التحليل بطرق مختلفة نذكر منها: تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام، أو إيجاد القيمة المتوسطة لها، أو إيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن بعض، أوعن قيمة معينة خاصة بها مثل متوسطها الحسابي، وكذلك مقارنة بعضها ببعض وإيجاد ترابطها وما شابه ذلك.

خ. التفسير ومعناه استخلاص ما تعنيه الأرقام وإبراز الارتباطات وأنماطها أو نفيها، و لابد للباحث ألا يكتفي بالأرقام المجردة ولكن ينبغي أن يقرأ تلك الأرقام في سياقاتها الثقافية والسياسية والإجتماعية والتاريخية، كما يعمل على تعميمها على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن مع التحفظ.

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 93.

[2] C.R. Kothari, op.cit, p. 24

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 93.

5. استخدامات المنهج الإحصائي

يفيد المنهج الإحصائي الدارس السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كميا، مثل: السلوك التصويتي، الإنتماء الحزبي، أثر وسائل الإعلام في السلوك السياسي، دراسة العلاقة بين الوضع الداخلي والخارجي وتفاعلهما كأثر العنف السياسي الداخلي ودرجة إنخراط الدولة موضع العنف في الأعمال العدوانية الخارجية. يفيد المنهج الإحصائي كذلك في دراسة الارتباطات المختلفة، مثل العلاقة بين ظواهر معينة أو خصائص ظواهر معينة وسلوكات مقابلة.[1]

ويمكن أخذ نموذج تطبيقي عن موضوع الانتخابات، فيمكن اعتبار أن معدل المقترعين من الناخبين في العملية الانتخابية معيارا حقيقيا لقياس المشاركة السياسية أواللامبالاة السياسية، فإذا كان معدل الناخبين ضعيفا فهذا يعني وجود نوع من اللامبالاة السياسية وغالبا ما تكون ناتجة عن عدم رغبة الناخبين في التصويت على المترشحين، فبواسطة المنهج الإحصائي نتمكن من معرفة مدى قوة أو ضعف المترشحين في العملية الانتخابية من أحزاب ومنظمات وجماعات ضاغطة وصانعي القرارات السياسية، ويستخدم المنهج الإحصائي كذلك في العلاقات الدولية وذلك بالإعتماد على نظرية المباريات.[2]

ويستخدم المنهج الإحصائي لغة الأرقام والتي قد تكون أوضح معنى وأدق وصفا من التعبير اللفظي عن الظواهر، حيث أنه بلغة الأرقام تنخفض كميات ضخمة من الوقائع إلى صيغ مفهومة، فالمنهج الإحصائي يفيد في صناعة القرارات وترشيدها، وفي وضع استنتاجات صادقة من الوقائع الملاحظة، كما أنه يفيد من خلال البيانات الإحصائية في وضع الفروض ومدى صدقها وعدمه.[3]

6. مزايا المنهج الإحصائي

يتمتع المنهج الإحصائي بالعديد من المزايا نذكر منها ما يلي:

- بفضل الدراسات الإحصائية تستطيع الدولة أن تعرف الزيادة السكانية وأين صرفت أموالها طوال السنة، جدوى التخطيط، مدى إقبال الجمهور على شراء بضائع محلية وأخرى مستوردة، فجميع تلك الإحصائيات تكون بمثابة القاعدة الرئيسية لتخطيط السياسة العامة للدولة في المستقبل.[4]
- يساعد المنهج الإحصائي الباحث في تفسير الكثير من أنواع السلوك الاجتماعي التي يمكن التعبير عنها كميا، كالمشاركة في الجمعيات والمنظمات الثقافية، السلوك التصويتي، الزواج المختلط، هجرة الأدمغة، أثر الرأي العام في السلوك السياسي وغيرها، كما أنه يفيد دراسة الارتباطات المختلفة كالعلاقة بين ظواهر معينة.[5]
- يستخدم المنهج الإحصائي لغة الأرقام والتي قد تكون أوضح معنى وأدق وصفا من التعبير اللفظي عن الظواهر.
- يفيد المنهج الإحصائي في اختبار الفروض ومدى صدقها أو عدمه من خلال البيانات الإحصائية.
- يسعى إلى تعميم النتائج والوصول إلى صياغة النظريات كنظرية الألعاب في العلاقات الدولية في إدارة النزاعات الدولية تقوم على الإحتمالات الرياضية.

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 97.
[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 217.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 98.
[4] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص. 32.
[5] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 151.

- يسعى المنهج الإحصائي من خلال استخدامه للغة الأرقام إلى الكشف عن حقيقة الواقع الاجتماعي (الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العلمي)، والوقوف على نقائصه وعيوبه بهدف إصلاحه وتعديله.
- يتميز المنهج الإحصائي بالنتائج الدقيقة نظرا لاعتماده اللغة الرياضية الأمر الذي يساعد على التنبؤ الدقيق في ميدان الظاهرة المدروسة.
- يفيد المنهج الإحصائي في صناعة القرارات وترشيدها وفي إقامة استنتاجات صادقة من الوقائع الملاحظة.[1]

7. عيوب المنهج الإحصائي

هناك جملة من الانتقادات وجهت للمنهج الإحصائي على اعتبار أنه مازال يعاني من بعض النقائص والتي تحد من كثرة استخدامه في العلوم الاجتماعية نذكر منها ما يلي:[2]

- مدى صحة الأرقام التي يعتمد عليها في التحليل وصياغة الفروض واختبارها، فغالبا ما يشتكي الباحثون من التزييف الذي يلحق بالأرقام المقدمة من الجهات الرسمية، وكذلك من الأخطاء التي يقع فيها الباحثون جراء سوء المعاينة، وعند القيام بالإحصاء الوصفي أو الاستنتاجي مما يشوه النتائج ويصعب عملية تعميمها.
- يولي المنهج الإحصائي أهمية للمجموعات وتنعدم فيه قيمة المفردات ويزيد عددها بشكل كبير وبالتالي فإنه يهمل خصائصها.
- لغة الأرقام لا تكفي دائما للتعبير عن الظواهر الكيفية.[3]
- يعتقد المفكر الاجتماعي **بفريدج Beveridge** أن ثمة عدة مخاطر وأخطاء ناجمة عن استخدام المنهج الإحصائي في العلوم الاجتماعية من بينها:[4]
- ألا تؤدي الاستعانة بالإحصاء إلى النقص من أهمية استعمال الإدراك السليم من قبل الباحثين عند القيام بعملية تفسير النتائج، إذ يرى أن الخطأ ينشأ عن تجاهل تلك البديهية.
- أن الاعتماد على المتوسطات الحسابية وحدها أثناء كتابة تقارير البحوث قد يقلل من قيمتها العلمية، حيث أن تلك المتوسطات لا تعطينا في الغالب سوى معلومات ضئيلة، وعليه فإن بفريدج يقترح توضيح معدلات التكرار.
- إن بعض الرسوم والمنحنيات البيانية قد تكون مضللة.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 97.
[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 152.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 98.
[4] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 220.

خامسا: المنهج المسحي

يعتبر المنهج المسحي من أكثر المناهج استعمالا في البحوث العلمية، فالكثير من الباحثين يعتمدون عليه في دراسة الأوضاع الراهنة والتعرف على المتغيرات الاجتماعية وكيف يمكن الاستفادة من نقاط القوة والضعف الموجودة بأي قطاع في حالة دراسته وتقييمه، وتستخدم الدراسات المسحية في كل القطاعات حيث يستخدمه الجيولوجيون للتعرف على طبقات الأرض، والأطباء للتعرف على نوعية الأمراض الأكثر انتشارا، والشركات الدولية للتعرف على ذوق الجمهور ونوع البضائع التي يرغب في شراءها، وكذلك في معرفة سلوك وتصرفات الأفراد في أي مؤسسة اجتماعية، ويستخدمه الطلبة في حال رغبتهم دراسة موضوع معين ويقومون باستجواب المسؤولين وإجراء حوار معهم بهدف أخذ فكرة كاملة عن الموضوع. فالدراسات المسحية تعتبر أساسية لفحص الظواهر الاجتماعية الموجودة في كل مهنة أو فئة من السكان أو موضوع اجتماعي حساس، والتركيز في هذا النوع من الدراسات ينصب على معالجة قضايا حقيقية ومعاشة من أجل الحصول على الحقائق الخاصة بالوضع الموجود والتي تساعد على فهم مشكلة معينة.[1]

1. تعريف المنهج المسحي

يعرف المسح الاجتماعي بأنه:" عملية جمع الحقائق عن جماعة من الناس في بيئة معينة من حيث ظروفهم المعيشية، ونشاطهم، أو تكوينهم الاجتماعي، ويستخدم المسح الاجتماعي أيضا لدراسة جانب معين من جوانب الحياة كالجانب الصحي أو الزراعي أو الصناعي (خاص)، أو يتناول عدة جوانب من موقف اجتماعي معين، كدراسة الحياة الريفية في منطقة معينة (عام)".[2]

ويتمثل المنهج المسحي في جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد، ويطبق هذا الأسلوب في الكثير من الدراسات من أجل:[3]

- وصف الوضع القائم للظاهرة بشكل تفصيلي ودقيق.
- مقارنة الظاهرة موضوع البحث بمستويات ومعايير يتم اختيارها للتعرف على خصائص الظاهرة المدروسة.
- تحديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الوضع القائم.

يعرف الباحث **هويتني Whithmney** المسح بأنه: "محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أوبيئة معينة، وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة، كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها، وذلك للاستفادة منها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية".[4]

وهناك من يرى بأن الدراسات المسحية هي من أكثر الطرق المباشرة لتحديد الكيفية التي يشعر الأفراد ويفكرون بها حول الموضوع الذي يسألون، وتتمثل إجراءات هذا النوع من الدراسات في سؤال مجموعة من الأفراد (المبحوثين) عدة أسئلة تدور حول سلوكهم واتجاهاتهم وآرائهم ومعتقداتهم.[5]

---

[1] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المرجع السابق، ص. 28.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 49.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 49.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 99.
[5] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 50.

واستخلص الباحث محمد شلبي أن منهج المسح أو البحث المسحي أو المسح الاجتماعي هي مترادفات لمعنى واحد يستخدم من أجل جمع البيانات عن شعور الناس إزاء القضايا المختلفة، أومعرفتهم ببعض القضايا، فإذا أردنا معرفة مستوى الثقافة السياسية لمنطقة معينة، فإننا نلجأ إلى استجواب أهل تلك المنطقة أوعينات تمثيلية لهم بشأن بعض العبارات أو المصطلحات السياسية، أو معرفتهم بأسماء بعض قيادات المؤسسات الرسمية (رئيس البرلمان أو رؤساء بعض الأحزاب).[1]

فالمنهج المسحي هوالطريقة التي يتبعها الباحث في جمع البيانات حول ظاهرة اجتماعية معينة في الوقت الحاضر، بهدف الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها، من أجل الاستفادة منها مستقبلا في الأغراض العلمية.

2. بدايات المسح الاجتماعي

إن طريقة المسح لم تثبت فائدتها بالنسبة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية إلا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فقد تميز القرن الثامن عشر بالثورات الاجتماعية نتيجة للتطورات والتغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية، وظهر المصلحون على الصعيد الوطني من أجل تصحيح المظالم الاقتصادية واستعادة التوازن الاجتماعي والاستعانة بالمسح في تحقيق أهدافهم. ويعتبر **جون هوارد John Howard** من أوائل المصلحين في إنجلترا الذي اهتم بإصلاح السجون وبذل جهده ووقته من أجل تغيير أوضاع السجون في إنجلترا،حيث قام بمسح دقيق لأحوال السجون في إنجلترا (1774/1773) وقدم تقريره إلى إحدى لجان مجلس العموم البريطاني والتي تقبلت تقريره بكثير من الاحترام والثقة، ومن ثم صدر قانون يقضي بالعفو عن المسجونين الذين ثبتت براءتهم دون أن يدفعوا أي رسوم مقابل حريتهم، فالمسح الذي قدمه جون هوارد كان الأساس الذي بنى عليه مجلس العموم البريطاني عمله التصحيحي السليم.[2]

وفي فرنسا فقد أنفق الباحث **فريدريك ليبلاي Frederic Leplay** ربع قرن من حياته في التعرف على طرائق حياة الطبقات الفقيرة، حيث كان يأمل أن تكشف دراسته العناصر الأساسية التي توفر للأسرة والمجتمع حياة الرفاهية السليمة، ومن أجل ذلك فقد عاش مع حوالي ثلاثمائة أسرة من الطبقات العاملة في فرنسا، إذ كان يعيش مع كل أسرة فترة معينة ثم يقوم بتعويضها ماديا نظير هذه الإقامة، حيث كان يدرس مصادر دخل هذه الأسرة وكيفية تناولهم لأمورهم المادية والمعيشية. وقد قم ليبلاي بنشر تقريره الأول عن ملاحظاته ودراساته عام 1855 تحت عنوان "العمال الأوروبيون". وفي العام التالي قام بتأسيس "الهيئة الدولية لدراسة الاقتصاد الاجتماعي" وشجع الآخرين على الإسهام بالبحوث في هذا المجال. وعلى الرغم من أن دراسات ليبلاي لم تقم بحل أي مشكلة من المشاكل الاجتماعية، إلا أنها قد وفرت معلومات هامة عن جوانب مختارة لحياة الأسرة. ويظن ليبلاي أنه قد اكتشف علاقة قوية بين الرفاهية الاقتصادية للأسرة ونجاحها العاطفي والاجتماعي.[3]

أما الباحث **تشارل بوث Charles Booth** والذي جاء بعد فريدريك ليبلاي فقد أوجد أسلوبا جديدا في البحث وهو "الدراسة الشاملة لحياة المجتمع" وذلك في دراسته لما تعانيه الطبقات الفقيرة من بؤس وحرمان في الجانب الشرقي من لندن، وقد استعان بعدد من المعاونين المدربين واستأجر حجرة في الحي الذي يقوم بدراسته حتى يلاحظ النشاطات المختلفة لسكانه في جميع ساعات النهار والليل، وجمع معلوماته من خلال المقابلة المطولة والسجلات المكتوبة، وقد تمكن من إعداد مجموعة مدهشة من البيانات

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 100.
[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 293.
[3] نفس المرجع، ص. 294.

والإحصائيات المبوبة التي أظهر بها "العلاقة الرقمية بين الفقر والبؤس والحرمان وبين دخل وراحة الطبقات العمالية". و قد جاء العديد من الباحثين بعد بوث مثل راونتري B.S.Rowentree ، وفي القرن العشرين استخدمت طريقة المسح بشكل كبير مع إجراء تعديلات عليها تتلائم مع الظروف المختلفة، حيث استخدم المسح في التعليم، التسويق، قياسات الرأي العام، دراسات جمهور المستمعين والمشاهدين لبرامج الإذاعة والتلفزيون.[1]

3. أنواع المسوح

تنقسم المسوح بحسب الزوايا التي ينظر منها الباحث أو المصنف إلى عملية المسح، وبالتالي فقد تم تصنيفها حسب المعايير التالية:[2]

أ. **حسب مجال المسح**: وفيه يقسم المسح حسب المدى الذي يغطيه إلى:

أ.1. المسح العام: وهو الذي يعالج الجوانب العديدة للوحدة المدروسة، فإذا كنا بصدد دراسة قرية أو دولة أو إقليم نتناول جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أ.2. المسح الخاص: والذي يتناول بالبحث جانبا محددا في الوحدة التي تكون محل البحث (قطاع التعليم العالي مثلا).

ب. **حسب الأهداف:** وفيه يقسم المسح حسب الأهداف التي يتوخاها المسح إلى:

ب.1. المسح الوصفي: وهو الذي يقوم بوصف الوضع الحاضر ويصوره، ويصف الممارسات والعمليات والاتجاهات السائدة والظروف القائمة سواء كان هذا الوصف بالألفاظ والعبارات أو بالرموز والتعابير الرقمية.

ب.2. المسح التفسيري: وهو المسح الذي يستهدف منه الباحث التعمق في وصف ذلك الوضع القائم، ويعمل على تفسيره ومعرفة أبعاده وارتباطاته، والعلاقات الكامنة فيه والسعي إلى كشفها وإبرازها ومعرفة العوامل المؤثرة فيه.

ت. **حسب الجمهور:** وفيه يقسم المسح حسب الجمهور الذي يغطيه إلى:

ت.1. المسح الشامل: وهو الذي يشمل جمهور الدراسة كله، أي يغطي كل مفرداته (مثلا كل القرية وليس عينات منها).

ت.2. المسح بالعينة: وفيه يختار الباحث عينة من المجتمع الأصلي (مثلا يختار أفرادا ممثلين للقرية).

4. خصائص المنهج المسحي

هناك جملة من الخصائص يتميز بها المنهج المسحي نذكر منها ما يلي:[3]

- يعتبر المسح الاجتماعي دراسة للواقع الاجتماعي خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون في الحاضر.

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 296.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 102.
[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 51.

- يعمد المسح الاجتماعي إلى جمع بيانات متعددة ومتنوعة عن الظاهرة الاجتماعية بطريقة منظمة.
- يتم جمع البيانات عبر المسح الاجتماعي عن طريق استمارة مقابلة أو استمارة استبيان.
- يتمكن الباحثون باستخدام المنهج المسحي من اختبار صحة الفروض والإجابة عن تساؤلات البحث.
- تستخدم البيانات التي جمعت عن طريق المسح الاجتماعي عن الوقت الحاضر في تفسير علاقات بين متغيرات اجتماعية في وقت سابق.
- توظف البيانات المتوفرة أصلا في شكل إحصائيات وتقارير في تطوير الفروض أو تفسير النتائج.
- من خلال المسح الاجتماعي يمكن الجمع بين أنواع مختلفة من المتغيرات كالمتغيرات المتعلقة بوقائع أو حقائق والمتغيرات الاجتماعية والمتغيرات السلوكية (السن، الجنس، المستوى الاقتصادي، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي).
- يقوم المنهج المسحي على التخطيط الدقيق وجمع البيانات المطلوبة ثم تحليلها والتوصل إلى نتائج عملية وحقيقية.[1]
- يدرس المنهج المسحي قضايا معينة على الطبيعة وبدون تكييف أو إعطاء فرضيات نظرية تغير من واقع الأمر شيئا.

5. خطوات المنهج المسحي

عند استخدام المنهج المسحي فلا بد للباحث أن يلتزم بالخطوات التالية:[2]

أ. **التخطيط:** وفيه يبدأ الباحث بتوجيه السؤال الذي يعتقد أنه سيتم الإجابة عليه من خلال الأسلوب المسحي، فالبحث المسحي يهتم بالمعتقدات والاتجاهات والتفضيلات أو تقارير ذاتية عن سلوك الأفراد.

ب. **تعريف مجتمع الدراسة:** ولتعريف مجتمع الدراسة يتم طرح السؤال: لمن سيوزع الاستبيان؟ وهل مجتمع الدراسة كبير أم محدود؟.

ت. **اختيارالعينة:** لا بد للباحث من اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، فمن غير الممكن أن يقوم الباحث بدراسة المجتمع بأكمله.

ث. **بناء الأداة:** حيث يقوم الباحث بتحديد أدوات جمع البيانات التي يحتاجها كالمقابلة والاستبيان، وذلك من أجل أن يتم جمع البيانات من العينة التي تم اختيارها.

ج. **إجراء المسح:** ويكون ذلك بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها، وعملية تدريب المستخدمين على أسلوب المقابلة وكيفية استخدام أداة جمع البيانات.

ح. **معالجة البيانات:** ويتم ذلك من حيث الترميز والتحليل الإحصائي واستخراج النتائج.

---

[1] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية، المرجع السابق، ص. 29.

[2] منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص. 142.

ويمثل الشكل الموالي سيرورة عملية البحث[1].

الشكل رقم (02): سيرورة عملية البحث

المرحـــلة	المرحـــلة (01)	المرحـــلة (02)	المرحـــلة (03)
المهمة الرئيسية	اتخـاذ القرار ↓ ماذا (إشكالية البحث للإجابة عنها)	التخطيـــط ↓ كيف (جمع الأدلة للإجابة عن إشكالية البحث)	التنفيـــذ ↓ جمع (المعلومات المطلوبة)
الخطوات التنفيذية/ رحلة البحث	1 2 3 4 5 6 7 8		

Source: Ranjit Kumar**, Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd/ed, Great Britain: Tj international LTD, 2011, p. 37.

6. أدوات البحث المستخدمة في المنهج المسحي

تتعدد الأدوات التي يعتمد عليها الباحث باستخدامه المنهج المسحي لجمع بياناته عن أعضاء المجتمع موضوع البحث، بقصد معرفة الآراء أو الارتباطات بين المتغيرات أو الاتجاهات بشأن الموضوعات المتعددة، وتتمثل هذه الأدوات في الآتي:[2]

أ. **الملاحظة:** تعرف الملاحظة على أنها إدراك الظواهر، والمواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس وحدها، أو بإستخدام الأدوات المساعدة، فجوهرها هو تصرفات أو سلوك الأفراد أو المواقف والأحداث. ويمكن تقسيم الملاحظة إلى ملاحظة عادية غير هادفة، وملاحظة علمية منهجية منظمة تستهدف كشف العلاقات أو الانتظامات بين الظواهر وفيها. كما يمكن أن تصنف الملاحظة كذلك إلى:

أ.1. ملاحظة بدون مشاركة: والتي غالبا ما تستخدم في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن الظواهر أو المواقف المحددة، من دون مشاركة الباحث في نشاط المجتمع المبحوث أو الملاحظ.

أ.2. الملاحظة بالمشاركة: وهي التي تكون فيها مشاركة للباحث في نشاطات المجتمع الذي يتولى ملاحظته من أجل دراسته واستخلاص النتائج بشأنه.

ب. **الاستبيان:** وهو تقنية لجمع المعلومات عن طريق استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع معين، ويقوم بهذه العملية أفراد ميدانيا، أو ترسل الاستمارات عن طريق البريد، أو تنشر الأسئلة في الجرائد والمجلات أوعبر الإذاعة والتلفزيون، ويقوم المبحوثون بتدوين الإجابات بأنفسهم أو يدونها الباحث الميداني عنهم، ثم تعاد الاستمارات إلى المشرف على البحث. وغالبا ما يستخدم الاستبيان في دراسة الرأي العام واتجاهاته حيال بعض القضايا السياسية، وعلى

[1] Ranjit Kumar**, Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd/ed, Great Britain: Tj international, 2011, p. 37.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. ص (105- 107).

الباحث أثناء وضعه أسئلة الاستبيان أن يجيب على سؤالين هما: ما هي المعلومات المطلوبة لحل المشكلة البحثية؟ و ماهي الأسئلة الواجبة للحصول على هذه المعلومات؟، كما يتوجب على الباحث أن يكون حريصا على وضوح الأسئلة وإيجازها، وينبغي عليه كذلك عرض الاستمارة على المتخصصين لتصويبها وترشيدها.

ت. **المقابلة:** وهي مواجهة بين طرفين أحدهما الباحث أو القائم بإدارة المقابلة والطرف الآخر هو المبحوث، الهدف منها هو حصول الأول على معلومات من الثاني في موضوع معين. وقد تجرى المقابلة بين الباحث وفرد واحد أو مجموعة أفراد، وقد تكون أسئلتها مقننة (محضرة مسبقا)، أو غير مقننة أي يترك الباحث الحرية لمن يقابلهم في التعبير، ولكي تنجح المقابلة لا بد للباحث أن يحرص على إشاعة أجواء من الثقة بينه وبين من يقابلهم، وأن يحترم موعد ومكان المقابلة المتفق عليه، وأن يحترم القواعد المتفق عليها من قبل. وبالنسبة لحديث المقابلة فإنه يمكن تسجيله بجهاز تسجيل أو أن يتم تدوينه باليد.

ث. **تحليل المضمون:** يستخدم بكثرة في الدراسات الإعلامية، حيث يسعى إلى مسح جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو الرأي العام. وتحليل المضمون يستهدف من خلال تصنيف البيانات وتبويبها وصف محتوى المادة الإعلامية، أو الخطاب السياسي، فهو يعتمد على تكرار ورود الجمل والكلمات أو المصطلحات والمعاني والرموز المختلفة.

7. استخدام المنهج المسحي في العلوم السياسية

إن الاعتماد على المسح في العلوم السياسية كمنهج أساسي من مناهج البحث العلمي جاء متفقا مع الاتجاه السلوكي والرغبة المتزايدة في جعل دراسة السياسة أقرب إلى العلم منها إلى الفلسفة. وبتأثر الدارسين بالفلاسفة السياسيين الكبار مثل أرسطو وأفلاطون وهوبز ولوك وميكيافيلي وروسو وغيرهم، فقد أنتجوا عدة مقالات عن موضوعات فلسفية وتأملية مثل طبيعة الالتزام السياسي، التوازن الأمثل بين النظام والحرية السياسية، المتطلبات الأخلاقية للديموقراطية، علاقة الدولة بالطبيعة الإنسانية وغيرها.[1]

وتهدف الدراسة العلمية للسياسة كما يراها السلوكيون إلى كشف وملاحظة وشرح بعض الاختلافات والانتظامات في الظواهر السياسية، وعلى الباحث أن يتخذ قدر المستطاع أسباب الموضوعية والدقة، وأن يضع الفروض بوضوح، وأن يستخدم بياناته بطريقة تختبر هذه الفروض، مع استخدام المصطلحات واللغة الدقيقة المحددة للأفكار والمفاهيم. والعلماء السلوكيون يركزون على الطرق والمناهج المستخدمة للتحقق من الفروض ومن الإيضاحات التي يضعها الباحث. و يتخذ العالم السلوكي الأسباب لإقامة الحواجز بينه وبين تحيزاته الشخصية واعتقاداته الذاتية، فهو يقوم ببحثه بطريقة مقصودة واعية تكشف تركيب وتصميم البحث ولا تخفيه، كما أنها تكشف طبيعة الإجراءات المتبعة ودرجة القوة والانتظام في النتائج التي يصل إليها، فالهدف النهائي هو الوصول إلى نظرية نسقية على أكبرمدى ممكن من الاتساع والتنوع لشرح الظواهر السياسية. وإذا كان التقدم العلمي يعتمد على المنهج يدور معه وجودا وعدما، صدقا وزيفا، وعليه فمن الأفضل إتباع أكثر من منهج واحد في البحث للوصول إلى الحقيقة، بالإضافة إلى الاستعانة بأدوات البحث الدقيقة والمتقدمة، كما أن التفكير العلمي ذاته يتضمن كلا من التدليل الاستقرائي والاستنباطي.[2]

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 299.
[2] نفس المرجع، ص ص. (300- 302).

ويستخدم الباحثون في العلوم السياسية والعلوم الإدارية المنهج المسحي بكثرة في الوظائف الاستشارية وفي توصيف الوظائف، وبما أن الهدف الرئيسي لوصف الوظائف هو تحديد العلاقة بين وحدات العمل وإعطاء وصف دقيق أو خلاصة لكل وظيفة، بحيث يكون لكل وظيفة خصائص تميزها عن الوظائف الأخرى، وعليه فإنه لا بد من طرح الأسئلة الأربعة التالية ومعرفة إجابتها وهي: ماذا ينبغي أن نعمل؟ كيف ينبغي أن نقوم بهذا العمل؟ ماهو الهدف؟ لماذا نسلك هذا الطريق وليس طريقا آخر؟.[1]

8. مزايا المنهج المسحي

ينطوي منهج المسح الاجتماعي في ميدان بحوث العلوم الاجتماعية على عدة مزايا نذكر منها ما يلي:[2]

- يتمكن الباحث من خلاله الحصول على بيانات كثيرة يمكن اختبارها دون بذل جهود كبيرة مثل التعداد السكاني.
- دقة البيانات المتحصل عليها خاصة عند استخدام المقابلة أو الملاحظة.
- وجود فترة زمنية مناسبة للمبحوث للتفكير في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، خاصة عند استخدام الاستبيان البريدي.
- يتمكن الباحث من خلاله القيام بتطبيق بحثه على منطقة جغرافية متسعة دون أن يترتب عليه تكاليف باهضة.
- يتميز بالمرونة حيث يسمح للقائم بالمقابلة توضيح بعض الكلمات التي قد تبدو غامضة للمبحوث، كما يسمح له بالاسترسال لإستيضاح بعض الإجابات الغامضة أو الحصول على معلومات إضافية من المبحوث.
- تسمح للقائم بالمقابلة من التأكد من أن المبحوث هو الذي يجيب عن الأسئلة بالترتيب نفسه الذي وضعه الباحث.
- ارتفاع معدل تجاوب العينة خاصة إذا ارتبطت بقضايا محل اهتمام من قبل العينة.
- يسمح بجمع معلومات إضافية محل اهتمام من قبل الباحث، خاصة في باب الاقتراحات أو الآراء المفتوحة.
- يعتبر أداة قيمة للتعرف على رغبات الجماعات وأهدافها وكذا الميول والاتجاهات الإنسانية، مما يساهم في وضع نظريات اجتماعية مفيدة للمجتمعات ككل.[3]
- يفيد في قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات، وإعادة النظر في أساليب العمل، حيث يتم تدارك الأخطاء وإدخال التحسينات اللازمة التي يطالب بها الجمهور.

9. عيوب المنهج المسحي

هناك مجموعة من العيوب التي تشوب تطبيق المنهج المسحي في البحوث العلمية نذكر منها ما يلي:[4]

[1] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية، المرجع السابق، ص. 30.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 56.
[3] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية، المرجع السابق، ص. 29.
[4] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 141.

- يقيد المنهج المسحي بالدرجة الأولى على رغبة المستجوبين وتعاونهم.
- خضوع العينة إلى ما يسمى بأخطاء العينة وبالتالي فإن تفسير النتائج يتأثر بهذه الأخطاء.
- يعتمد المنهج المسحي كثيرا على السلوك اللفظي، ومن ثم فإنه يمكن للمستجيب أن يعطي إجابات خاطئة.
- يتأثر المنهج المسحي بأخطاء القياس المتضمنة في الاتجاهات والسلوك والسمات الشخصية الأخرى.
- إن العينة المصممة لتمثيل مجتمعات في مناطق جغرافية واسعة قد لا تعطينا تمثيلا دقيقا لخصائص هذه المجتمعات.
- لا يكفي المنهج المسحي وحده لتحليل المنظمات الاجتماعية بشكل دقيق.
- المنهج المسحي مكلف من حيث المدة الزمنية والتكلفة المالية.

سادسا: منهج دراسة الحالة

يقوم منهج دراسة الحالة على التركيز على حالة واحدة ومعالجتها من جميع جوانبها، مما يعطي صورة واضحة وشاملة عنها، وقد استخدمه بشكل كبير علماء النفس خاصة في علم النفس العيادي، أين يتم التركيز على حالة مرضية واحدة وتحليلها ثم تعميم النتائج المتوصل إليها على الحالات الأخرى المشابهة، وبعد علم النفس تم سحب منهج دراسة الحالة على مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية كعلم التاريخ وعلم السياسة والإعلام والإتصال وعلم الاجتماع.[1]

وقد استخدم قدماء المصريين دراسة الحالة في دراسة حالات المرضى، وحالات المجرمين، كما استخدمها المؤرخون في وصف حياة الناس والأمم. إلا أن استخدام هذا المنهج على أسس علمية يعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد الباحث **لي بلاي** في دراسته للأسر العاملة في فرنسا. أما العام 1915 فيعد نقطة تحول بالنسبة لمنهج دراسة الحالة وذلك بعدما نشر الباحث **ويليام هيلي .W Healy** في كتابه عن الأحداث الجانحين، وانتهى في دراسته إلى أن الإحصاء وحده لا يروي القصة كاملة ولا يكفي لفهم الإنسان والظروف المحيطة به، وفيما بعد استخدم الباحث **سيجموند فرويد .S Freuid** منهج دراسة الحالة في صياغة نظريته حول الوعي الباطن (العقل الباطن) وذلك من خلال دراسة حالة على فترات طويلة سواء بالنسبة للنساء والرجال.[2]

1. تعريف منهج دراسة الحالة

يعرف منهج دراسة الحالة بأنه أسلوب يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر، حيث يتم جمع المعلومات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله.[3]

وهناك من يعرفه بأنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 113.
[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 135.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 51.

مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابة لها.[1]

أما الباحث **عامر مصباح** فيعرف منهج دراسة الحالة بأنه: " طريقة منهجية مركزة على حالة معينة تستهدف جمع الحد الأعلى من المعلومات حولها، بهدف الوصول إلى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها، والتمكن بعد ذلك من القيام بعملية التعميم على الحالات المشابهة".[2]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **رشاد القصبي** إذ يعرف منهج دراسة الحالة بأنه: "يمثل طريقة للبحث يتم التركيز فيها على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل والتحليل".[3]

يتضمن منهج دراسة الحالة مجموعة من القواعد والتي تحدد عملية البحث تتمثل في الآتي:[4]

- على الباحث أن يسعى للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة المدروسة مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.
- أن ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.
- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط، أي أنها نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه أو وظيفية أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها ببعض، وتسمى هذه القاعدة قاعدة الطابع الكلي للوحدة.
- إبراز الأحداث الأكثر تأثيرا في الوحدة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع تطورها التاريخي، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.
- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضوع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

فمنهج دراسة الحالة هو الطريقة التي يتبعها الباحث في جمع البيانات العلمية عن حالة معينة يقوم بدراستها، بحيث قد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة، كما لا بد أن تكون دراسة هذه الحالة المختارة بشكل متعمق ومستفيض يتناول فيه الباحث كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، بهدف الوصول إلى تعميمات تتعلق بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة.

2. خصائص منهج دراسة الحالة

يتميز منهج دراسة الحالة بجملة من الخصائص والتي تميزه عن غيره من المناهج نذكر منها ما يلي:[5]

- التركيز والتعمق في حالة واحدة وتناولها من كل الجوانب، سواء تعلق الأمر بالإمتدادات التاريخية أو تعلق الأمر بالأوصاف الحاضرة.

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 87.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 115.
[3] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 134.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 88.
[5] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 115.

- وجود حالة واحدة للدراسة مما سيوفر الجهد ويزيد من التركيز وتحول دون تشتت جهود الباحث، مما يؤثر على نوعية البحث والنتائج.
- درجة مصداقية وموثوقية نتائج البحث، إذ أن عملية التركيز والتعمق في دراسة الحالة يكسب النتائج المتوصل إليها من خلال البحث المصداقية والقيمة العلمية والقابلية للتعميم.
- المرونة التي يتمتع بها الباحث أثناء تطبيقه لهذا المنهج، فهو يستطيع أن يعدل ويزيد ويحذف بناءا على تطور البحث حول الحالة، وبناءا على المعلومات الجديدة التي يتحصل عليها.

3. شروط تطبيق منهج دراسة الحالة

يتطلب منهج دراسة الحالة مجموعة من الشروط حتى يصح استخدامه تتمثل في الآتي:[1]

- الدقة في تحري المعلومات مع مراعاة تكاملها.
- ضرورة التحلي بالتنظيم والتسلسل والوضوح نظرا لكثرة المعلومات التي تشملها الحالة المدروسة.
- لا بد من الاعتدال في طرح المعلومات، بحيث لا تكون مفصلة تفصيلا مملا ولا تكون مختصرة بشكل يؤدي إلى الخلل في المعلومات، كما لا بد أن تكون هذه المعلومات متناسبة مع هدف الدراسة.
- ضرورة تسجيل كل المعلومات حول الحالة المدروسة نظرا لكثرتها وخشية نسيان البعض منها.
- ضرورة الاقتصاد في الجهد والتكلفة واتباع أقصر الطرق لبلوغ الهدف المطلوب من دراسة الحالة.

4. خطوات منهج دراسة الحالة

هناك مجموعة من الخطوات لا بد أن يسلكها الباحث لتطبيق منهج دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية يمكن تحديدها فيما يلي:[2]

أ. اختيار الحالة المدروسة بعناية وبشكل يتلائم مع موضوع الدراسة وفرضياته وأهدافه والتساؤلات المراد الإجابة عنها، وفي هذه الخطوة لا بد من مراعاة الاعتبارات التالية:

- أن تكون الحالة متاحة للبحث.
- سهولة الحصول على البيانات.
- القابلية للبحث.

ب. ضبط نموذج نظري تجريدي والذي يشتمل على الجوانب التي سوف يركز عليها الباحث في بحثه مثل الجانب الجغرافي للدولة، الجانب الديموغرافي، الجانب العسكري، الجانب الاقتصادي، الجانب الديني. بالإضافة إلى تصنيف العناصر إلى أولية مهمة وثانوية أقل أهمية بناءا على فرضيات البحث.

---

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 138.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 117.

ت. جمع البيانات حول الحالة المدروسة في إمتداداتها التاريخية والراهنة، والإستعانة بالجداول والتبويب لتنظيم البيانات وتكون قابلة للقياس والاستنتاج واختبار الفرضيات.

ث. تحليل البيانات والتحقق من الفرضيات ومن ثم الإجابة عن تساؤلات البحث.

ج. كتابة التقرير النهائي للبحث.

5. استخدامات منهج دراسة الحالة

يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة، وهو يستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها ومن بين ما يستخدم فيه ما يلي:[1]

- معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الثقافي.
- متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.
- الرغبة في الحصول على حقائق متعلقة بالظروف المحيطة بموقف معين أومعرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات.
- معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين من أجل دراسة احتياجاته، اهتماماته ودوافعه.

كما يستخدم منهج دراسة الحالة في تحليل نموذج تطبيقي لموضوع نظري، فإذا أراد الباحث أن يدرس الديمقراطية في العالم العربي فإنه يأخذ كعينة أو كنموذج للدراسة الديمقراطية في الجزائر كمثال تطبيقي يمكن من خلاله أن يعمم نتائج الدراسة على بقية الديمقارطيات في مختلف الدول العربية. فمنهج دراسة الحالة يمكن الباحث من الدراسة العمودية وليس الأفقية للحالات المدروسة، كما يفيد في تسطير وبرمجة الدراسات الأساسية في العلوم الاجتماعية من خلال إبرازه لمختلف المتغيرات والتفاعلات للوصول إلى نتائج يمكن مقارنتها بالنتائج السابقة وبالتالي تعميمها على بقية الحالات الأخرى.[2]

6. مزايا منهج دراسة الحالة

يحقق تطبيق منهج دراسة الحالة مجموعة من الإيجابيات نذكر منها ما يلي:[3]

- توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره المناهج الأخرى.
- يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة، مما يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.
- يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة.
- يفيد في معرفة عينات أكبر حجما، ويكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة زمنية معينة، مما يساعد على معرفة ديناميات التغير ومعرفة الكثير من المعلومات عن الموضوعات المجهولة بالنسبة للباحث.[4]

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 88.
[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 208.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 53.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 90.

- تمكن الباحث من اختيار المواقف والنظم والأشخاص بالتتبع الدقيق للحالات المدروسة.
- التعرف على السمات المشتركة لبعض المشكلات النوعية في مجالات علم النفس، الإدارة، السياسة وغيرها، وكذلك معرفة الفروق بتعديلها أو تدعيمها وفقا للنتائج المتحصل عليها.[1]

7. عيوب منهج دراسة الحالة

هناك مجموعة من العيوب والنقائص التي تشوب تطبيق منهج دراسة الحالة نذكر منها النقاط التالية:[2]

- صعوبة تعميم نتائج منهج دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصا إذا كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة.
- تحيز الباحث أحيانا أثناء تحليل وتفسير نتائج الظاهرة المدروسة، مما يجعل الباحث عنصرا غير محايد، وبالتالي فإن النتائج تبتعد عن الموضوعية.
- قد يعمد الشخص المبحوث إلى إرضاء الباحث بأن يقول له ما يعتقد أنه يرضيه، فضلا عن أن المبحوث قد يذكر الحقائق لا كما حدثت بالفعل ولكن من وجهة نظره هو لتبرير نظرته أو سلوكه، كما أنه قد يحاول التهوين أو التهويل من بعض الأحداث، بالإضافة إلى أنه قد يلجأ إلى التركيز على الجوانب التي تهمه مغفلا الجوانب الأخرى التي تتناقض مع رأيه.[3]
- يؤخذ على منهج دراسة الحالة تكلفة الجهد والمال والوقت.[4]
- مدى مضوعية الأدوات المستخدمة في جمع البيانات كتاريخ الحالة وغيرها من السجلات الشخصية والمصادر الرسمية والاحصائيات المقدمة للباحث والتي يتم الاعتماد عليها والتي يشكك في صحتها.[5]
- غياب دليل كامل وشامل لتطبيق منهج دراسة الحالة يمكن اتباعه من قبل جميع الباحثين يسمح بدقة أكبر ويضمن صحة النتائج ومصداقيتها.
- عدم تمكن علماء الاجتماع من التمييز بين دراسة الحالة كمنهج ودراسة الحالة كأداة.[6]

سابعا: المنهج التجريبي

يعتمد المنهج التجريبي على التجربة العملية كوسيلة للحصول على البيانات والمعلومات عن الظاهرة أو الحدث المدروس، لأن التجربة العملية هي المنبع للبيانات والمعلومات، بحيث يتمكن الباحث من التحكم في ظروفها ومتغيراتها، ومن ثم تطرح العلاقات السببية التي تحكم متغيراتها مع ذاتها ومع البيئة الخارجية، ودور الباحث في المنهج التجريبي لا يقتصر على وصف الوضع الراهن للظاهرة، بل يتعداه إلى تدخل واضح ومقصود بهدف تكرار حدوث الظاهرة أو الحدث، وذلك عن طريق استخدام إجراءت أو إحداث تغييرات معينة ومن ثم ملاحظة النتائج الحقيقية.[7]

---

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 139.
[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 53.
[3] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 315.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 90.
[5] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 140.
[6] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 209.
[7] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 67.

1. تعريف المنهج التجريبي

يعرف المنهج التجريبي على أنه: "المنهج الذي تتضح فيه معالم الطريقة العلمية في التفكير بصورة جلية، لأنه يتضمن تنظيما يجمع البراهين بطريقة تسمح بإختبار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة، والوصول إلى العلاقات بين الأسباب والنتائج".[1]

كما يعرف على أنه: "محاولة للتحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية بإستثناء متغيرواحد، حيث يقوم الباحث بتطويعه أو تغييره بهدف تحديد وقياس تأثيره في العملية".[2]

ويرى الباحث **كمال دشلي** أن المنهج التجريبي يعمل على استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن حدوث الظاهرة، أو التأثير فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من أجل التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال، وكذلك حتى يقوم الباحث بتكرار التجربة التي يجريها عدة مرات، وفي كل مرة يرتكز على دراسة و ملاحظة أثر عامل أو متغير معين.[3]

وهناك من يعرف المنهج التجريبي على أنه أحد المناهج العلمية التي يستعملها الباحث لإختبار فروضه، خاصة عند الرغبة في تأثير متغير واحد مستقل في متغير تابع، مع إبعاد المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تتدخل في العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين، ويتميز هذا المنهج بأنه يمكن توجيه العناية نحو عدد من المتغيرات، ويمكن إختبار صحة الفروض المدروسة، كما أنه يمكن إعادة الدراسة أكثر من مرة، بالإضافة إلى أنه يمكن عزل المتغيرات بعضها عن البعض الآخر، من أجل دراسة أثر كل منها على الآخر.[4]

ويتفق الباحث **جودا Jhoda** مع هذا التعريف إذ يرى أن المنهج التجريبي هو طريقة لاختبار الفرضيات.[5]

أما الباحث **عامر مصباح** فيعرف المنهج التجريبي على أنه:" إعادة بناء المتغيرات (المستقلة والتابعة) في المخبر وإخضاعها بشكل مستقل عن المتغيرات الدخيلة للكشف عن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات والتأكد من صحة وجود العلاقة بينها وحجم هذه العلاقة".[6]

إذن فالمنهج التجريبي يشمل استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو الحدث أو التأثير فيهما بشكل مباشرأو غير مباشر، وذلك بهدف التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال. وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بتكرار التجربة عدة مرات وفي كل مرة يركز على دراسة وملاحظة أثر عامل أو متغير معين ويفترض ثبات العوامل الأخرى. وافتراض ثبات العوامل الأخرى يعني أن يقوم الباحث بضبطها والتحكم في دورها من خلال عزلها وعدم تعريضها للإجراءات الجديدة التي سيستخدمها في معرفة أثر كل عامل أو متغير. ويساعد هذا الإجراء في اكتشاف الباحث الدورالحقيقي لكل عامل أو متغير في الظاهرة ودرجة تأثيره عليها، الأمر الذي يساعده في تحديد النتائج بدقة ويمكنه من التنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة.[7]

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 58.
[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 267.
[3] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 67.
[4] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 112.
[5] Prabhat Pandey and Meenu Mishra Pandey, op.cit, p. .89
[6] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 59.
[7] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 55.

فالمنهج التجريبي هو الطريقة التي يتبعها الباحث للتحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية بإستثناء متغيرواحد، حيث يعمل الباحث على تطويعه أو تغييره من أجل تحديد وقياس تأثيره في العملية، ومن خلال هذا المنهج يتمكن الباحث من إعادة الدراسة أكثر من مرة، كما بإمكانه عزل المتغيرات بعضها عن البعض الآخر، من أجل دراسة أثر كل منها على الآخر.

2. أنواع التجارب العلمية

قسم الباحثون أنواع التجارب العلمية كما يلي:[1]

أ. **التجارب المعملية والتجارب مع الناس:** تتميز التجارب المعملية بالضبط والتحكم والتطويع من جانب الباحث، ومن ثم يمكن تكرارها في أي وقت، أما في حالة التجارب مع الناس فإن الباحث يضع فرضه من خلال تجميع المعلومات من الظواهر الطبيعية بدلا من اصطناعها.

ب. **التجارب التي تستخدم فيها مجموعة واحدة من الأفراد أو أكثر:** في حالة ما استخدم الباحث مجموعة واحدة من الأفراد فإنه يتعرف على اتجاهات أفراد المجموعة ثم يقوم بإدخال العامل التجريبي عليها ويتعرف على اتجاهات أفراد المجموعة نفسها بعد ذلك، وإذا وجد فرقا بين القياسين فإن ذلك الفرق يكون راجعا للعامل التجريبي. أما إذا استخدم الباحث مجموعتين فإن إحدى المجموعتين تكون "تجريبية" والمجموعة الأخرى تكون "ضابطة"، حيث يفترض الباحث أن المجموعتين متساويتين من جميع الوجوه، ثم يقوم بإدخال العامل التجريبي على المجموعة التجريبية فقط، ويقيس بعد ذلك اتجاه المجموعتين وإذا وجد فرقا بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة فإن ذلك الفرق يعود إلى العامل التجريبي.

ت. **التجارب التي تستغرق وقتا طويلا لإثبات الفرض:** مثل دراسة أثر المرحلة المتوسطة على التعلم السياسي، والتجارب التي يمكن إثبات الفرض فيها في زمن قصير مثل دراسة تأثير بعض البرامج الإذاعية في تغيير إتجاهات الأفراد.

3. خصائص المنهج التجريبي

يتميز المنهج التجريبي بجملة من الخصائص حددها علماء المنهجية في الآتي:[2]

- يتم التركيز فيه على طائفة صغيرة من المتغيرات، يتم اختبارها للتأكد من صحة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ومدى تدخل المتغيرات الدخيلة والوسيطة.
- يتميز باختبار الفروض التي يطرحها الباحث في مشروع بحثه الأولي، وغالبا ما يكون اختبار الفروض كميا، وذلك عن طريق تطبيق التحليل الإحصائي لتحديد العلاقات السببية بشكل أكثر دقة.
- استخدام وسائل مقننة في قياس المتغيرات، بمعنى أن الأدوات المستخدمة في البحث تكون قد خضعت لشروط علمية قبل استخدامها في التجريب، مثل قياس صدقها وثباتها، أو أنه قد استخدمها باحثون آخرون.

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 269.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 60.

- يتمتع بمرونة كبيرة حيث يمكن تكرار الدراسة أكثر من مرة نظرا لتحكم الباحث في المتغيرات، مما يفيده في عملية التثبت من نتائج البحث بمقارنة بعضها ببعض.
- إمكانية عزل المتغيرات عن بعضها البعض لقياس مدى تأثير كل متغير على حدى، ومعرفة حجم تأثير كل واحد منها.
- التحديد الواضح للمتغيرات الرئيسية، ويتجسد هذا الوضوح في قابلية المتغيرات للقياس، فعندما تصاغ المتغيرات بشكل تصبح قابلة للقياس عندئذ ستكون واضحة.
- يتمتع بتحكم الباحث الكمي في قيم المتغير المستقل بما في ذلك تغير قيمته إلى أعلى أو إلى أسفل.
- يتميز بالتحكم الجيد في المتغيرات الدخيلة من خلال عملية عزل المتغيرات، فإدخال المتغيرات وسحبها يكون من صنع الباحث، وبالتالي سيتمكن من ضبط كل المتغيرات بما فيها المتغيرات الدخيلة، الأمر الذي يؤدي إلى التوصل إلى نتائج تكون خالية من تأثير تلك المتغيرات.

4. شروط البحث التجريبي

عند قيام الباحث بالبحث التجريبي لا بد له من مراعاة النقاط التالية:[1]

- أن يقرر الباحث أي المتغيرات يحتمل أن يكون لها تأثير في التجربة التي ينوي القيام بها.
- اعتبار باقي المتغيرات غير تجريبية، وعليه أن يقرر وسائل ضبطها والتحكم فيها، وهذا ما يقود إلى التفكير في التصميم العام للتجربة.
- على الباحث أثناء تصميم التجربة أن يفكر في المجتمع الذي سيتعامل معه.
- على الباحث أن يقرر كيف يحصل على العينات الممثلة للمجتمع الذي اختاره ميدانيا لإجراء الدراسة.
- على الباحث أن يتوصل إلى قرار بشأن الأدوات التي يستخدمها في تقدير نتائج التجربة.
- ضرورة إجراء تجربة استطلاعية صغيرة من أجل التأكد من إمكانية نجاح الطرق التجريبية المستخدمة.
- وضع فرض إحصائي للإجابة عليه، وهناك نوعين من الفرضياته هما: الصفرية والبديلة، ويفضل استخدام الفرضيات الصفرية.
- وضع حدود ثقة أو حدود الاحتمال، وهي تختلف في الدراسة العلمية عن الدراسات الإنسانية ومدى أهمية البحث.

5. قواعد أساسية في المنهج التجريبي

ابتكر الباحث **جون استيوارت ميل** مجموعة من القواعد ليتم الإسترشاد بها في اختبار الفروض وكشف الارتباطات والقوانين التي تحكم تلك الارتباطات، تتمثل هذه القواعد أو الطرق في الآتي:[2]

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، عمان: دار دجلة، 2008، ص. 110.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 111.

أ. **طريقة الاتفاق:** وتعني أنه إذا توفرت عدة حالات وإتصفت ببروز ظاهرة معينة، وارتبط ذلك بوجود عنصر واحد في كل تلك الحالات على الرغم من تغير بقية العناصر، فنستنتج أن هذا العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة، ويمكن التمثيل لهذه القاعدة رمزيا كالآتي:

الحالات	العوامـــــل			النتيجة
الحالة الأولى	أ	ب	ج	ص
الحالة الثانية	د	ه	ج	ص

ما يمكن ملاحظته هو أن العنصر(ج) هو العنصر الثابت في إحداث النتيجة (ص) على الرغم من تغير كل العناصر الأخرى في الحالتين، لذلك يعتبر العنصر (ج) هو السبب في إحداث النتيجة (ص).

ب. **طريقة الاختلاف:** إن هذه الطريقة تقرن النتيجة بالسبب وجودا وعدما، فإذا وجد السبب وجدت النتيجة، وإذا اختفى السبب اختفت النتيجة، ويمكن التمثيل لهذه القاعدة رمزيا كالآتي:

الحالات	العوامـــــل			النتيجة
الحالة الأولى	أ	ب	ج	ص
الحالة الثانية	د	ه	غير موجود	غير موجود

ما يمكن استخلاصه هو أن العنصر (ج) هو السبب في حدوث النتيجة (ص)، كما أن هذه الطريقة تجمع بين طريقة الاتفاق وعكسها.

ت. **طريقة التلازم في التغير:** وتعني أنه إذا وجدت سلسلتان من الظواهر تتضمن مقدمات ونتائج، وكان التغير في المقدمات في كلتا السلسلتين ينتج تغيرا في النتائج في كلتا السلسلتين كذلك وبنسبة معينة، فمن الضروري أن تكون هناك علاقة سببية بين المقدمات والنتائج، ويمكن التمثيل لهذه القاعدة رمزيا كالآتي:

الحالات	العوامـــــل			النتيجة
الحالة الأولى	أ	ب	ج1	ص1
الحالة الثانية	د	ه	ج2	ص2

ما يمكن ملاحظته أن هناك علاقة ترابطية بين العنصر (ج) والنتيجة (ص)، فالتغير في العنصر (ج) أحدث تغيرا في النتيجة (ص).

6. مؤهلات الباحث التجريبي

يجب أن تتوفر في الباحث التجريبي مجموعة من المؤهلات التي تعينه على انجاز بحثه نذكر منها ما يلي:[1]

[1] نجيم حناشي، المرجع السابق، ص. 682.

- أن يمتلك الخلفية العلمية قبل أن يأخذ التجربة مأخذ الاعتبار الجدي، فالخبرة والقراءة العلمية المهنية تساهم في فهم الباحث للمشكلة، كما تساعده على إثارة الأسئلة الصحيحة والرؤية العلمية الفاحصة للفروض، ولصياغة وتركيب التصميم التجريبي الملائم.
- أن يكون على علم بالمعالجات الإحصائية الواجب استخدامها في جميع خطوات البحث، فالاحصاء والتجريب يسيران جنبا إلى جنب، فمن الضروري فهم الطرق الإحصائية المختلفة.
- أن يمتلك الإدراك الفطري السليم للحكم على الأمور، فعلى الباحث أن يتخذ العديد من القرارات كلما تقدم ببحثه.

7. خطوات المنهج التجريبي

لا بد للباحث الذي يباشر تطبيق المنهج التجريبي في البحوث العلمية أن يلتزم بمجموعة من الخطوات تتمثل في الآتي:[1]

أ. **تحديد الجماعات المتكافئة:** ويشترط في هذه الجماعات أن تكون منسجمة ومتوفرة على نفس المتغيرات والخاصيات، وعليه فإنه لا بد من مراعاة مجموعة من النقاط في جماعات التجريب والتي حددها الباحث عبد الغفار رشاد القصيبي فيما يلي:

- التماثل الفردي بين أفراد الجماعات كالتماثل في السن، الجنس، المستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي والاجتماعي، بحيث أن أي تباين يمكن أن يكون بمثابة متغير دخيل على التجربة.
- التماثل بين الجماعتين كجماعة وليس أفراد، كإنتماء الجماعات التجريبية لمستوى تعليمي واحد، وإنتماء الجماعات التجريبية لمدرسة واحدة وهكذا.
- التوزيع العشوائي بين المجموعات، ومعناه أن يكون أمام كل فرد من أفراد العينة نفس فرصة التواجد في الجماعة التجريبية أو الجماعة الضابطة، بهدف تجنب احتمال وقوع تحيز في إنتقاء وتصنيف الأفراد ضمن الجماعتين.

ب. **اختيار نموذج التجربة:** والتجربة هي إعادة الموقف السلوكي في وضعه الإصطناعي لقياس العلاقات المختلفة بين المتغيرات والتحكم الصارم في المتغيرات الدخيلة التي بدون هذا الضبط تكون حاضرة ومؤثرة. وهناك عدة أنواع للتجارب نذكر منها:

ب.1. التجربة البعدية: ويتم فيها قياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع على المجموعات التجريبية لمعرفة حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، على أن يكون القياس مرة واحدة، لكن يمكن أن يكون على مجموعة واحدة وهي المجموعة التجريبية أو أن يكون على مجموعتين التجريبية والضابطة، فإذا كان التجريب على مجموعة واحدة فإنه يكون الاختصار على قياس حجم التغير في المتغير التابع والمستقل في نفس المجموعة، أما في حالة كان التجريب على مجموعتين فإن القياس يكون بالمقارنة بين المجموعة التي خضعت لتأثير المتغير المستقل والمجموعة التي لم تخضع له. حيث تسمى المجموعة الأولى بالمجموعة التجريبية والمجموعة الثانية بالمجموعة الضابطة.

ب.2. التجربة القبلية: وهي التي تجرى كمقدمة لعملية التجريب كلية، يكون الهدف منها استطلاع مدى فعالية المتغيرات المنتقاة للدراسة التي يريد الباحث بحثها.

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص. (63- 70).

ب.3. التجربة القبلية البعدية: يقوم فيها الباحث بتجريب المتغيرات على مرحلتين: مرحلة يختبر فيها مدى ملائمة المتغيرات المستقلة وحيويتها في المجموعة التجريبية والضابطة، وفي المرحلة الثانية يقوم بالاختبار النهائي على المجموعة التجريبية ومقارنتها بالمجموعة الضابطة لرصد التغيرات التي حدثت وحساب الفروق الحسابية بين المجموعتين.

ب.4. التجربة القبلية البعدية على جماعتين متبادلتين: يقوم فيها الباحث بقياس المتغير التابع في إحدى الجماعتين قبل تعرضها لتأثير المتغير المستقل، ثم يقاس المتغير التابع في الجماعة الثانية بعد تعرضها لتأثير المتغير المستقل، وتتم عملية اختيار الجماعتين بطريقةعشوائية ويعرضان للمتغير المستقل، ويدل الفرق بين القياس القبلي في الجماعة الأولى والقياس البعدي في الجماعة الثانية على أثر المتغير المستقل.

ب.5. **التجربة القبلية البعدية للجماعات المتعددة:** وفيها يجرى التجريب على جماعة تجريبية وجماعتين ضابطتين أو على جماعة تجريبية وثلاث جماعات ضابطة، إذ يقتضي زيادة جماعة ضابطة ثانية على الجماعة الضابطة الأولى، ويسمى هذا النموذج بنموذج الجماعات الثلاث، والجماعة الثانية لا تقاس قياسا قبليا ولكن تعرض للمتغير المستقل وتقاس قياسا بعديا، ثم تقارن النتائج بعد ذلك، ويتم حساب الفروق وفروق الفروق، من أجل تنقية المتغيرات من شوائب القياس القبلي وشوائب التغير الذي يحدث خلال الفترة التي تمضي بين القياس القبلي والقياس البعدي.

ب.6. التجربة العاملية: وفيها يقوم الباحث بدراسة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات المستقلة التي يقيس نتائجها، ودراسة آثارها على خاصية نتجت عنها المتغير المعتمد، ويقوم الباحث كذلك بدراسة آثار المستويات المختلفة لكل عامل وآثار العوامل مجتمعة. فالتجربة العاملية قائمة على قياس العوامل المتعددة، ومن ثم التحليل العاملي، فهي تتيح عملية تحليل مجموعة من المتغيرات في تجربة واحدة، مما يعني إحاطة أكثر بالموضوع.

ب.7. التجربة المعملية: وتتمثل في المواقف السلوكية التي يصنعها الباحث في المخبر يحاكي فيها الواقع، بهدف قياس مدى تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في موضوع معين، فهي تهدف إلى اكتشاف وتوضيح العلاقات الحقيقية بين المتغيرات، أو العلاقات التي لا تشوبها شائبة من أثر متغيرات دخيلة، كما أنها تهدف إلى قياس صحة فروض مستخلصة من نظرية معينة.

ب.8. التجارب الحقلية: والتي تهدف إلى دراسة السلوك في سياقه الطبيعي، وفيها يتدخل الباحث عن عمد لإحداث تغييرات في جانب معين من جوانب التفاعل الاجتماعي للجماعة (المتغيرالمستقل) لمعرفة أثر ذلك على سلوك الأفراد (المتغير التابع)، بقصد اختبار بعض الفروض أو تقويم فعالية أسلوب من أساليب إدارة الجماعة.

8. مزايا المنهج التجريبي

ينطوي المنهج التجريبي على عدة مزايا نذكر منها ما يلي:[1]

- يمكن المنهج التجريبي من تكرار التجربة والتأكد من سلامة النتيجة.

[1] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية، المرجع السابق، ص. 27.

- يمتاز بالسهولة والقدرة على عزل بعض العوامل المؤثرة في النتيجة وإضافة عوامل أخرى تساعد على كشف العلاقات بين العناصر التي تتكون منها أية مشكلة.
- لا يقتصر دور الباحث في المنهج التجريبي على وصف الوضع الراهن للحدث أو الظاهرة بل يتعداه إلى تدخل واضح ومقصود بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة أو الحدث من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغييرات معينة ومن ثم ملاحظة النتائج بدقة وتحليلها وتفسيرها.[1]
- دقة النتائج التي يمكن التوصل إليها، حيث أن تعامل الباحث مع عامل واحد وتثبيت العوامل الأخرى يساعده في اكتشاف العلاقات السببية بين المتغيرات بسرعة ودقة أكثر مما لو حدث التجريب في ظل شروط لا يمكن التحكم بها.[2]

9. عيوب المنهج التجريبي

هناك مجموعة من العيوب والنقائص التي تشوب تطبيق المنهج التجريبي نذكر منها ما يلي:[3]

- إن موافقة الجهات المعنية بالتجربة ليس بالأمر السهل.
- في كثير من الأحيان يتم إجراء التجارب على عدد محدود من الأفراد، وفي بعض الحالات لا تكون العينة ممثلة تمثيلا دقيقا للواقع.
- قد تتسبب المؤثرات الخارجية في تغيير الآراء والأفكار السابقة.
- عدم توفر الأدوات والأجهزة الدقيقة، فإستخدام الأجهزة غير الدقيقة في التجربة كثيرا ما يؤدي إلى بيانات ونتائج غير دقيقة وبالتالي فشل التجربة والدراسة.[4]
- من العسير إستبقاء الأفراد عمليا تحت المراقبة والإشراف خلال المدة التي تتطلبها التجربة.
- إيجاد البيئة الاصطناعية في قياس العلاقات بين المتغيرات ربما يدفع الأفراد موضع التجربة إلى تغيير سلوكهم لشعورهم بأنهم موضع ملاحظة واختبار مما قد يؤدي إلى تحيز في النتائج.[5]
- إن دقة النتائج في المنهج التجريبي تعتمد على الأدوات المستخدمة في التجربة كالاختبارات والمقاييس، وعليه فإن تطور الأدوات المستخدمة يساعد في التوصل إلى نتائج أكثر دقة، وبالتالي يحذر الباحث من الوقوع في أخطاء القياس من خلال التأكد من اختيار أدوات القياس المناسبة والتي تتميز بالصدق والموضوعية والثبات.
- يعتمد المنهج التجريبي أسلوب الضبط والعزل لكافة العوامل المؤثرة على الظاهرة، ولكن قد يصعب تحقق ذلك في العلوم الاجتماعية والإنسانية لتأثرها بعوامل عديدة متفاعلة يصعب تثبيتها.
- مرونة الظاهرة البشرية والسلوك الإنساني التي لا تتلائم مع طبيعة قواعد وضوابط المنهج التجريبي.[6]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 55.
[2] نفس المرجع، ص. 58.
[3] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية، المرجع السابق، ص. 28.
[4] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 284.
[5] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص. 67.
[6] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 74.

- تأثير المتغيرات الأخرى غير المستقل والتابع بشكل يفوق في بعض الأحيان تأثير المتغير المستقل ذاته.
- تعدد أسباب وشروط حدوث الظاهرة السياسية والاجتماعية بشكل معقد يتجاوز معادلة المتغيرين المستقل والتابع.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها الباحثين السياسيين والاجتماعيين في تطبيقهم للمنهج التجريبي، فإن الأستاذ **ميريام Merriam** لا يستبعد إمكانية التجريب في ميدان العلوم الإنسانية، وبرهن ذلك بقوله: "أن الدولة تنطوي على الكثير من الظواهر والنظم التي يمكن ملاحظتها أكثر من أي شيء آخر، فكل التنظيمات الحكومية والعسكرية والإدارية تخضع لإدارة الدولة، ومن ثم نستطيع أن نجري التجارب بالصورة التي نريدها".[1]

ويعتبر المفكر الاشتراكي **روبرت أوين Robert Owen** (1771- 1858) أول من طبق المنهج التجريبي في ميدان العلوم السياسية، حيث طبقه على بعض الجماعات البشرية لكنه لم يفلح في استكمال تجربته بسبب بعض الخلافات التي وقعت بين المتطوعين، إلا أنه من بين التجارب الناجحة في إطار العلوم السياسية تلك التي أجريت عام 1940 على ثلاث مجموعات تضم أطفال في سن الحادية عشر، يتلخص فحوى هذه التجربة في ملاحظة مدى قابلية الإنسان لإحدى الأنواع الثلاثة من السلوكات: السلطوي أو الديموقراطي أو الفوضوي، دامت هذه التجارب ستة أسابيع كاملة عاشت أثناءها كل مجموعة في جو إجتماعي سلطوي أو ديموقراطي أو فوضوي، وقد كانت النتائج كما يلي:[2]

- يتصرف المراقب المكلف بتوفير الجو السلطوي تصرفا إستبداديا، حيث يقوم بقمع كل مبادرة يتخذها أعضاء مجموعته وينتقد تصرفاتهم بدون أن يوضح لهم أسباب الإنتقاد أو أن يتفق معهم على سلم للقيم السلوكية.
- يتصرف المراقب المكلف بخلق الجو الديموقراطي كمرشد للمجموعة، فيقوم بتنبيه أعضاءها من المشاكل التي تواجههم، ويقترح عليهم حلولا لها، ويترك لهم مهمة إختيار الحل الذي يرونه مناسبا ومعقولا.
- يتصرف المراقب المكلف بتوفير دو فوضوي لأعضاء المجموعة بمنحهم الحرية المطلقة في أن يفعلوا مايشاؤون.

بعد القيام بإجراء تلك التجربة على المجموعات البشرية الثلاثة، قام الباحثون السياسيون بتسجيل ردود أفعالهم، فكان من أبرز ما لاحظوه هو ظهور النزعة العدوانية لدى الأطفال في نطاق الجو السلطوي.

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 194.
[2] نفس المرجع، ص ص. (195- 196).

المحـــــور الثـــالـث
الاقتـرابـــات المنـهجيـــــة

المحور الثالث: الاقترابات المنهجية

تمهيـــد:

إنه لمن حسن حظ دارسي العلوم السياسية وجود عدد كبير من المناهج والاقترابات، وهو الأمر الذي أملاه تعقد الظاهرة السياسية، أي تعدد جوانبها وتشابكها مع ظواهر مجتمعية أخرى، وللباحث أن يستخدم اقترابا واحدا في تناول مشكلة ما، وله أيضا أن يستخدم أكثر من اقتراب إذا رأى ذلك ضروريا لفهم مختلف أوجه المشكلة البحثية.[1]

- **تعريف الاقتراب**

يقصد بالاقتراب طريقة التقرب من ظاهرة أو حالة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها، بالاستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى الاقتراب بأنها الأنسب في التفسير.[2]

ويعرف الاقتراب كذلك على أنه إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها.[3]

كما أن لفظ إقتراب هو أقرب للواقع في مجال دراسة الظاهرة السياسية، على اعتبار أن الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في نفس الوقت محاور البحث وقضاياه الأساسية، وعليه فهو بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيم معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ويتوقف اختيار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معينة على عنصرين أساسيين هما:[4]

- اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.
- كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية على حد سواء.

وتتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة وللخلفية الفكرية والمعرفية والفلسفية لكل واحد منهم، وبسبب تعقد الظاهرة السياسية فإنه من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها.[5]

وسنناقش في هذا المحور أكثر الأطر الفكرية استخداما في التحليل السياسي كالاقتراب النسقي والاقتراب البنائي الوظيفي واقتراب الجماعة واقتراب الاتصال السياسي واقتراب النخبة واقتراب صنع القرار.

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص.27.

[2] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007، ص. 18.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997، ص. 116.

[4] رملي مخلوف، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 03 (2020)، ص. 49.

[5] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 116.

أولا: الاقتراب النسقي (النظمي)

يعتبر الاقتراب النظمي من أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية، والتي بدأت في التبلور والظهور مع منتصف خمسينيات القرن العشرين، وقد تأخر إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية، فلم يكن ذلك بطريقة مباشرة، بل جاء من خلال علماء الاجتماع مثل بارسونز Parsons و هومانز Hommans وغيرهم، حيث قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي، الأمر الذي مكّن عدد لا بأس به من علماء السياسة مثل ديفيد ايستون David Easton وجابرييل ألموند Gabriel ALmond وغيرهم من القيام بتطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات السياسية.[1]

1. **تعريف النظام:** إن كلمة نظام هي وصف يطلق على صورة من صور الترتيب والتناسق بين أجزاء الظاهرة، وغالبا ما يستخدم بشكل مركب وليس مستقلا كـ: النظام السياسي، النظام الاجتماعي، النظام الاقتصادي، النظام الشمسي، كما توحي كلمة نظام إلى وجود قوانين وسنن منظمة للظاهرة يعرف بها النظام، سواء تعلق الأمر بعالم الطبيعة (النظام الشمسي) أو بعالم الاجتماع (النظام الاجتماعي).[2]

فالنظام هو شبكة من التفاعلات بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات الأطراف أو بعضها أو كلها مع وحدات أطراف أخرى في محيط النظام، ويستعمل مفهوم النظام كأداة تحليل في مجالات عديدة ومختلفة مثل:[3]

- المفهوم الجغرافي: نظام دولي، نظام إقليمي، نظام وطني.
- المفهوم النوعي: نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.
- المفهوم الوظيفي: نظام أمني كنظام الدفاع الغربي.

يعرف **ديفيد ايستون** النظام على أنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، مما يعنيه ذلك بأن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر.[4]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **"شارلز ماكلالند"** إذ يعرف النظام بأنه: "بنية له عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات".[5]

وحسب **ديفيد ايستون** فإن النظام هو تلك التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا، بينما الوظيفة الرئيسية للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، أي عملية صنع القرارات الملزمة، في حين يشير التخصص إلى القرارات التي تعطي هذا وتحرم ذلك، ويكون التخصيص سلطويا إذا إنصاع الأفراد للقرارات أياً كان السبب أو الدافع (الخوف من السلطة، المصلحة الذاتية، الاعتقاد بشرعية النظام).[6]

---

[1] الموسوعة السياسية، "اقتراب تحليل النظم- الاقتراب النسقي- System Analysis Approach"، على الرابط التالي: political-encyclopedia.org، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/12، الساعة: 19.08.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 184.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص.132.

[5] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 184.

[6] رملي مخلوف، المرجع السابق، ص. 51.

2. تعريف الاقتراب النسقي (النظمي)

يرى **ديفيد ايستون** أن الإطار التحليلي للنظام السياسي هو "دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي: المدخلات والمخرجات".[1]

استمد الاقتراب النظمي فكرته الأساسية من النظرية العامة للنظم والتي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية وتطويرها إلى **"برتلانفي" Bertalanffy**، فقد تم تطبيق هذه النظرية في علم الأحياء والفيزياء الحديثة، وفي الدراسات الايكولوجية ثم انتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية والاجتماعية، حيث ترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده النظام المفتوح الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهو عكس التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلبت عليه فكرة النظام المغلق.[2]

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي **"ديفيد ايستون"** في تطوير اقتراب تحليل النظم وادخاله إلى حقل علم السياسة، فقد عمل "ديفيد استون" على تطوير هذا الاقتراب عبر عدة مراحل كانت بدايتها عام 1953 حينما نشر كتابه النظام السياسي (Political System) وأتبعه بمقاله شهرية عام 1956 ساهمت في توضيح أفكاره، أما كتابه تحليل النظم السياسية (Analysis Of Political Life) عام 1965 فقد كان أكثر توضيحا للنظام السياسي وطرق عمله ومكوناته والمفاهيم التي استخدمها.[3]

وعلى الرغم من أن **"ديفيد ايستون"** هوأول من أعطى صياغة سياسية لنظرية النظم ووظفها في تحليل السياسة المقارنة، إلا أنه ليس هو أول من اوجد هذه النظرية وأدخلها للتحليل السياسي العام، فقد سبقه إلى ذلك الباحث **"مورتون كابلان"** والذي يعد من أوائل الذين استخدموا التحليل النظمي في دراسة العلاقات الدولية، بل إن هناك من رأى أن **"أفلاطون"** و **"أرسطو"** قد نظرا إلى المجتمع كنظام مكون من عناصر فاعلة، ومنذ ثلاثة قرون فإن المفكر **"توماس هوبز"** كتب "بواسطة النظم أفهم أي عدد من الرجال انضموا في مصلحة واحدة أو عمل واحد، كذلك النجوم والكواكب أجزاء من نظام أكبر، والأسرة تمثل نظاما أعضاءه أفرادها". كما يعتبر الباحث **"ايرفنج جوفمان"** أول من طور التحليل النظمي لدراسة الحياة الإنسانية مستمدا مصادره من البحوث الاجتماعية القائمة على الملاحظة والروايات الأدبية، حيث ركز في تحليله على عمليات التعايش بين أفراد الجماعات الصغيرة في المجتمع الأمريكي، ورأى باستقلال نظام التفاعل بين الأشخاص عن باقي الأنظمة الأخرى. كما أن هناك تطبيقات أخرى سابقة وناجحة لتحليل النظم في حقول معرفية أخرى كالفيزياء والبيولوجيا والاقتصاد.[4]

3. الافتراضات التي يقوم عليها التحليل النظمي عند ديفيد ايستون

يقوم اقتراب تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، حيث يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام على اعتبار أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك، فوجود النظام السياسي يعتمد

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص.131.

[2] نفس المرجع، ص. 130.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية- المنهج**، ط1، بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص. 262.

على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، إذ يفترض في النظام السياسي الحفاظ على ذاته من خلال مؤسسات يبنيها وقواعد يقررها وممارسات يلتزم بها وعلاقات يدخل فيها ووظائف يؤديها.[1]

ويمكن تحديد الافتراضات التي يقوم عليها التحليل النظمي لدى "ديفيد استون" في النقاط التالية:[2]

- اعتبار النظام وحدة للتحليل، فالنظام هو مصدر للتشكيل السياسي والاجتماعي على حد سواء، من خلال عملية تفاعل المدخلات ومصدر انتاج المخرجات، وكذا تلقي التغذية الرجعية.
- إن النظام السياسي باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية لا يحيا في فراغ، بل إنه يعيش في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاءا. أي يؤثر فيها ويتأثر بها.[3]
- إن التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام، أو بين النظام ومحيطه يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل، بمعنى أن أفعال وحدة ما تؤثر على باقي الوحدات، وأن التأثير في البيئة يؤثر على النظام كما أن أفعال النظام تؤثر في البيئة.
- إن الغاية النهائية للنظام السياسي في جميع مستوياته هي الاستقرار، إلا أن هذا الاستقرار لا ينفي التكيف، أي قدرة النظام على الاستجابة للتغيرات البيئية بإجراء تعديلات جزئية في الأبنية السياسية أو السلوك السياسي أو كليهما. وعامل الاستقرار يكون ناتجا بالدرجة الأولى عن الاعتماد المتبادل والتوازن.[4]
- من أكثر تجليات عمليات التفاعل بين النظام والبيئة الخارجية تكون في آلية المدخلات والمخرجات، ومفادها أن النظام يستقبل مدخلات ويعبر عن استجابته لهذه المدخلات عن طريق المخرجات والتي تتمثل في مجموعة القرارات التي يتخذها النظام إزاء مطالب المحيط.
- التغذية الرجعية هي عملية تربط بين ثلاثة مكونات: المدخلات والمخرجات والبيئة كما أنها تساهم في بقاء واستمرار النظام.

وتعتمد مجموعة الافتراضات السابقة على جملة من المفاهيم التي أدخلها "ديفيد ايستون" إلى حقل الدراسات السياسية من أجل دراسة النظم السياسية وتتمثل هذه المفاهيم في الآتي:[5]

أ. **النظام:** ويعتبره "ديفيد استون" بمثابة وحدة التحليل الأساسية في الاقتراب النظمي، فالنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود (تحليليا) تفصله عن النظم الأخرى، وله بيئة يتحرك فيها، كما أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي، وقد اهتم ديفيد استون بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير، ويعتبر ديفيد استون أن النظام السياسي هو بنيان نظري واسع وكامل ومرن، يتكون من مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها، وهو يعيش في بيئة يتبادل التأثير معها.

ب. **البيئة:** وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، لكن كل من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر، وتقسم البيئة إلى:

[1] رملي مخلوف، المرجع السابق، ص. 51.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 185.
[3] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص.35.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 186.
[5] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص (131- 140).

ب.1. البيئة الداخلية: تتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، وتشمل النظم الداخلية (الأنساق الداخلية) مجموعة من السلوكات والاتجاهات والأفكار التي يمكن أن يطلق عليها (الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي، أو الشخصية)، حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره، والنسق السياسي في حالة تفاعل معها، وهذه الأنساق تمثل مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة التي تعمل على قولبة الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها.

ب.2. البيئة الخارجية: تتضمن الأنساق الواقعة خارج المجتمع المعني، وتتمثل في الأنساق الدولية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) وتشكل النسق الدولي الكلي.

وتشكل كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي، وحيث أن النسق السياسي هونسق مفتوح فإن مخرجات البيئة بأنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما أن النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات وذلك عبر فتحة المخرجات.

ت. الحدود: يعيش النظام السياسي في بيئة يتفاعل معها، ولكي يتمكن ديفيد استون من عملية التحليل رأى أن يقوم بالفصل بين النظام السياسي وبيئته، وذلك في إطاره التصوري الذي يجعل فيه للنظام بداية ونهاية أي حدودا توضح بداية النظام السياسي ونهاية الأنظمة الأخرى، وتختلف هذه الحدود التصورية بين النظام السياسي وبيئته من مجتمع إلى آخر وتتأثر بالقيم والأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة.

ث. المدخلات: وهي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئتيه الداخلية أو الخارجية، وتتمثل في جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية التي يعمل عليها النظام ويتحرك ويدور لإنتاج ما يمكن أن يطلق عليه المخرجات، وتتوجه الطلبات في مسار حركتها نحو السلطات المعنية. ويقسم ديفيد استون المدخلات إلى: مطالب وتأييد. كما قد أضاف "وليم ميتشل" عام 1962 في إطار تطويره لنموذج "ديفيد استون" عنصرا ثالثا سماه الموارد.[1]

ث.1. المطالب: تتمثل في حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى، وتعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب. ومن بين هذه البنى: جماعات المصالح، الأحزاب السياسية، قادة الرأي ووسائل الإعلام، كما أن هناك بعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تعدل وتحدد حجم المطالب ونوعها. وتختلف المطالب في قوتها وتأثيرها بحسب الجهة الصادرة عنها، وترد السلطات عليها أيضا بحسب قوة الجهة التي وردت منها المطالب ومكانتها وهيبتها من جهة ووفق الموارد المتاحة لها من جهة أخرى. وتتحول المطالب إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة امكانياته أو بسبب كثرتها وكثافتها وعدم مقدرة النظام على معالجتها والاجابة عنها دفعة واحدة، تحت ضغط عنصر الوقت وقلة القنوات القائمة بمعالجة تلك الطلبات وتحويلها إلى قرارات، وفي حال تضخمت تلك الطلبات الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال فإن النظام يكون معرضا للانهيار.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص (131- 140).

ث.2. التأييد: يعد النسق السياسي الوسيلة التي تجند من خلالها موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي لتحقيق أهداف معينة، وبدون تأييد لا يمكن أن تتحول الطلبات إلى مخرجات، كما يستحيل ضمان أي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات. ويكتسي التأييد أهمية حيوية في الحفاظ على الحد الأدنى من الانسجام بين أعضاءه. وحسب ديفيد استون فإن التأييد يأخذ شكلين هما: **التأييد الصريح** ويتمثل في تأييد أي فرد لمجموعة من الأهداف والأفكار والمؤسسات والأفعال والأشخاص، هذا التأييد يمكن أن يكون بالأقوال أو الأفعال أو بهما معا. وهناك **التأييد الضمني** ومعناه أن سلوك التأييد يمكن أن يتضمن غير الأفعال والأقوال الظاهرة، فقد يكون الفرد في وضعية مساعدة لآخرين من الناس أو لهدف سياسي ويطلق ديفيد استون على هذه الحالة (شكل من السلوك الذهني وهي توجه يتخذ شكل مجموعة من الاتجاهات أو الاستعدادات للعمل لصالح طرف أو قضية معينة).

ج. **التحويل:** وتتمثل في مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي، وتحدث عملية التحويل هذه داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية.

ح. **المخرجات:** وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، وهي ردود أفعال النظام أو استجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة، إذن هي وسيلة تفاعل بين النظام وبيئته، وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة والتي تتحول عبرها المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال، فمن خلال المخرجات تتبين طريقة تصرف النظام السياسي إزاء البيئة، وهي سلسلة متواصلة الحركة بحيث أنها تثير البيئة فتولد البيئة مطالب ومساندة تعود إلى النظام عبر التغذية الاسترجاعية من خلال فتحة المدخلات وتظل المدخلات تؤثر في المخرجات والعكس. وتعمل المخرجات على تعديل الشروط البيئية غير الملائمة، فقد تقوم السلطات بتعديل بعض عناصر النظام السياسي أو بتعديل الطلبات أو بزيادة المساندة، كما يمكنها ألا تستجيب للمطالب وتقوم بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود وإثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي... الخ. وفي أسوأ الحالات قد تلجأ السلطات إلى المخرجات السلبية باستعمال القسر والقوة لضمان استمرار النظام وبقاءه في السلطة دون الاستجابة للمطالب المجتمعية.[1]

خ. **التغذية الاسترجاعية:** يقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، من خلال طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وتمثل التغذية الاسترجاعية ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم، فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقليلها أو زيادتها، ومن خلال التغذية الاسترجاعية تعمل السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط الملازم لقلة الموارد، وتفيد المسؤولين كذلك في تصحيح سلوكهم. ويقول ديفيد استون: إن التغذية الاسترجاعية تسمح لأعضاء النظام بإدراك ذواتهم ومعرفتها، ومعرفة الوضعية التي يوجدون فيها، كما تزود النظام وتعينه على اكتشاف وسائل جديدة واستطلاعها لمعالجة المشكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي نضجا سياسيا. ويعمل النظام السياسي على تخزين خبرته المتراكمة في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الواقع المتجدد في الحاضر والمستقبل.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص. (131. 140).

إن تحليل ديفيد ايستون يفسر كيف يحافظ النظام على إستمراره كنظام من السلوك في عالم من الاستقرار والتغيير، إذ لا بد أن يستجيب النظام للمطالب بشكل يضمن استمراره ووجوده، حيث أن بقاء النظام بقوته وشعبيته مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات والقرارات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين، ومن ثم طاعتهم والاعتراف به كسلطة عليا لتجنب حدوث الفوضى والاضطرابات.[1]

4. نموذج المدخلات والمخرجات لديفيد استون

قدم "ديفيد استون" إطارا تحليليا للنظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات (Inputs) وتنتهي بالمخرجات (Outputs) مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية (Feedback) بالربط بين المدخلات والمخرجات.[2]

لاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): نموذج المدخلات والمخرجات لديفيد ايستون

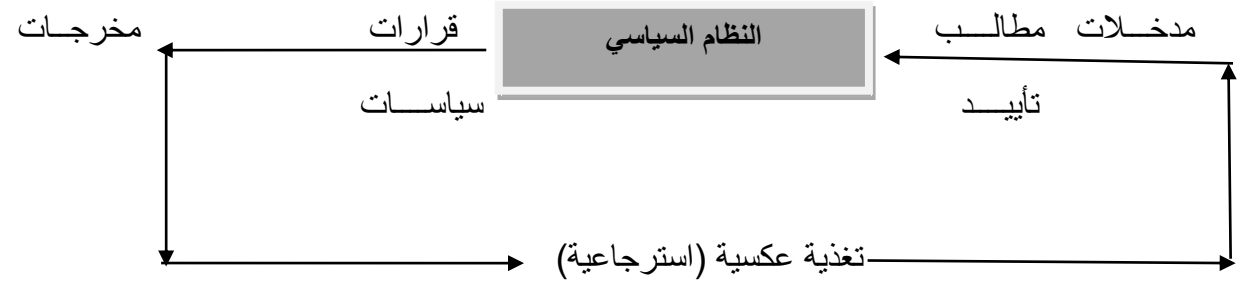

المصدر: كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة، 2006،ص. 36.

فالمدخلات تشير إلى تأثير البيئة على النظام، وتنقسم إلى المطالب والتأييد ويقصد بالمطالب هي ما تريده البيئة من النظام، بحيث يتعين عليه في سبيل الحفاظ على وجوده أن يستقبل المطالب ويستجيب لها بشكل مرضي من وجهة نظر أصحابها، كما تقدم إلى النظام تأييدا يساعده على الاستجابة للنظام. أما المخرجات فيقصد بها تأثيرات النظام على البيئة، وهي بمثابة القرارات والسياسات التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب. أما بالنسبة للتغذية الاسترجاعية (العكسية) فهي عملية تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله، أي نتائج قراراته وسياساته، وهذه النتائج تولد مدخلات جديدة في صورة مطالب أو تأييد، فالتغذية العكسية تكفل للنظام نوعا من الحركية.[3]

6. استخدامات الاقتراب النظمي

يستخدم الاقتراب النظمي في دراسة النظم السياسية، والمؤسسات السياسية المختلفة، والبرلمانات والأحزاب والجماعات وفي صناعة القرارات، كما يستخدم كذلك في دراسة السياسة الخارجية والمنظمات الدولية والنظم الإقليمية.[4]

[1] رملي مخلوف، المرجع السابق، ص. 51.
[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 35.
[3] نفس المرجع، ص.36.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص.143.

كما تتجلى مظاهر تطبيق اقتراب تحليل النظم على المستوى الدولي إلى أن كل نظام دولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها سواء كانت داخلية أو خارجية إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي، وبالتالي فإن تحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط به هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي واستقراره يمكن التعرف على جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته.[1]

1. الانتقادات الموجهة للاقتراب النظمي

إنه وعلى الرغم من الاسهامات المتعددة للاقتراب النظمي في تطوير الدراسات السياسية إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:[2]

- المحافظة والتحيز للوضع القائم وإعطاء قيمة كبيرة جدا للاستقرار، حيث أن الاستقرار يمثل قيمة عليا تتحكم في سلوك النظام وهو غايته المنشودة، وعليه فإن معظم الدراسات التي استخدمت اقتراب النظم انتهت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للوضع.

- لا يولي اهتمام للتغيير الثوري بما يعنيه من تحول جذري شامل للنظام السياسي، بحيث ينصب اهتمامه على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطويره، فهو يعمل على الكشف عن عوامل الاستمرار والاستقرار في النظام دون قيامه بتفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة.

- النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما أنه يميل إلى التجريد والعمومية.

- تجاهل التاريخ علما بأن الظاهرة السياسية ليست مقطوعة الصلة بالماضي.

- جعل عملية التحويل التي يقوم بها النظام عملية محايدة، فالمدخلات تأتي دائما من البيئة وأن النظام يقوم فقط بتحويلها إلى مخرجات دونما تدخل.[3]

وقد حاول بعض الكُتاب مناقشة شكل نموذج النظام الذي طرحه ديفيد ايستون في صيغته الأولية، والذي يشير فيه إلى أن السياسة في مجتمع ما تعمل بنفس النظام البيولوجي حيث النظام متكامل وعلى درجة من التعقيد للكائن الحي، واستبعاد أي نظام فرعي يعرض حياة النظام وبقائه للخطر، ويفترض أن المطالب يشعر بها صانعوا القرارات الحكومية الذين يدخلونها في اعتبارهم عند اتخاذ القرارات، وتُلقي هذه القرارات بتأثيراتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تحظى بميل وتعاطف المواطنين، ويعبر هؤلاء المواطنين عن مطالبهم من جديد، ولهذه التغذية الرجعية أهمية محورية لأنها ترتبط بالنظام وقد تُوجهه لتعديل قراراته وسياساته المبكرة، والسؤال المطروح هنا: هل ينطبق نموذج النظم في كل الحالات؟ أم أنه يفشل أحيانا في ظل نظم غيرديمقراطية؟. إن هذه الانتقادات موجهة بشكل خاص إلى المفهوم الغامض لعملية التحويل أو التفاعل داخل النظام، أو ما يعرف بالصندوق الأسود، إذ تقود هذه الانتقادات البعض من الكُتاب إلى محاولة تعديل لنموذج النظام الذي طرحه ديفيد ايستون، لتعكس واقعا أفضل وذلك من خلال وضع عملية التحويل للحكومة في البداية وليس المواطنون وما

[1] رملي مخلوف، المرجع السابق، ص. 53.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص.143.
[3] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص. 265.

يمثلونه من مطالب وتأييد، فقد لا يكون واقعيا في كل الحالات أن يبدأ النموذج بحركة وتفاعل المواطنين ثم يقوم الزعماء بالاستجابة، إن هذا النموذج المعدل يفيد في الملائمة مع الحقيقة المتغيرة دائما.[1]

الشكل رقم (04):النموذج المعدل للنظام السياسي

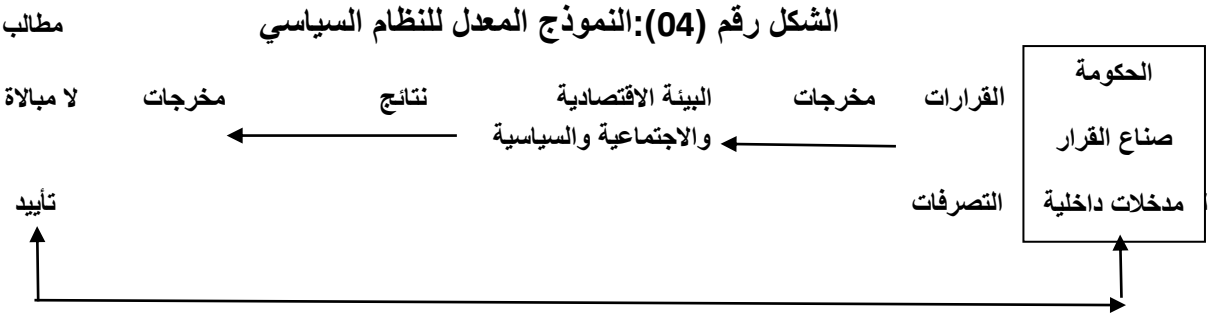

المصدر: عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 167.

ثانيا: الاقتراب البنائي الوظيفي

تعود فكرة الوظيفية إلى العلوم البيولوجية والتي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ثم انتقلت إلى الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية ليلتقطها بعد ذلك علماء السياسة لتكييفها مع طبيعة الدراسات السياسية. فقد ناظر علماء الأنثروبولوجيا ومن بعدهم علماء الاجتماع المجتمعات بالكائنات الحية (العضوية)، وقد أدت المناظرة بكل من الباحثين **"أوغست كونت"** و**"هربرت سبنسر"** إلى المناظرة الحرفية بين الكائن الحي والمجتمع، حيث تم تشبيه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوه وتعقده ثم اضمحلاله، إذ أن المجتمعات يكبر حجمها وتزداد تعقيدا في نظمها ومؤسساتها وما يحدث فيها من عمليات اجتماعية. كما قد استخدم الوظيفيون العضويون مفهوم البناء على اعتبار أن المجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء مترابطة ومتساندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن. واستخدم الوظيفيون كذلك مفهوم التوازن الذي نقلوه من الكائن الحي، بحيث أن جسم الإنسان يستطيع المحافظة على توازنه بواسطة عمليات أعضاءه الخاصة بذلك، وكذلك فالمجتمع يمكنه المحافظة على توزانه بواسطة من خلال وظائف محددة لذلك، فالتوازن يعني التنظيم التلقائي لعناصر الجسم، والمجتمع يؤدي هذه الوظيفة من خلال عملية الأخذ والعطاء.[2]

وتعتبر البنائية الوظيفية من أهم وأكثر الأطر الفكرية انتشارا في مجال فهم وتفسير الواقع الاجتماعي، وهو ينتمي في الأساس إلى علم الأحياء، ثم دخل دائرة العلوم الاجتماعية على يد **"راد كليف براون"** و **"مالينوفسكي"**، إلا أن عالم الاجتماع الأمريكي **"تالكوت بارسونز"** هو الذي صاغ إطارا وظيفيا لدراسة المجتمع البشري، وتحت تأثير **"بارسونز"** وغيره انطلق بعض علماء السياسة وفي مقدمتهم **"جابرييل ألموند"** يطرحون إطارا وظيفيا لمعالجة النظم السياسية.[3]

1. تعريف الوظيفية

الوظيفية عبارة عن وصف لاتجاه نظري كبير في علم الاجتماع، يقوم على تحليل الظواهر الاجتماعية من خلال وظائفها. وقد قدم العلماء عدة تعاريف لمصطلح الوظيفية نذكر منها ما يلي:[4]

يرى الباحث **هوراس كالن Horace Kallen** أن "المعاني المحددة للوظيفية هي: الانتقال والأنماط الديناميكية والعمليات والنمو والامتداد والانبثاق".

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 167.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 171.
[3] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 37.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 191.

في حين يرى الباحث **ألفن جولدنر Alven Gouldner** أن "الاتجاه الوظيفي يمكننا من تبصر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية، فإذا كانت العلاقة السببية تجيب عن (لماذا؟)، فإن الاتجاه الوظيفي يجيب عن (ما الداعي؟)، وعلى الرغم من أن الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكلها بدقة، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من أجله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دورا ملحوظا في بقاءها".

أما الباحث **روبرت ميرتون Robert Merton** فيرى أن الوظيفية: "تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين".

فالوظيفية تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولا بد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي وهذا لكيلا يختل النظام الكلي.

كما تؤكد الوظيفية على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية للحفاظ على النظام الكلي، إذ يتحقق التكامل داخل النظام الكلي عبر عملية التنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية.

وقد مثلت الوظيفية إجابة على مشكلة واجهها الأنثروبولوجيون في القرن التاسع عشر، وهي كيفية فهم التعدد والتنوع في العادات والسلوكيات في مختلف المجتمعات البشرية التي تعاملوا معها، فقد نظر البعض منهم إلى أن هذه العادات والسلوكيات هي عيوب ولعنات أصابت هذه المجتمعات، في حين نظر آخرون من ناحية أصول هذه العادات التاريخية وتطورها، أما الفريق الثالث فقد نظر من زاوية آثارها في الممارسة على أعضاء المجتمع ككل، فبما أنه يمكن اكتشاف العادات المتشابهة في مجتمعات مختلفة، رأى هذا الفريق أنه من المفيد مقارنة الممارسات وآثارها ومن ثم الوصول إلى اكتشاف ما يشبه القوانين العامة والتي تكون صالحة لبناء قوانين علم المجتمع، وقد عرف هذا الفريق الثالث بالوظيفي.[1]

فالوظيفية تعني تحليل عدة حالات وبناء الملاحظات ثم تفسير الظواهر بصورة محددة، وعند محاولة تفسير ظاهرة اجتماعية يجب البحث بشكل خاص عن العلة الفاعلة التي كونتها والوظيفة التي تؤديها، وباختصار فإن الاقتراب الوظيفي يركز على دراسة وظائف النظام السياسي التي تؤدي إلى بقاءه وتماسكه.[2]

2. خصائص الاقتراب الوظيفي

يتميز الاقتراب الوظيفي بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[3]

- يستند الاقتراب الوظيفي في مهمته التنظيمية إلى فكرة الكل الذي يتكون من أجزاء يؤدي كل جزء منها دوره، ويعتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء الأخرى.
- يستند الاقتراب الوظيفي إلى سعي الأجزاء المتجانسة وظيفيا نحو تحقيق التوازن التلائمي المتبادل بين الأجزاء التي يشكلها الكل، مما يعني أن الاقتراب الوظيفي وسيلة للمحافظة على تماسك النسق الاجتماعي وتوازنه، بمعنى المحافظة على البناء المتكامل للمجتمع ككل نسقي، وذلك عن طريق قيام كل مؤسسات المجتمع بوظائفها كوظيفة التكيف التي يقوم بها النسق الفرعي الاقتصادي، ووظيفة التكامل التي تقوم بها المؤسسات التربوية والدينية للمجتمع، ووظيفة المحافظة على التمط الذي تقوم به المؤسسات الثقافية والأسرة ووسائل الإعلام.

---

[1] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص. 269.
[2] محمد جمال الدين العلوي، المرجع السابق، ص. 15.
[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص ص. (224- 225).

- يعتمد الاقتراب الوظيفي في البحوث السياسية على دراسة وتحليل وظائف النظام السياسي، فقد جاء لتغطية النقص المنهجي المتمثل في وظيفة الظوهر السياسية.

3. مقولات الاقتراب الوظيفي

يمكن تحديد المقولات التي يقوم عليها التحليل الوظيفي في النقاط التالية:[1]

- إن جوهر التفسير الوظيفي هو دراسة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام موضوع البحث، حيث أن النظام السياسي هو بمثابة نسق يضم بدوره أنساقا فرعية يؤدي كل منها وظيفة أو أكثر، تتساند هذه الأنساق وظيفيا من أجل الحفاظ على توازن النسق الأم.
- إن النظام السياسي ينزع دوما نحو التوازن والاستقرار وذلك عن طريق آليات التكيف المتأصلة فيه، فإذا حدث تغير بأحد أنساقه أو كان أداءه غير وظيفي انتابته حالة من الاختلال فيسعى للفكاك منها والعودة إلى نقطة التوازن سواء بتعديل نمط أداءه أو الاستعانة بآلياته التنظيمية.
- إن التغير السياسي عند الوظيفيين من طبيعة تدريجية ومرادف للتأقلم، فهو ليس تغيرا ثوريا، كما أن مصدره ليس الحركات الجماهيرية وإنما التجديد من قبل البعض داخل المجتمع.
- إن بقاء النظام يعتمد على رضاء قيمي، بمعنى قبول وتمسك غالبية أعضاءه بمجموعة من المبادئ والقيم.
- إن وجود واستمرار أي نسق فرعي دليل على أنه نافع وظيفيا، وهو ما يعرف بفكرة اللزومية الوظيفية، فالفساد نسق فرعي وظيفي إذ يساهم في استقرار النظام، ونفس الشيء يقال بالنسبة للسلبية السياسية.

4. الاقتراب البنائي الوظيفي لدى جابرييل ألموند

يعد **جابرييل ألموند Gabriel Almond** رائد البنائية الوظيفية في علم السياسة، ففي عام 1956 نشر أول مقال له بعنوان "النظم السياسية المقارنة"، وقد كان متأثرا في ذلك بكتاب "النظام السياسي" لـ"ديفيد استون"، بالإضافة إلى استخدام مفاهيم الوظيفية لدى "تالكوت بارسونز" كمفهوم البنية والوظيفة وغيرهما، وفي عام 1960 نشر كل من "جابرييل ألموند" و "كولمان" كتابهما بعنوان "السياسة في البلدان النامية" والذي ركزا فيه على الأبنية والوظائف وتجنبا التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق التي تتجه إلى تغييرات عميقة وشاملة (مناطق العالم النامي)، كما استخدم الكاتبان مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلا من المؤسسات.[2]

وقد ركز "جابرييل ألموند" على ثلاثة متغيرات أساسية هي:[3]

أ. **البنية:** والتي تشير إلى الأنشطة القابلة للمحافظة التي تشكل النظام السياسي، وهي أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار، كما تشير البنية إلى مجموعة أو فئة من الأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة وتتناسق الأدوار وتتكامل فتشكل بنية.

ب. **النظام السياسي:** ويشير إلى كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه.

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 38.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 174.
[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ت. **الوظيفية:** وهي مجموعة الأنشطة الضرورية أي التي يعد إنجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ككل، وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها.

5. وظائف النظم السياسية

يرى **"جابرييل ألموند"** أن الوظائف التي تؤديها النظم السياسية تكاد تكون متشابهة، على الرغم من اختلاف البنى التي تباشرها، لذا فإن النظام السياسي هو مجمل التفاعلات التي تتعلق بوظيفتي التكامل والتكيف عن طريق الاستعمال الفعلي للإكراه المادي المشروع أو التهديد بإستعماله.[1]

وقد قام كل من **"جابرييل ألموند"** و**"كولمان"** سنة 1966 بتأليف كتاب جديد بعنوان "السياسة المقارنة"، وفيه نظر "غابرييل ألموند" إلى وظائف النظم السياسية عبر ثلاث مستويات وهي:[2]

أ. **المستوى الأول:** ويتمثل في وظائف التحويل وتضم التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والاتصال السياسي، وصنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتقاضي بموجب القاعدة.

ب. **المستوى الثاني:** ويشير إلى عمل النظام السياسي كفرد قائم بذاته في بيئته، ويشير إلى أداء النظام السياسي تبعا لقدراته.

ت. **المستوى الثالث:** ويشير إلى الطريقة التي تبقى بها النظم وتتكيف مع ضغوط التغير عبر فترة من الزمن، وتشمل وظائف الحفاظ على النظام، والتكيف، التجنيد السياسي والتنشئة السياسية.

ويرى الباحث **محمد شلبي** أنه من أجل معالجة وظائف النظام السياسي لا بد من تتبع الترتيب التالي:[3]

أ. المستوى الأول: قدرات النظام السياسي

حدد المفكر **جابرييل ألموند** مجموعة من القدرات السياسية وتختلف هذه القدرات وتتفاوت من حيث الكفاءة والفعالية من نظام سياسي لآخر ومن وقت لآخر، وتتمثل هذه القدرات في الآتي:[4]

أ.1. **القدرة الاستخراجية:** تشير إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له في كل من البيئة المحلية والدولية، ويتوقف ذلك على حجم الموارد البشرية والمادية والمعنوية (التأييد) التي يتمتع بها النظام السياسي.

أ.2. **القدرة التنظيمية:** وتعني مدى نجاح النظام السياسي في التنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذلك مدى قدرة النظام السياسي على التغلغل في بيئة الدولة وفرض نفوذه وهيبته، مما يعني عمل النظام السياسي ونشاطه على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.

أ.3. **القدرة التوزيعية:** وتعني توزيع القيم والموارد والمنافع وغيرها بين الأفراد والجماعات، ويمكن أن تقاس هذه القدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الوافدة.

أ.4. **القدرة الرمزية:** وتتمثل القدرة الرمزية فيما تمثله الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم لبعث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائه للنظام.

---

[1] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 69.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 176.
[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[4] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 170.

أ.5. القدرة الاستجابية: وتتمثل في قدرة النظام السياسي في الرد على الطلبات الآتية من البيئة الداخلية أو الخارجية.

ب. المستوى الثاني: وظائف التحويل

وتشمل وظائف التحويل الوظائف التالية:[1]

ب.1. التعبير عن المصلحة: وتشير إلى العملية التي يبرز بها الأفراد والجماعات مطالبهم لصانعي القرار السياسي، ويتم ذلك عبر أبنية مختلفة وبوسائل متعددة مثل التظاهرات والبيانات، وعدم وجود قنواتالتعبير يؤدي إلى العنف من جانب الجماهير أو القمع من طرف النخبة. إن التعبير عن المصلحة يمكن أن يفيد في تكثيف حدة الصراع أو في تسويته أو إضعافه. وتنصب هذه العملية على نوعية الأبنية التي تؤدي وظيفة التعبير عن المصالح، ومجموعة القنوات التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب، وأساليب التعبير عن المصالح وآثار التحديث في التعبير عن المصالح، ومن هذه الجماعات هناك النقابات، جماعات المصلحة، ووسائل الاتصال والأحزاب السياسية.

ب.2. تجميع المصلحة: إن وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة يسميها " غابرييل ألموند" بتجميع المصلحة، فعندما يتلقى مؤتمر الحزب السياسي الشكاوى والمطالب من نقابات العمال ومنظمات الأعمال، سيحاول التوصل إلى تسوية هذه المصالح المتصارعة في شكل معين من اقتراح سياسة، ويختلف أداء هذه الوظيفة من نظام إلى آخر، وتلعب الأحزاب السياسية والبيروقراطية دورا أساسيا في أداء وظيفة تجميع المصلحة.

ب.3. الوظائف الحكومية وأبنيتها: والتي تشمل ثلاث وظائف أساسية تتمثل في الآتي:

ب. 3. 1. وظيفة صنع القاعدة: يستخدم "جابرييل ألموند" وظيفة صنع القاعدة بديلا لمصطلح التشريع، فالتشريع يرتبط بالسلطة التشريعية بينما وظيفة صنع القاعدة أوسع من ذلك، إذ يمكن أن تتسع وتشمل أبنية عديدة وقد تضيق أحيانا أخرى فتقتصر على الرئيس ومقربيه، ومن الصعب تحديد الهيئات والمؤسسات المنخرطة في هذه العملية وطرقها وأنماطها.

ب. 3. 2. وظيفة تطبيق القاعدة: والتي تتعلق بالأجهزة التنفيذية، وتزداد قدرة النظام للسيطرة على بيئته بشكل كبير كلما تضمن أبنية متمايزة ومتطورة بشكل جيد لتطبيق القاعدة، وترتبط وظيفة تطبيق القاعدة بالأجهزة البيروقراطية المختلفة، ويتوقف الأداء الفعال على نمط البيروقراطيات الموجودة.

ب.3. 3. وظيفة التقاضي بموجب القاعدة: وتتمثل في عملية التقاضي وفض النزاعات وإيقاع الجزاءات، فهي ترتبط بالنظام القضائي السائد في نظام معين.

ب.4. وظيفة الاتصال: تشير هذه الوظيفة إلى عملية انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي، وكذا انتقال المعلومات من النظام السياسي نحو البيئة عبر وسائل الاتصال المختلفة، إن أداء هذه الوظيفة يمكن أن يعرقل أو يساعد على تنمية الأنشطة الأخرى للنظام، فالقرار الرشيد يعتمد إلى حد كبير على المعلومات الصحيحة، وعلى نقل الرسائل بشكل ناجح إلى أجهزة إتخاذ القرارات.

ت. المستوى الثالث: وظائف الحفاظ على النمو والتكيف

تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدوارا كبيرة في عملية ترسيخ المعتقدات المشتركة عن السياسة، وقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية، كما أنها تساعد على عملية التحديث، وعلى الاندماج وتذويب الفوارق المتعلقة بالعادات والتقاليد، كما تلعب الأحزاب السياسية والجماعات وقادة الرأي دورا في تطور

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. ص (177- 179).

ثقافة سياسية مستقرة وموحدة بسبب اتصالها بالمواطن بشكل مباشر. وكذلك تجنيد الموظفين والجيش والدبلوماسيين وتدريب الإطارات لإستمرار النظام.

الشكل رقم (05): النظام السياسي ومستويات الوظائف لدى جابرييل ألموند

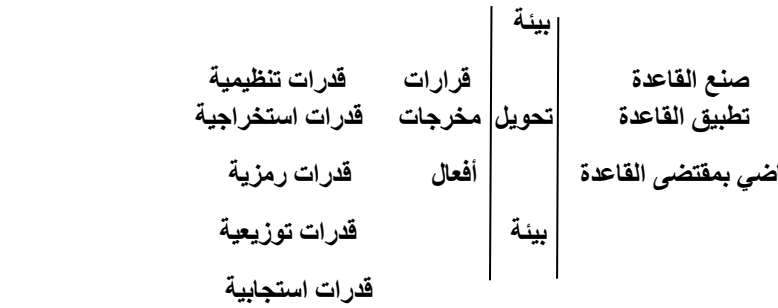

المصدر: عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 167.

6. الانتقادات الموجهة للبنائية الوظيفية

واجهت البنائية الوظيفية مجموعة من الانتقادات نذكر منها ما يلي:[1]

- تركيزه على وظائف النظام السياسي وإهماله أو إغفاله عملية التغيير أو كيفية حدوثه.
- تجاهل دورالنخبة في عملية التحليل.
- اقتراب محافظ همه المحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط.[2]
- سيطرة الأيديولوجية الليبيرالية على فكر "جابرييل ألموند" ونموذجه خصوصا الديمقراطية الأنجلوسكسونية والديمقراطية هي النموذج المعيار.
- تشبيه النظام السياسي الاجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي.
- إهمال القيادة في عملية التحليل.
- إن التحليل الوظيفي متهم بأنه غائي أو موجه نحو هدف أساسي هو استمرار الأمر الواقع، ومع التحيز لصالح الاستقرار.[3]
- إن مفهوم الاتفاق أو الرضا القيمي لا وجود له في بلدان العالم الثالث التي تشهد تباينا كبيرا في القيم بين القلة الموسرة والكثرة الفقيرة.
- إن ظواهر مثل الفساد والسلبية تعرض الاستقرار السياسي للخطر على المدى البعيد على الأقل وتعرقل مسيرة التقدم.
- ينفي أنصار الاقتراب الوظيفي فكرة وجود الصراع في المجتمع، بحيث يرون أن غاية كل جزء من أجزاء المجتمع هي المحافظة على استمرار وبقاء النظام القائم.[4]
- إن المماثلة أو المناظرة بين المجتمع والكائن العضوي الحي عاجزة عن تزويدنا بتفسيرات صادقة عن الحياة الاجتماعية نظرا للاختلاف الموجود بينهما كميا وكيفيا، فالمجتمع يخضع لتغييرات

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 171.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 180.
[3] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 40
[4] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص ص. (230- 232).

مستمرة تؤدي إلى تطوره على نحو لا يحدث بالنسبة للكائن الحي، فمن الصعب الحديث بشكل دقيق عن الوظائف المرضية للكائنات الحية أوعن الخلل الوظيفي بالنسبة للمجتمع.

- إن كل جزء من أجزاء النظام السياسي ككل يقوم بوظائف معينة، لكن هذا لا يعني بأن هذه الأجزاء دائما ما تؤدي دورها الوظيفي على أكمل وجه.
- لم يتمكن الاقتراب الوظيفي من تفسير المتغيرات وأسبابها.

ثالثا: اقتراب الجماعة

يعتبر "**أرثر بنتلي**" أول من عرض لتحليل الجماعة في كتابه المعنون بـ "عملية الحكم" الصادر سنة 1908، وتبعا لـ "أرثر بنتلي" فإنه يمكن أن تمثل الجماعة الأساس لنظرية عامة في السياسة مادامت كل الأنشطة السياسية أنشطة جماعات، وما دامت لا توجد ظواهر غير الجماعات، فالتركيز على الجماعة يحقق مزية الابتعاد بالبحوث السياسية عن الأفكار المجردة أو القوى غير المرئية كالسيادة والدولة.[1]

إن اقتراب الجماعة أحدث تحولا كبيرا في منظور علم السياسة، فقد حول اهتمامه من التركيزعلى الأبنية والمؤسسات الرسمية إلى العمليات والنشاطات والتفاعلات، بمعنى الانتقال من الدراسة الجامدة السكونية إلى ديناميات الحياة السياسية، كما أنه نقل محور اهتمام علماء السياسة من تركيزهم على الدولة (قضايا واسعة) إلى الجماعة (قضايا أصغر)، ولكنه وسع من مجال علم السياسة.[2]

ويركز اقتراب الجماعة على دراسة الجماعة باعتبارها مجموعة من الأفراد التي تتفاعل فيما بينها بغية تحقيق أهداف سياسية مشتركة، ويعد النظام السياسي شبكة من الجماعات تتفاعل فيما بينها، وهذا التفاعل عبارة عن ضغوط وضغوط مضادة، مما يحدد حالة النظام السياسي ، ومن ثم فإن الصراع بين هذه الجماعات هو الذي يقرر من الذي يحكم.[3]

ينظر أنصار اقتراب الجماعة إلى النظام السياسي على أنه شبكة ضخمة من الجماعات التي تتفاعل مع بعضها البعض على نحو مستمر، إذ تأخذ هذه التفاعلات شكل الضغوط والضغوط المضادة. وتحدد محصلة هذه التفاعلات (الضغوط والضغوط المضادة) حالة النظام السياسي في لحظة زمنية معينة محصلة عملية التنافس بين الجماعات المختلفة في النظام السياسي، وبالتالي فإن تشكيل الجماعات يترتب عليه تغيراً في شكل وطبيعة النظام السياسي، أي أن تشكيل الجماعات في أي مجتمع سيكون بمثابة المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي باعتباره المتغير التابع، والذي يتحدد بتشكيل الجماعات ويتأثر به، أي أنَّ أي تغير في النظام السياسي هو نتاج التغير في تشكيل الجماعات في المجتمع.[4]

1. تعريف الجماعة

إنه وبالنظر إلى الحقول الاجتماعية التي طورت الدراسات حول موضوع الجماعة، فإننا نجد الكثير من التعريفات التي قدمت لمصطلح الجماعة والتي سيتم عرض أبرزها فيما يلي: **تعرف الجماعة** على أنها نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضاءها. إذ تعيش هذه الجماعة في بيئة تتفاعل معها أخذا وعطاءا، وتتبادل معها التأثير، ويتوقف تحول الجماعة إلى مؤسسة على البيئة الاجتماعية السائدة، كما تتأثر البيئة الاجتماعية كذلك بميلاد الجماعات وتنظيمها.[5]

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 31.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 195.
[3] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 75.
[4] الموسوعة السياسية: "اقتراب الجماعة – Group Theory-Group Approach"، على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/13، الساعة: 06:51.
[5] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 196.

ويعرف الباحث **أرثر بنتلي Arther Bentley**الجماعة بأنها: " قطاع معين من رجال المجتمع لا يأخذ صفة الانفصال عن الجماهير، ولكن عن نشاطها، فهي جماهير تنوي التحرك نحو نشاط محدد".[1]

أما الباحث **أرنولد جرين A. Green** فيرى أن الجماعة هي : " عبارة عن تجمع من الأفراد التي تدوم زمنيا، ولها مصالح مشتركة، وتعتمد على عنصر التنظيم، بمعنى أن بعض الأفراد يقودون والآخرون يتبعونهم، كما أنهم يخضعون لمجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات الدائمة بينهم".[2]

في حين يعرفها الباحث **ألبيون سمول Albion Small** بأنها: "مجموعة من الأفراد صغيرة كانت أو كبيرة اكتشفوا وجود علاقات بينهم".[3]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **ديفيد ترومان** والذي يرى أن الجماعة هي: " مجموعة من الأفراد لها بعض الخصائص المشتركة".[4]

فالجماعة هي تلك الفئة من المجتمع التي تسعى إلى التأثير في الطبقة الحاكمة، والتي تتشكل على أساس المنفعة الخاصة وجمع الثروات واكتساب وسائل النفوذ، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم، فوجود قنوات مشتركة للاتصال الرسمي وغير الرسمي بين هذه الجماعات وبين راسمي السياسات العامة، يعتبر مسألة أساسية لإيصال مطالبهم بالسرعة والكيفية المطلوبتين، وإقناعهم بضرورتها وأهميتها من أجل إدراجها ضمن مشاريع ولوائح السياسات العامة.[5]

2. خصائص الجماعة

هناك مجموعة من الخصائص تميز أي جماعة بشرية يمكن تعدادها في النقاط التالية:[6]

أ. **العلاقات الاجتماعية:** إن وجود وحدات اجتماعية مكونة من عدد معين من الأفراد يؤدي إلى بناء علاقات اجتماعية تربط فيما بين أجزاء هذه الوحدة، وتبنى هذه العلاقات عن طريق التفاعل المباشر وغير المباشر بين الأفراد.

ب. **قواعد السلوك:** تضع الجماعة مجموعة من قواعد السلوك لتضبط حركة أفرادها من خلال تحديد الواجبات والحقوق وضبط الأهداف والمهام وتدقيق طبيعة الجماعة.

ت. **الأدوار:** إذ أن لكل عضو في الجماعة دور خاص به، أي أنه لا مكان للعناصر الشرفية داخل الجماعة.

ث. **القيم:** مما لا شك فيه أن أي جماعة لها مجموعة من القيم والمبادئ و الأفكار والتي تكون بمثابة الموجه لحركة الجماعة والمحدد لطبيعة مهمتها وطبيعة الأفراد الذين ينضمون إليها.

ج. **العواطف:** يتكون لدى الأفراد داخل الجماعة شعور إتجاه بعضهم البعض وإتجاه ما يجري في الجماعة من أحداث، كالشعور بالحب والكره والنفور والعداء والصداقة والغضب والحسد والترابط والإعجاب.

---

[1] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص. 238.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 163.
[3] نفس المرجع، ص. 164.
[4] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص. 239.
[5] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 230.
[6] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 164.

3. تصنيف الجماعات

تتنوع الجماعات فمنها جماعات تقليدية تقوم على علاقات الدم والقرابة، أو المصالح والأفكار أو الهدف الواحد، كما أنها قد تأخذ شكل جماعات مصالح متعرف بها، وقد تكون مجرد جماعات فرعية أو مجموعة من ذوي الاتجاهات السياسية المحددة داخل الجيش مثلا، أو في إطار حزب سياسي أو مجتمع محلي، بحيث أن الانتماء الأيديولوجي يعد من المحددات الأساسية للجماعات، بالإضافة إلى الانتماءات العرقية والطبقية واللغوية والطائفية، فضلا عن المهنية والعمالية.[1]

وتتعدد تصنيفات الجماعة بتعدد المصنفين ونظرتهم إلى خصائص الجماعات، فهناك من صنفها على أساس قرب الفرد من الجماعة، وهناك من صنفها على أساس الأمد، وهناك من صنفها على أساس التنظيم، وفيما يلي سنتطرق إلى أبرز التصنيفات للجماعة وهي كالتالي:[2]

أ. **تصنيف "جابرييل ألموند":** لقد صنف "غابرييل ألموند" الجماعات إلى أربعة أصناف وهي:

أ.1. جماعات المصلحة غير الترابطية: يشير هذا الصنف إلى جماعات القرابة والجماعات العرقية والمحلية والقائمة على المكانة والطبقة، والتي تقوم بالتعبير عن مصالحها بشكل دوري من خلال الأفراد أو العائلة أو الرؤساء الدينيين، وما يميز هذا النمط من الجماعات هو غياب الاجراء التنظيمي لترسيخ طبيعة وأساليب التعبير وكذا الافتقار إلى الاستمرارية في البنية الداخلية.

أ.2. جماعات المصلحة المؤسسية: تتواجد هذه الجماعات داخل تنظيمات كالأحزاب السياسية والهيئات التشريعية والجيوش والبيروقراطيات والكنائس، فهي تنظيمات رسمية تتشكل من أفراد يعملون بشكل حرفي، كما أنها تعبر عن المصالح وتستهدف وضع السياسات العامة وتنفيذها.

أ.3. جماعات المصلحة الترابطية: وهي الجماعات التي تقوم على الترابط الاختياري بهدف التعبير عن مصالح أعضاءها والدفاع عنها، مثل: النقابات والاتحادات المختلفة.

أ.4. جماعات المصلحة المفتقرة إلى المعايير: وتعني الجماعات التي يفتقر أعضاءها إلى معايير تضبط سلوكهم، أي أنها بنى تفتقد المعايير القيمية، كما تفتقر إلى التنظيم، وغالبا ما يتصرف أعضاءها بشكل فردي، كما أنهم في كثير من الأحيان ما يلجؤون إلى العنف للتعبير عن حاجاتهم بسبب الحرمان والإقصاء.

ب. **تصنيف زمني:** وفيه يتم تصنيف الجماعات على أساس الاستمرار والدوام أو الظهور ثم الاختفاء، ويتضمن الأنواع التالية:

ب.1. جماعات مصلحة دائمة: وهي الجماعات التي ارتضى لها أصحابها الدوام والاستمرار حتى وإن اختفى مؤسسوها.

ب.2. جماعات مصلحة مؤقتة: تظهر بظهور الحاجة إليها وتختفي باختفاءها.

ت. **تصنيف جغرافي:** وفيه يتم تصنيف الجماعات على أساس الوجود الجغرافي والاهتمام الجغرافي كذلك، ويتضمن هذا التصنيف ما يلي:

ت.1. جماعات مصلحة محلية: وهي الجماعات التي تهتم بالشؤون المحلية وضمن الرقعة المتواجدة فيها.

ت.2. جماعات مصلحة وطنية: وهي الجماعات التي تهتم بكل قضايا التراب الوطني.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 215.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص. (202- 204).

ت.3. جماعات مصلحة دولية: وهي الجماعات التي يتعدى اهتمامها التراب الوطني إلى غيره.

ث. تصنيف "ترومان": لقد صنف "ترومان" الجماعات كما يلي:

ث.1. جماعات فئوية: وهي مجموعة من الشعب يشترك في بعض السمات العامة، تلك السمة لا تكون أكثر من سمة ديموغرافية أو خاصية مادية، كالشعب الذي يتميز بمستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع كجماعة، ويصنف الناس على أساس لون أعينهم وغيرها.

ث.2. جماعات تفاعلية: وتتمثل في تلك المجموعات من الناس الذين يلتقون معا لإشتراكهم في سمة معينة، ولكنهم لا يمتلكون بناءا منظما رسميا.

ث.3. الجماعات المؤسسية: وهي الجماعات التي تتميز ببناء رسمي منظم، وتتراوح الجماعات التنظيمية من العائلات إلى السلطات التشريعية إلى منظمة الأمم المتحدة.

ث.4. الجماعات المحتملة: وتتمثل في مجموعة من الأفراد يشتركون في سمة معينة، قد يتفاعل هؤلاء الأفراد وينتظمون في بعض الأوقات، على الرغم من أن الجماعة المحتملة لا توجد في زمن من الوقت المحدد، مثل: مجموعة المستهلكين الذي يشكلون جماعات محتملة.

4. وظائف الجماعات

تقوم الجماعات بالعديد من الوظائف نذكر أهمها في الآتي: [1]

أ. الوظيفة الاتصالية Communicative Function

تعتبر جماعات المصالح حلقة وصل أساسية بين قمة النظام السياسي وقاعدته، والذي يساعدها على أداء هذه الوظيفة هو اتصالها الدائم بالقيادة السياسية والحكومة وبأفراد جماعاتها، وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي، وتؤدي الجماعات دورها الاتصالي من خلال عدة أساليب محورها التأثير في القيادة والحكومة وفي الرأي العام.

ب. الوظيفة التعبيرية Articulative Function

تقوم جماعات المصالح بالتعبير عن مطالب ومصالح معينة، وهي لا تعبر عن المصالح الضيقة فقط بل تتعدى ذلك لتشمل التعبير عن مطالب ومبادئ قومية كتلك المتعلقة بالديمقراطية، وتعمل على التعبير عن مصالحها بمختلف الوسائل السلمية وحتى وسائل العنف، ولا بد من التأكيد على أن النظام السياسي الحريص على الاستمرار والتمتع بالشرعية أن يستجيب لمطالب هذه الجماعات بحسب قدراته وبما يتناسب مع طبيعتها، وذلك من خلال إصدار ما يلزم من قوانين وسياسات لتحقيقها ومتابعة تنفيذها.

ت. الوظيفة التجميعية Aggregative Function

نظرا للترابط الوثيق بين مختلف جماعات الضغط والمصالح والهيئات الحكومية المركزية والمحلية، وبحكم تغلغلها إلى مختلف الأنشطة، فإنها تتولى عملية تلقي المطالب الخاصة بأعضاء الجماعات على نطاق واسع، بالإضافة إلى أنها تقوم بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن استقبالها للمطالب، فهي تمتلك اليد العليا لإقرار أهداف معينة أو إهمال أهداف أخرى في المجتمع، بمعنى أنها تمارس وظيفة تجميع المصالح ووظيفة حل وتسوية الصراع في نفس الوقت.

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (235- 236).

ث. التعبئة والتجنيد السياسي Function Political Mobilization

تشكل جماعات المصالح في بعض الدول قناة أساسية لعملية التجنيد السياسي، بحيث أنه في بعض دول الجنوب يتم اختيار قادة بعض هذه الجماعات أوعناصر بارزة فيها من جانب القيادات الحاكمة لشغل مناصب مهمة في السلطة، سواء بغرض الاستفادة من كفاءتها أو بغرض استمالتهم وصرفهم عن المعارضة، كما أن العمل في قيادة هذه الجماعات (خاصة في الدول التي تتبنى التعددية الحزبية وتجرى فيها انتخابات تنافسية حرة) يشكل وسيلة لقادتها لغرض إكتساب الخبرة السياسية والتنظيمية، والتي تتيح لهم في المستقبل خوض تجربة الترشح في الانتخابات كمستقلين أو كحزبيين، ولاحقا قد يشكلون أحزابا جديدة بقيادتهم ويشاركون في السلطة.

5. العوامل المؤثرة في تماسك الجماعة

هناك جملة من العوامل التي تؤثر في تماسك الجماعة نذكر منها العناصر التالية:[1]

أ. **حجم الجماعة:** إن حجم الجماعة يؤثر في تماسك الجماعة تأثيرا طرديا، فكلما كان حجم الجماعة صغيرا كانت هناك فرصا أكثر للاتصال والالتقاء والتمازج بين العواطف والأرواح، إذ تصبح الجماعة كتلة واحدة، لكن إذا زاد حجم الجماعة زادت وتعددت العلاقات، وأصبح من الصعب الالتقاء والاتصال بين جميع وحدات الجماعة، مما يؤثر على تماسكها. كما أنه توجد داخل الجماعة الكبيرة جماعات صغيرة قد تكون على شكل جماعات صداقة أو مصالح.

ب. **اعتمادية الأعضاء:** فكلما زادت اعتمادية الأعضاء على الجماعة في تلبية رغباتهم وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم كلما ازدادت جاذبية الجماعة، ومن ثم التفاف أعضاءها حولها، أما في حالة ما كان الفرد يتعب وينفق من جهده وماله على الجماعة ثم لا يتلقى منها ما يصبو إليه من إشباع لحاجياته وتحقيق رغباته، فإن ذلك سيؤدي إلى ضعف قيمة الجماعة لديه، وبالتالي قد تظهر تصدعات داخل الجماعة.

ت. **تحقيق الأهداف:** عند إحساس الأعضاء بأن أهدافهم التي رسموها لجماعتهم تحققت أو أنها تتحقق باستمرار هدفا بعد هدف، فإن ذلك سيشعرهم بالإطمئنان لجماعتهم ويدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد، أما إذا لم يتحقق من أهدافهم شيء في كل مرة، فإن ذلك سيؤدي إلى شعورهم بالملل ومن ثم تخليهم عن الجماعة.

ث. **الوضع الاجتماعي للجماعة:** ويتعلق بطبيعة القيم والعلاقات الاجتماعية داخل الجماعة، وطبيعة القيم الاجتماعية السائدة في البيئة الخارجية، فإذا كانت إيجابية وتخدم الأفراد اجتماعيا فإن ذلك سيزيد من تماسك الجماعة، وسيكون العكس إذا كانت سلبية.

ج. **متطلبات الإدارة وضغطها:** حيث أنه إذا كان ضغط الإدارة على الجماعة كبيرا فإن ذلك يؤدي تماسك الجماعة أكثر واتحادها، حيث سيشعر أفرادها بوجود خطر خارجي يهددهم.

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص. (165- 166).

6. وسائل الجماعات

تستخدم الجماعات العديد من الوسائل بغرض تحقيق أهدافها والتي يمكن إبراز أهمها في الآتي:[1]

أ. التأثير على السلطة التشريعية والتنفيذية

تسعى جماعات المصلحة التأثير بالاتصال المباشر بأعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية بشتى الطرق مثل إرسال خطابات أو نشر مناشدات في الصحف من أجل مراعاة مطالب معينة لجماعات المصالح القائمة بالاتصال، وذلك في إتخاذ أو عدم إتخاذ أو تعديل أو وقف تنفيذ قرار ما يمس مصالح هذه الجماعات سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما تعمل جماعات المصالح على تقديم الهدايا لبعض الأعضاء أو تقديم الدعم المالي لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحي بعض الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة.

ب. التأثير على الرأي العام

تقوم جماعات المصالح بالتأثير على الرأي العام بغرض تعبئته إلى جانبها، بما يزيد من قدرتها على التأثير السياسي، ويكون ذلك من خلال استخدام مختلف وسائل الإعلام، وإصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات والمحاضرات لتشرح وجهة نظرها، فإذا تمكنت من تعبئة الرأي العام طلبت ممن تبنى أفكارها ومصالحها كتابة الرسائل والمذكرات للحكومة والبرلمان بغرض تحقيق أهدافها بشكل قانوني وإجراءات محددة.

ت. استخدام التهديد

تقوم جماعات المصالح باستخدام التهديد للضغط على السلطات الرسمية، وللتهديد عدة أشكال منها: سحب الثقة من أعضاء البرلمان، وعدم تأييد العضو الرافض في المستقبل، أو خلق التهديد بعرقلة مشاريع الحكومة، بالإضافة إلى خلق أزمات مالية واقتصادية للحكومات، كالتحريض على عدمدفع الضرائب، أو التهديد بشل المؤسسات الاقتصادية عن طريق الاضراب عن العمل، كما قد تلجأ إلى استخدام العنف في سياق ثورة أو انتفاضة شعبية ضد نظام تسلطي تآكلت شرعيته.

7. مقولات اقتراب الجماعة

يمكن تحديد المقولات التي يقوم عليها تحليل الجماعة في النقاط التالية:[2]

- إن الجماعة هي وحدة التحليل فإهتمام الباحث لا بد أن ينصب على الجماعة وليس الفرد، مادامت الجماعة تؤثر في الحياة السياسية أكثر من الفرد.
- إن النظام السياسي شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل فيما بينها باستمرار، وهذا التفاعل عبارة عن ضغوط وضغوط مضادة تحدد حالة النظام السياسي في وقت معين، والصراع بين هذه الجماعات هو الذي يحدد من يحكم، ويتوقف التغير في النظام السياسي على التغير في تكوين الجماعات.
- إن الجماعة تؤثر على اتجاهات سلوك أعضاءها، حيث أن الجماعات المرجعية كالأسرة والرفاق والمدرسة والحزب وغيرها، تغرس في عقل الفرد قيما واتجاهات وتصورات منها ما هو اجتماعي له دلالة سياسية، ومنها ما هو سياسي، ويتوقف التأثير التربوي للجماعة على درجة توحد الفرد معها، فكلما كان ارتباط الفرد قويا بالجماعة ازداد تأثيرها عليه، كما أن تأثير الجماعة على الاتجاه السياسي لأعضاءها يزداد كلما كانت لها علاقة مباشرة بالعملية السياسية.

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (237- 238).
[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (31- 32).

- إن الجماعات تمارس تأثيرا على النظام السياسي، فجماعات المصلحة هي تجمعات تطوعية منظمة تسعى إلى التأثير في السياسة العامة، والتي تتوقف فاعليتها على عدة عوامل من بينها قدرتها على النفاذ أو الوصول إلى جهاز صنع السياسة العامة، وكذا الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجمها ودرجة تماسكها ومدى اهتمام الأعضاء بقضاياهم وحجم مواردها المالية، وطبيعة القضايا العامة أو السياسات المطروحة في وقت ما.
- يرى اقتراب الجماعة أن دور الأجهزة التنفيذية والحكومية محدود أمام قوة الجماعات المصلحية والضاغطة حين تكون لديها الإمكانات والموارد، فتعمل على توظيفها للتأثير على الرأي العام، أو من أجل فرض مطالبها عبر مختلف الوسائل المشروعة، وبالتالي تصبح السياسات والقرارات متغيرا تابعا لما تفرزه وتفعله الجماعات الضاغطة.[1]
- إن عضو الجماعة يسهم في تحقيق مصلحتها العامة إذا توقع مساهمات مماثلة من الأعضاء الآخرين وإذا تعاون معهم في سبل المنفعة المشتركة فإنه يصبح أفضل حالا مما لو قرر عدم التعاون.[2]

8. استخدامات اقتراب الجماعة

يستخدم اقتراب الجماعة لدراسة سلوك الجماعات وتأثيراتها المختلفة، سواء كان بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، بالإضافة إلى تأثير الجماعات في النظام السياسي خاصة في عملية صنع القرارات، وبالتالي يقوم الباحثون باستخدام هذا الاقتراب بإعتبارهم الجماعة كوحدة للتحليل بدلا من الأفراد أو الدول، ويتتبعون أنماط التأثير التي تتركها الجماعات المتماثلة أو المختلفة بهدف التوصل إلى عملية التعميم والتي هي غاية تنشدها كل العلوم. ومن فوائد اقتراب الجماعة إضفاء الجماعة طابعا ديناميكيا على الدراسات السياسية، فقد نقلتها من مجرد الاهتمام بالأطر الهيكلية الرسمية والدستورية ومن الدراسات المعيارية إلى دراسة مختلف العمليات والنشاطات، كما تفيد الجماعة في معرفة التوجهات والسلوك الانتخابي لبعض الجماعات، بالإضافة إلى أنها تفيد في التنشئة السياسية لأعضاءها من أجل أداء الوظائف السياسية التي تتطلبها الحياة السياسية. إن دراسة الجماعات تفيد في معرفة الأسس التي تقام عليها الكثير من النظم، ففي كثيرمن دول العالم الثالث تقام الأنظمة السياسية على الأسس الإثنية، كما يفيدنا في معرفة أسس توزيع القوى في المجتمعات وفي الأنظمة السياسية، ومعرفة أنماط ذلك التوزيع، ومفهوم الجماعة يصلح كموضوع للمقارنة السياسية.[3]

إن اقتراب الجماعة يكشف النقاب عن القوى الفعلية المحركة للنظام السياسي، وهو صالح للتطبيق على جميع النظم السياسية بحكم استحالة خلو نظام سياسي معاصر من الجماعات مع اختلاف درجات تأثيرها، بالإضافة إلى أنه محاولة للإجابة عن جملة من التساؤلات منها: ما هي الأنماط الختلفة للجماعات وكيف ترتبط بالنظام السياسي؟ ما هي صور التفاعل بين الجماعات ومؤسسات الدولة؟ ما هي أنماط الصراع والتعاون السائدة داخل كل جماعة وفيما بين الجماعات؟ ما هو حجم وتنظيم كل جماعة وارتباط ذلك بقدرتها على تحقيق أهدافها ومن ثم التأثير في النظام السياسي؟.[4]

---

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 166.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 168.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 197.
[4] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 76.

9. الانتقادات الموجهة لاقتراب الجماعة

واجه اقتراب الجماعة جملة من الانتقادات نذكر منها ما يلي:

- العجز حتى الآن عن صياغة نظرية عامة للسياسة تنهض على مفهوم الجماعة، بسبب غموض مفهوم الجماعة وتعدد تعريفاته النظرية وصعوبة تحديده إجرائيا.[1]
- إهمال دور الأفراد والمؤسسات والأوضاع السائدة في دراسة الظواهر السياسية المختلفة.[2]
- التحدث عن موضوع التوازن داخل الجماعات بشكل ميكانيكي ويفتقر إلى الاختبار الامبريقي.
- التركيز على دراسة جماعات المصالح في النظم الغربية، في حين أنها كانت شحيحة في دول العالم الثالث.[3]
- التركيز على نوع معين من الجماعات وإهمال الجماعة الكبرى وهي المجتمع أو الأمة، وبالتالي لا يمكن تناول فكرة المصلحة العامة أو الوطنية.[4]

رابعا: اقتراب الإتصال السياسي

يعد الاقتراب الإتصالي من الاقترابات المهمة في دراسة العلوم السياسية على وجه العموم ودراسة النظم السياسية على وجه الخصوص، إذ يحاول المواطنون إيصال رغباتهم ومطالبهم إلى السلطة الحاكمة في الدولة، كما تسعى هذه السلطة الحاكمة في الدولة إيصال قراراتها إلى المواطنين بغية نيل رضاهم وتأييدهم، ومن المؤكد أن تلك القرارات والنتائج التي تترتب عليها تقوم على المزيد من المعلومات، وبذلك يسري الإتصال في كل جوانب الكيان الاجتماعي والسياسي، وعليه فإن دراسة النظم السياسية وفق الاقتراب الإتصالي تتركز حول السلوك والأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات عبر ما يسمى بالرسائل فيما بين الحكام والمحكومين في الدولة.[5]

1. تعريف الاتصال

يشير الإتصال بمفهوم عام إلى انتقال المعلومات والحقائق والأفكار والآراء، كما أنه يشير إلى العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث العلاقات المتضمنة فيه، فقد يكون النسق الاجتماعي مجرد علاقات ثنائية بين شخصين أو جماعة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي وحتى مجتمع إنساني.[6]

وقد عرف عالم الاجتماع **شارلز كولي Charles Cooley** الاتصال بأنه: "ميكانيزم أمكن من خلاله للعلاقات البشرية أن تقوم وتتطور، وأمكن من خلاله لرموز العقل الإنساني أن تترابط وتنتقل عبر الزمان والمكان بواسطة وسيلة للإرسال".[7]

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 33.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 204.
[3] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 76.
[4] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص. 243.
[5] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 73.
[6] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 171.
[7] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 177.

إن الإتصال عملية يتم بمقتضاها تفاعل بين مرسل ومرسل إليه أو مستقبل ورسالة وتغذية استرجاعية وفق مضامين اجتماعية معينة، حيث يتم من خلاله نقل الأفكار والمعلومات والمنبهات بين الأفراد عن قضية ما أو واقع معين.[1]

يعرف الباحث **جورج ليندبرج** الإتصال بأنه: "التفاعل بواسطة الرموز والإشارات التي تعمل كمنبه أو مثير يثير سلوكا معينا عند المتلقي".[2]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **فرانك دانس** والذي يرى أن الإتصال هو:" العملية التي يتفاعل عن طريقها المرسل والمستقبل في إطار اجتماعي معين بإنتزاع الاستجابة باستخدام تلك الرموز الشفهية التي تعمل كمثيرات لتلك الاستجابة".

أما بالنسبة **لجمعية إدارة الأعمال الأمريكية** فقد عرفت الإتصال بأنه: "أي سلوك ينتج عنه تبادل المعاني"

في حين يرى الباحث **مارتن أندرسون** أن الإتصال هو: "العملية التي نفهم من خلالها الآخرين ويفهموننا".

ويعرف الباحث **عامر مصباح** الإتصال بأنه:" تلك العملية التي يتفاعل فيها شخصان أو أكثر عبر واسطة (الرسالة)، تنقل بأداة إتصالية معينة غير محددة الشكل تبعا لتطورها عبر الزمان والمكان (الأداة)، وتؤدي إلى تأثير الأشخاص في بعضهم البعض من خلال ما نسميه بالإقناع والتأثير، ويتوقف على عملية الإتصال حركة المجتمع وتطوره وتقسيمه للعمل فهي الوجه الديناميكي التفاعلي للمجتمع".[3]

إن العملية الإتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر، أو هي مجموعة إشارات أو رموز تنبعث من طرف إلى آخر ولو تعددت وتنوعت وسائل نقل المعلومات أو الرموز أو الإشارات، وتمثل العمليات العصبية أو الهرمونية عملية إتصالية، ويعد العالم الرياضي **نوربرت وينر Norbert Wiener** من الرواد الأوائل في نظرية الإتصال.[4]

2. تعريف الإتصال السياسي

يمكن تحديد معنى الإتصال السياسي في كل أشكال العلاقات السياسية بين الحكومة والجماعات الاجتماعية المشكلة للمجتمع الذي تحكمه، والتي تتسم بعلاقة ممارسة النفوذ والإكراه والإقناع لجعلها تتكامل مع القرارات الحكومية وبرامجها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وتكون هذه الجماعات في موقف المؤيد للحكومة أو على الأقل تحديد حجم معارضتها إلى المستوى الذي لا يؤثر على أداء الحكومة وبقاءها في الحكم. إن الإتصال السياسي قد يكون موجها من الجماعات السياسية والاجتماعية نحو الحكومة من خلال العمل على إضعافها وإسقاطها وأخذ دورها. ويتضمن الإتصال السياسي بين الحكومة والجماعات الاجتماعية ممارسة عملية التنشئة السياسية التي تعمل الحكومة على أداءها بهدف الحصول على المؤيدين لها، وممارستها عبر رموز الثقافة السياسية الأكثر عمومية، ويتم ذلك عن طريق وسائل مختلفة أبرزها وسائل الإعلام المرئية نظرا لفعاليتها في الوصول إلى كل الناس، كما أن هناك نوع آخر لعلاقات الإتصال السياسي هو علاقة الجماعات الاجتماعية مع الحكومة التي تتجسد في المقام الأول في انتخاب هذه الحكومة وإحتضان برامجها السياسية والاقتصادية ومنحها شرعية حكمها ما دامت في

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 171.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 176.
[3] نفس المرجع، ص. 178.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 145.

الحكم، وهذا النوع من الإتصال السياسي أصبح ضروري لكل نخبة موجودة على قمة النظام السياسي، وقد تقدم على الأنواع الأخرى التقليدية مثل الشرعية الوراثية والشرعية الثورية والشرعية العرقية.[1]

فالاتصال السياسي هو النشاط السياسي الذي يقوم به الساسة والإعلاميون وأفراد المجتمع الذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الرأي العام والحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتنوعة. الأمر الذي يعكس نشاط الساسة داخل الحكومة وخارجها، والذين يتخذون من وسائل الإعلام منبرا لإيصال أصواتهم للشعب. أو نشاط الإعلاميين الذين يشاركون السلطة في صناعة القرار والعملية السياسية، كما قد يشارك أفراد المجتمع في العملية السياسية من خلال مشاركتهم بوسائل الإعلام والاتصال المختلفة، فالإعلام وسيلة اتصال بين الحكومة والجماهير لعرض همومهم والمشاكل التي تشغلهم.[2]

كما يعرف الاتصال السياسي بأنه مجموع الرسائل السياسية التي يبثها الحكام ورجال السياسة بصفة عامة باتجاه جمهور الناخبين، بالاعتماد على بعض القنوات والدعائم كالخطب العمومية، حوارات، رسائل، ملصقات، منشورات.[3]

ويعرف الباحث **برين مكنير Brian McNair** الاتصال السياسي بأنه: "اتصالا غرضيا يتصل بالشأن السياسي، ويتضمن طيفا واسعا من أشكال الاتصال، لعل أهمها ثلاث مستويات من أشكال الاتصال والتي تتمثل في الآتي:[4]

- كل أشكال الاتصال التي يقوم بها رجال السياسة، والفاعلون السياسيون الآخرون، بهدف تحقيق أغراض معينة أو إنجاز مهمة محددة.
- الاتصالات التي يقوم بها هؤلاء من أطراف أخرى من غير السياسيين كالناخبين أو قادة الرأي أو كتاب الأعمدة في الصحف.
- كافة أشكال الاتصالات التي تتم بشأن هؤلاء الفاعلين وما يمارسونه من أنشطة، بما في ذلك تقارير الأخبار والمُحررين، وغيرها من مناظرات ومناقشات تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيرية حول الحياة السياسية عامة.

3. دوافع ظهور الاتصال السياسي

هناك جملة من الدوافع التي ساهمت في ظهور الاتصال السياسي نذكر منها ما يلي:[5]

- جلاء الدور الحقيقي لوسائل الاتصال في تكوين الرأي العام وخلق فضاء عمومي (كما يسميه جورجان هابرماس Jurjan Habermas)، فقد أكد أن مبدأ الاشهار في وسائل الاتصال ظهر تاريخيا من طرف البرجوازيين المثقفين في الدولة، ثم مع تطور المجتمعات وتطور مفهوم الدولة أصبح الاشهار في وسائل الاتصال الحديثة وسيلة لخلق الفضاء العمومي والاتصال بين الحاكم والمحكوم.

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 179.
[2] حازم جري الشمري، **الاتصال السياسي**، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018، ص.23.
[3] نبيلة بوخبزة، "الاتصال السياسي نماذج الاتصال السياسي للكاتب هيوك كازنيف"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 15، جوان 2014، ص. 76.
[4] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص.180.
[5] حازم جري الشمري، المرجع السابق، ص.21.

- بروز عملية التسويق السياسي واستعمال وسائط الاتصال في الحملات الانتخابية من طرف المترشحين، ودور هذه الوسائط في اختيار الشخصيات السياسية، بالإضافة إلى ظهور التأثير الكبير لمستشاري الاتصال السياسي.
- تطور عمليات سبر الآراء والإحصاء في النشاطات الاقتصادية دعا إلى اللجوء لإقتباس هذه التقنيات وتوظيفها في المجال السياسي وتوسع استخدامها أيضا.

4. مرتكزات العملية الإتصالية

تقام العملية الإتصالية على المرتكزات التالية:[1]

أ. **المرسل أو مصدر الرسالة:** وهو الذي تنطلق منه المعلومات سواء كان فردا أو مجموعة أو مؤسسة.

ب. **الرسالة:** وتتضمن مجموعة المعلومات التي أرسلها المرسل عن طريق القناة، ويمكن أن تصف الرسالة حدثا أو ظاهرة أو مطلبا أو مشكلة أو تأييدا أو احتجاجا.

ت. **القناة:** وتتمثل في الأداة أو الواسطة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها، وقد تكون القناة لغة منطوقة أو مكتوبة أو عبر الصور أو وسائل الإعلام الحديثة المختلفة، وتختلف هذه الوسائل في نمط نقلها للرسائل وفي تأثيرها.

ث. **المستقبل:** ويتمثل في الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة لمضمونها.

ج. **التغذية الاسترجاعية:** والتي تعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل واستجابته لها، وتتم معرفة ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين للرسالة بواسطة إرسالهم هم بدورهم رسائل ومعلومات جديدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله.

بناءا على ذلك فإن العملية الاتصالية هي نسق متكامل، فأي تغير في أحد مكوناته قد يترتب عليه تغير في بقية المكونات، فالعملية الاتصالية ليست مجرد نقل من جانب واحد، إذ أن هناك تغيرات مستمرة ومتتالية، كما أن هناك استجابات من جانب المرسل والمستقبل على حد سواء، بالإضافة إلى أن المعلومات التي تشكل الرسالة تتغير هي الأخرى، الأمر الذي يؤثر في مكونات العملية الاتصالية الأخرى، كما أن وسيلة الاتصال ذاتها قد تتغير، ويتم ذلك في إطار سياق اجتماعي محدد، ولا يمكن النظر إلى هذا السياق كمجرد موقع أو مكان تتم فيه عملية الاتصال، بل هو جزء متكامل من هذه العملية، وقد يشير إلى تلك القوى التي تؤثر في العملية في موقف معين، فتقوم بالتحكم في تدفق المعلومات وفي ترجمة الرسالة بما تتضمنه من رموز وإشارات وألفاظ إلى معاني محددة وفق نموذج الثقافة والإطار المرجعي السائد.[2]

5. مراحل العملية الاتصالية

تمر العملية السلوكية التي يتصرف بها النظام السياسي في تعامله مع المعلومات الصادرة عن محيطه الداخلي أو الخارجي بالمراحل التالية:[3]

أ. **الإبطاء:** وفيها يتم استقبال المعلومات عبر قنوات الاتصال المتخصصة في الاستقبال، وللنظام السياسي قدرات محدودة في التعامل مع كمية وكثافة معينة من المعلومات، بحيث أنها تمثل تحديا

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 146
[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 179.
[3] عبد العالي عبد القادر، المرجع السابق، ص ص. (28- 29).

أمام النظام السياسي في تأمين وظيفة التكيف، فلكل نظام سياسي طاقة تحمل محدودة لاستقبال ومعالجة المعلومات، وهذا الأمر مرتبط بعدد القنوات المستقبلة وكذا دقة المعلومات الواردة بالإضافة إلى مقدار التشويش والتشويه الذي تتعرض له أثناء انتقالها إلى الأنساق الفرعية للنظام السياسي.

ب. **الاستدعاء:** وتتمثل في معالجة المعلومات وتصنيفها عن طريق استدعاء الخبرات السابقة المخزنة في نسق الذاكرة حتى تتم عملية الاستجابة بسرعة وفعالية، بحيث أنه كلما تشابهت المعلومات مع الخبرات السابقة كلما اكتسب النظام السياسي خبرات وكفاءة وروتينية في التعامل معها وذلك بعكس القضايا الجديدة المطروحة أمامه.

ت. **التحويل:** وتعني تحويل المعلومات إلى استجابة عن طريق صياغة البدائل والخيارات، وتلعب المدة الزمنية بين الاستقبال والاستجابة دورا في تكيف النظام وتطور قدراته الاتصالية، ويسمي الباحث كارل دويتش الفترة التي يستغرقها النظام السياسي في اصدار القرارات بعد استقبال المعلومات بالإبطاء، ويشبهها بقذيفة موجهة إلى هدف متحرك، كما تلعب سرعة الاستجابةدورا مهما في إصابة الهدف، ويعني ذلك أنه كلما الفترة الزمنية بين مدة الحمل وصناعة القرار طويلة فإن ذلك يدل على صعوبة يعانيها النظام السياسي في التكيف مع محيطه.

ث. **التغذية الاسترجاعية والكسب:** يطلق الباحث كارل دويتش على النتائج التي يتوقعها النظام السياسي من تغيرات مرغوبة في البيئة الخارجية والداخلية بالكسب Gain، وهي عبارة عن النتائج الإيجابية التي ترد عبر التغذية الاسترجاعية والتي تدل على رضا نسبي، وعلى أساسها يتم الانتقال إلى أهداف أخرى وتغيير في الهدف الأصلي.

6. العلاقة بين الاتصال والسياسة

تعد العلاقة بين الاتصال والسياسة في مختلف دول العالم علاقة جوهرية يصعب تصور أحدهما دون الآخر، أو أن يقوم بوظائفه بمعزل عن الآخر، وتعول الحكومات على اختلاف أنظمتها السياسية على وسائل الاتصال في تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها الأهداف السياسية، وعليه فالاتصال السياسي عنصر مهم في أداء السلطة والقائمين عليها، ومن يستحوذ على السلطة يسعى جاهداً إلى السيطرة على وسائل الاتصال واستخدامها بغرض كسب التأييد والدعم لسياستها وقراراتها وكذا التعرف على الاتجاهات السائدة في المجتمع المحلي. وبالنسبة للعلاقة بين الاتصال والسياسة فإنه ينظر إليها من زاويتين وهما:[1]

أ. إن وسائل الاتصال أداة رقابية وتوجيهية مؤثرة في سياسات وقرارات المؤسسة السياسية، استنادا إلى المقولة الديمقراطية الشهيرة أن الصحافة هي السلطة الرابعة في الدولة.

ب. إن السلطة السياسية تمارس الرقابة والتأثير على وسائل الاتصال لتصبح ضمن أدواتها في تحقيق أهدافها السياسية، كما أن طبيعة التأثير ومداه بين وسائل الاتصال والسلطة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، فلوسائل الاتصال في النظم الديمقراطية تأثيرا أكبر على النظام السياسي مما عليه الحال في الأنظمة السياسية الأخرى.

7. نماذج الاتصال السياسي

تتعدد نماذج الاتصال السياسي ومن بين أهم هذه النماذج نذكر: النموذج الاستراتيجي، النموذج النسقي، النموذج السلوكي، النموذج النقدي، النموذجي التحاوري، النموذج التقني.[2]

[1] حازم جري الشمري، المرجع السابق، ص.25.
[2] نبيلة بوخبزة، المرجع السابق، ص ص. (77- 83).

أ. **النموذج الاستراتيجي:** يقوم النموذج الاستراتيجي حسب الباحث Hugues Cazenave على فكرة عدم مساواة الأطراف المتداخلة في العملية الاتصالية السياسية، بحيث أن المرسل الوحيد في المجال السياسي عادة ما يكون الحكام، سواء كانوا قائدي الجيوش أو من رجال السلطة أو في طريق الوصول إليها، فهم وحدهم المؤهلين لأخذ الكلمة، في حين أنه يوكل للمحكومين دور المتلقيين السلبيين، فهم مدعوون لمساندة الأمير لتعبئتهم وإحباط معنويات العدو أو للتصويت لصالح مترشح ما، إن المؤلفات النظرية المعتمدة على النموذج الاستراتيجي تكمن أهميتها في الدراسة المفصلة لمختلف التقنيات والوسائل التي يستعملها الأمير لبلوغ أهدافه، ومن بينها كتاب "فن الحرب" لـ Sun Tzu والذي يعرض فيه أهم الأساليب التلاعبية المستخدمة من طرف الساسة الطامحين في تلميع صورتهم أمام جمهور الناخبين، أو تشويه صور الخصوم، فهو يعرض كل الوصفات الصالحة لتشويه وتوجيه وإخفاء وتعزيز أو التلاعب بالوقائع والتي لا تزال صالحة لغاية اليوم.

ب. **النموذج النسقي:** يحلل النموذج النسقي الاتصال السياسي بوضعه في مجموع الأنساق التي يتفاعل معها (النظام السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي) المكونة للمجتمع، إذ يعرف هذا النموذج الاتصال السياسي كعملية تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المشكلة للنظام السياسي كبنية مستقلة نسبيا هذا من جهة، وبين النظام السياسي كله وما يحيط به من جهة أخرى. ويضيف الباحث Hugues Cazenave أن الأنساق على العموم تخضع لثلاث مبادئ أساسية تتحكم في سيرها:[1]

- مبدأ الارتباط المتبادل(Inter dépendance) والذي يرى أن العناصر المكونة للنسق مرتبطة فيما بينها وأن النظام ككل يتفاعل مع محيطه بنفس الكيفية.
- مبدأ الكليانية(Totalité) والذي ينظر إلى النظام ككيان كلي يتعدى العناصر المكونة له ويتجاوزها.
- مبدأ إعادة الفعل (Rétroaction) والذي يرى أن الظاهرة تؤثر على السبب الذي أحدثها والسبب بدوره يحدث أثر على الظاهرة.

ت. **النموذج السلوكي:** يقوم النموذج السلوكي على برنامج بحوث أمبريقية هدفها إثبات أو نفي هذا التصور لعلاقة وسائل الاعلام بالجمهور، ويعرف الاتصال السياسي حسب هذا النموذج بأنه علاقة قائمة بين مرسل (من؟) ورسالة (ماذا؟) ومستقبل (لمن؟) وقناة (بأية قناة؟) وذات تأثير (بأي تأثير؟)، فهو ينظر للاتصال السياسي كعملية خطية لإنتقال المعلومات. لقد هيمن النموذج السلوكي على الدراسات والبحوث الاتصالية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قدم الباحث francis Balle تفسيرا مفصلا عن هذه السيطرة بإرجاعها إلى الطابع الاجرائي والعملي للسؤال المركزي الذي طرحه الباحث لاسويل Lasswell من بين الأسئلة الثلاث الشهيرة (من؟ يقول ماذا؟ بأية قناة؟ وبأي تأثير؟)، إن نموذج لاسويل سمح بتجزئة مجال البحث إلى عناصر أساسية تمثل هي بدورها مجالات مصغرة للبحث، ومن ثم التحكم فيه بتخصيص دراسات لكل عنصر من العناصر المكونة للنموذج على حدى، كالدراسة الخاصة بكل من: المرسل، المستقل، القناة، الرسالة، الآثار أو التاثير.

ث. النموذج النقدي: يرتبط النموذج النقدي بأعمال وأفكار مدرسة فرنكفورت والتي تضم عددا من المفكرين البارزين الألمان ومن بينهم جورجن هابرماس Jurgen Habermas و ماكس

[1] نبيلة بوخبزة، المرجع السابق، ص ص. (77- 83).

أورخيمر Max Horkheimer و تيودور ادورنو Theodor Adorno و هربرت ماركيز Herbert Marcuse، أخذ هؤلاء الفلاسفة على عاتقهم رد الاعتبار لمكانة العقل والتفكير العقلاني في المجتمع على غرار فلاسفة القرن الثامن عشر، والاتصال بالنسبة إليهم هو مجموع الشروط والظروف التي يتم فيها انتاج الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يتم انتاجه عبر تفاعل التصورات الذاتية، حيث يتم انتاج المعاني حول الواقع والعالم والوجود من الناحية الاتصالية بفضل اجتماع فردين متفاعلين ومدركين لأهمية العملية الاتصالية، وبالتالي تحتل اللغة والحوار والمحاجة أهمية بالغة في النظرية النقدية لتكوين تصور للعالم والمجتمع.[1]

ج. **النموذج التحاوري:** يظهر هذا النموذج كتكملة للنموذج النقدي، ففي حين أن النموذج النقدي ينتقد المجتمع الصناعي والديمقراطية الرأسمالية كما هي ممثلة في الواقع، فإن النموذج التحاوري يطرح بصفة معينة المجتمع المثالي، فهو يقوم على مبدأ الحوار في الاتصال السياسي فبوصفه لواقع الاتصال الحديث في المجتمعات الرأسمالية وتركيزه على صفة الاغتراب الذي يميز الفرد الذي يعيش في كنفها، وبإنتقاد هذه المجتمعات من طرف الفلاسفة النقديون، فهم يطرحون نموذج جديد يطلق عليه اسم النموذج التحاوري، والذي يقوم على فكرة أن الاتصال هو تبادل للحجج والبراهين قصد الاقناع بين مختلف الأفراد المكونين للمجتمع، والاتصال السياسي في هذا النموذج قائم على فكرة العقلانية، وأن المعلومات المتبادلة فيه هي براهين وحجج عقلانية قبل كل شيء. إن النموذج التحاوري يتناقض مع النموذج الاستراتيجي فهو لا يؤمن بوجود فئة من الأفراد أم الفاعلين (الحكام والساسة) الذين يملكون الحق المطلق في احتكار التعبير الاجتماعي والخطاب العام، فالنموذج التحاوري يضيف خاصية أخرى للاتصال تتمثل في تبادل الأدوار كما يبينه جليا جيل ساش Gille Schache بقوله أن كل فرد يمكن أن يكون مرسلا ومستقبلا في العملية الاتصالية. إن هدف الاتصال السياسي في النموذج التحاوري هو تحقيق الصالح العام، حيث أن تبادل الحجج والبراهين الاقناعية لا يكون لها معنى إلا إذا انصب في واقع المصلحة العامة وما يمس مصالح شريحة عريضة من المجتمع، الأمر الذي يؤدي بالاتصال إلى اكتساب صفة العالمية.

ح. **النموذج التقني:** ظهر النموذج التقني في الستينات مع المفكر الكندي الأصل مارشال لوهان Marchall Mc Luhan الذي يرى أن وسائل الاعلام هي حقيقة ذات تأثير قوي على الجمهور، ويعتبر أن السبب لا يكمن في الرسالة ولكن في تقنية الارسال المستعملة أي في القناة، بحيث يرى أن تكنولوجيات الاتصال المهيمنة في عصر معين هي التي تشكل المتغير المستقل كالطباعة والراديو والتلفزيون، أما أساليب التفكير وطرق تنظيم المعلومات فهي تشكل المتغير التابع لمتغير التقنية، فالآراء والمواقف والسلوكات لا يمكن القول بأنه هي التي تتأثر بوسائل الاعلام، فوسائل الاعلام لا تؤثر مباشرة في محتوى المعلومات والرسائل، فعملية ومفعول وسائل الاعلام يقوم أساسا على كيفية تأطير المعلومات وتنظيم التفكير.

8. الاقتراب الإتصالي لدى كارل دويتش

من أبرزالعلماء الذين استخدموا مفهوم الاتصال كإقتراب في تحليل الحياة السياسية العالم الأمريكي **كارل وولفجانج دويتش Karl Wolfgang Deutsh** (1912-1992)، والذي اعتبر أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبره الوحدة الأساسية في التحليل السياسي، بحيث أنه يرى أن النظام السياسي يقوم بعدة وظائف، منها ما يرتبط بالأهداف التي

[1] نبيلة بوخبزة، المرجع السابق، ص ص. (77- 83).

يسعى النظام إلى تحقيقها، ومنها ما يرتبط بالحفاظ على وحدة النظام واستمراريته، ومنها ما يرتبط بالتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، ومنها ما يرتبط بتكامل وظائفه في إطار من البنية الوظيفية.[1]

لقد بلور عالم السياسة الأمريكي "كارل دويتش" منظورا إتصاليا للنظام السياسي عرض له في مؤلف بعنوان "العصب الحكومي"، وحسب هذا المنظور فإن أجهزة الاستقبال تتلقى المعلومات (الرسائل) وتقوم بتحويلها إلى مركز القرار، حيث يعتمد مركز القرار على ذاكرته (المعلومات المخزنة) وقيمه في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى أجهزة التنفيذ والتي تتخذ الأفعال الكفيلة بتنفيذه، وتثير هذه القرارات والأفعال التنفيذية ردود فعل تتلقاها أجهزة الاستقبال لتحولها بدورها إلى مركز القرار وهو ما يعرف بالتغذية الاسترجاعية.[2]

الشكل رقم (06): نموذج كارل دويتش في معالجة النظام السياسي

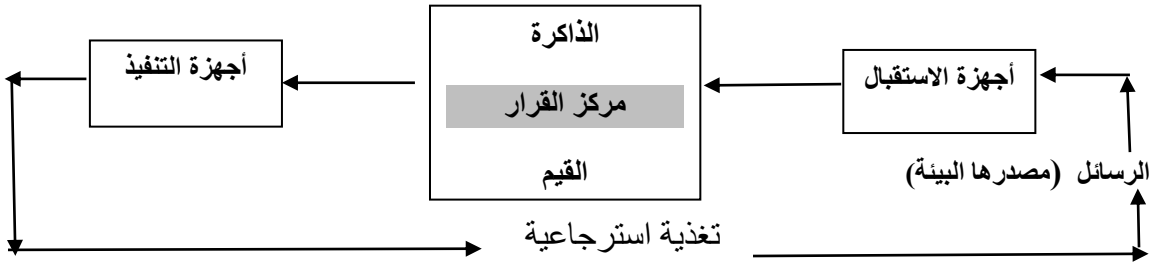

المصدر: كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة، 2006، ص. 43.

وقد إبتكر "كارل دويتش" مفاهيم استخدمها للتعبير عن إطاره التحليلي وعملياته تتمثل في الآتي:[3]

أ. مفاهيم تتعلق بالأبنية العاملة: والتي تتضمن ما يلي:

أ.1. نسق الاستقبال: يتمثل في مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي، وتتضمن عملية الاستقبال استقبال المعلومات وفحصها وتصفيتها.

أ.2. نسق الذاكرة: وتتمثل في أوعية اختزان المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والدولية.

أ.3. نسق القيم: تتمثل في مجموعة القيم التي على هديها يفاضل صناع القرار بين البدائل المختلفة.

أ.4. نسق التنفيذ: وتعني أجهزة تنفيذ القرار.

ب. مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها: والتي تتضمن ما يلي:

ب.1. الحمل: يتمثل في مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام من البيئة، وكلما زاد ثقل الحمل على النظام كان من الصعب على النظام التكيف والتفاعل معه، ويعني الحمل ضغوط البيئة على النظام، وبالنسبة للنظام السياسي فهو يعني مجموعة التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، وتستدعي النظام للإجابة عنها ومواجهتها.

ب.2. طاقة التحمل: وتعني القدرة على استقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها، وتتوقف هذه القدرة على عدد القنوات الإتصالية المتاحة وأنواعها وحالتها، وكذا على درجة الدقة في جمع المعلومات ومدى التشويه الذي يطرأ على المعلومات عند استقبالها ولحظة الإستجابة لها، فالنظام سيواجه متاعب كلما زاد التشويه، لأن استجابته لن تكون للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ولموقف مصطنع زائف.

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 182.
[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 42.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص. (151- 154).

ب.3. الاستدعاء: يتمثل في قدرة النظام على استدعاء الخبرة السابقة للاستفادة منها في تحليل المعلومات الواردة إليه.

ت. مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها: والتي تتضمن ما يلي:[1]

ت.1. المخرجات: تشير إلى القرارات التي يخرجها النظام استجابة للمعلومات الواردة إليه.

ت.2. الإبطاء: تتمثل في المدة التي يستغرقها النظام ما بين استقباله للمعلومات (الحمل) وبين الرد عليها، وتقل كفاءة النظام ويضعف تكيفه مع البيئة كلما طالت مدة الإبطاء، والعكس صحيح فكلما قلت مدة الإبطاء دل ذلك على فاعلية النظام وكفاءته وكذا قدرته على الاستجابة لمطالب البيئة.

ت.3. الكسب: ويعني مقدار التغير الذي يحدثه النظام في البيئة بما إتخذه ونفذه من قرارات، كما أنه يعبر عن مدى قدرة النظام للاستجابة للحمل بهدف التكيف مع البيئة. ويتوقف ذلك على حسن تدبر المعلومات، بحيث أنه كلما كان التغير كبيرا دل ذلك على أن الكسب أيضا كان كبيرا.

ت.4. التغذية الاسترجاعية: تشير إلى عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، أي أنها المعلومات التي يستقبلها النظام والتي تمثل حملا جديدا على النظام، فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه، فهي بالنسبة لصانع القرار السياسي بمثابة المرشد والدليل، وتتخذ التغذية الاسترجاعية الصور التالية:

ت.4. 1. تغذية استرجاعية إيجابية: وتعني تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن القرارات التي إتخذها، وتتضمن رموزا ودلالات يترجمها النظام على أنها نوع من الرضا يدعوه لمواصلة انتهاج نفس السلوك للوصول إلى الهدف.

ت.4. 2. تغذية استرجاعية سلبية: وتعني تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن القرارات التي إتخذها، وتتضمن رموزا ودلالات يترجمها النظام على أنها تعبير عن عدم رضا البيئة عن تلك القرارات، مما يدفعه إلى تعديل سلوكه اللاحق لبلوغ الهدف المطلوب.

ت.4. 3. تغذية استرجاعية تتبع تغير الهدف الأصلي: وتعني تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن القرارات التي إتخذها، وتحمله على تغيير هدفه الأصلي، إذ يدرك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق فيضع لنفسه هدفا جديدا، أو يدرك أن هدفه الأصلي صعب التحقيق فيتحول عنه إلى هدف آخر.

ث. مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف: والتي تتضمن ما يلي:

ث.1. القدرة على التعلم: وتشير إلى قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جمعها سابقا وخزنها وحفظها، فعندما يتخذ النظام قرارات معينة ثم تأتيه ردود الأفعال فإنه يحتفظ بصورة عن نتائج أفعاله (سلبية كانت أم إيجابية) في ذاكرته، وعندما تعرض عليه مواقف جديدة فإنه يقوم باستدعاء ذاكرته ليتصرف مسترشدا بالمعلومات المخزنة لديه.

ث.2. التحول الذاتي: وتعني قدرة النظام على أن يتغير ذاتيا في الكثير من جوانبه وأهدافه، أي قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره.

ث.3. المبادرة: وتعني قدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة، أي قدرته على توقع التغييرات التي يمكن أن تحدث في البيئة كما يمكن أن تحدث في النظام السياسي.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص. (151- 154).

9. مقولات الاقتراب الإتصالي

يمكن تحديد المقولات التي يقوم عليها الاقتراب الإتصالي في النقاط التالية:[1]

- إن السياسة على أي مستوى يمكن أن تدرس كنظام إتصالي من حيث لا تعدو أن تكون نقل معلومات فيما بين الفاعلين السياسيين.
- إن جهاز صنع القرار يواجه متاعب إذا كانت المعلومات المتوفرة لديه مشوهة أو ناقصة لأن استجابته (أي قراراه) ستكون لتصور غير دقيق للموقف الفعل وليس للموقف الفعل بحد ذاته.
- كلما كانت الفترة بين استقبال المعلومات والاستجابة لها قصيرة دل ذلك على ارتفاع كفاءة النظام.
- إن الجماعات التي تنجح في نقل رسائلها دون تحريف إلى جهاز صنع القرار هي جماعات فاعلة وقوية، أي أنها قادرة على الحصول على ما تريد، بمعنى أنه كلما كان مصدر الرسالة قويا، فمن المتوقع أن يستقبلها ويستجيب لها النظام السياسي.
- يعكس الأفراد نوعا من الانتقاء في استقبال الرسائل سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، كما أنه قد يرفض استقبال الرسائل التي لا تتماشى مع قيمه أو اتجاهاته الخاصة، إن هذه الانتقائية قد تفضي إلى التشويه في المعلومات وبالتالي إلى إتخاذ قرارات أو مواقف غير سليمة.
- إن أنماط الإتصال تفيد في المقارنة بين النظم السياسية المختلفة، بحيث يمكن إجراء المقارنة من زوايا تجانس المعلومات السياسية، حجم المعلومات السياسية، إتجاه تدفق المعلومات السياسية.
- ترتبط قدرة النظام السياسي على استقبال ومعالجة كل المعلومات الواردة إليه في أية لحظة زمنية بعدد وأنواع وحالة القنوات الإتصالية المتاحة.[2]
- إذاعالج النظام المعلومات على الوجه السليم، فمن المتوقع أن تكون قراراته كافية لتلبية المطالب.
- إن إكتساب النظام القدرة على التعليم (أي قدرته على تصحيح وتطوير السلوك) تتطلب منه التخلي عن عادات وإجراءات وتصورات قديمة وأن يرسي بدلا منها عادات وتصورات وترتيبات جديدة.

10.استخدامات الاقتراب الإتصالي

عرف استخدام الاقتراب الاتصالي من طرف العديد من العلماء في دراسة القضايا السياسية والاجتماعية من بينهم **لوسيان باي** و**سولا بول** و**إدوارد شلز** و **دانييل ليرنر** الذين يعتبرون الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي، ويؤكدون على أهميته خاصة في دراسة عملية التنمية، إذ يشير الباحث **لوسيان باي** أن عملية الاتصال في المجتمع النامي تتسم عادة بالتشرذم والتقطع بين الريف والحضر، أو بين النخبة والجماهير، فالقرى منعزلة ليس فقط عن الحضر بل وعن بعضها البعض، فيصبح الاتصال الأداة الفعالة لخلق نموذج قومي بالتغلغل في كافة مناطق الدولة وتجمعاتها السكانية، فلا يتركز على المناطق والتجمعات الأكثر حداثة، وبالتالي يتمكن الاتصال من المبادرة في إنجاز مهام رئيسية للتنمية، أي تغير اتجاهات ونماذج قائمة وخلق اتجاهات ومطالب وأساليب جديدة ومبتكرة، وربط الأفراد معاً بمشاعر الولاء والانتماء. أما الباحث **سولا بول Sola Pool** فيرى أن تطور الاتصال ووسائله في المجتمع النامي يصادف بعض المشكلات، فمن الضروري تحديد الدور الذي ستقوم به السلطة العامة والمؤسسات المستقلة، وتحديد مدى الحرية ومدى القيود التي سوف يسمح بها، وإمكانيات التميز والاختلاف

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 41.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 182.

والمعارضة، أو التطابق والتماثل والنمطية داخل المجتمع، وتحديد المستوى الثقافي والإعلامي الذي سوف تتبناه وتلتزم به أجهزة الاتصال، وحسب سولا بول فإن الاتصال يسهل للقيادة السياسية ممارسة مهامها، كما يسهل قيام الأحزاب السياسية عن طريق نشر الرسائل ذات الاهتمام الواسع ومناقشة البدائل الملائمة بشأن حلها عبر كامل الدولة.[1]

إن العملية السياسية تمثل أحد أبعاد العملية الاجتماعية، فمن الضروري أن يكون للإتصال دور بارز ومؤثر في العملية السياسية إذ أنه يستلزم نمطا خاصا في نقل المعلومات والتوجهات السياسية وهو ما يصطلح عليه بالإتصال السياسي والذي هو عبارة عن مضمون سياسي مباشر أو غير مباشر ينساب من خلال الوسائل الجماهيرية، ويقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب، ويعبر عن أهداف ذات مضمون سياسي، تتعلق بالبيئة السياسية وتؤثر في الحكومة والرأي العام.[2]

فالإتصالات تلعب دورا هاما في العمليات السياسية فصانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهموم الناس ومطالبهم، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة، وتتم عملية تجنيد المجتمع وتعبئته عبر العملية الإتصالية، بالإضافة إلى التنشئة السياسية وكل ما يتعلق بالثقافة السياسية وتناقلها عبر الأجيال.[3]

والعملية الانتخابية هي بمثابة نظام إتصالي، مصدره المرشح للمنصب السياسي (المرسل) وما يطرحه على الناخبين من وعود إنتخابية (الرسالة)، أما الصحف أو القنوات الفضائية أو اللقاءات المباشرة هي (القناة)، و الجمهور هو (المستقبل)، و(التغذية العكسية) تعتمد على نتائج العملية الانتخابية وكيفية التعاطي معها سواء أكانت سلبية (عدم إنتخاب المرشح) أم إيجابية (إنتخاب المرشح).[4]

ومن خلال الاقتراب الإتصالي يمكن فهم المجتمع أو النظام عن طريق دراسة الرسائل الإتصالية وعملية إنتقال المعلومات، وعليه يمكن تصنيف الأنظمة من حيث الديموقراطية والشمولية، إذ يتسع نطاق الإتصال وقنواته تبعا لدرجة الحرية الموجودة في الأنظمة، ومن أجل ذلك إقترح بعض الباحثين مجموعة من المتغيرات للمقارنة بين الأنظمة التي تعكس طبيعة نمط الإتصال السائد في الأنظمة وهي: تجانس المعلومات السياسية وإنسيابها وكذا حجم المعلومات السياسية وإتجاه تدفقها.[5]

ودراسة النظم السياسية باستخدام الاقتراب الإتصالي تعني دراسة السلوكات أو الأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات، أي تبادل الرسائل بين الفاعلين السياسيين، فالاقتراب الإتصالي يركز على القنوات التي تتدفق خلالها المعلومات (الرسائل) بين الفاعلين السياسيين وعلى أنواع المعلومات أو الرسائل، كما أنه يركز كذلك على القواعد والإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي، بالإضافة إلى أنه يهتم بحدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة، وكذا أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الذين يتلقون الرسائل.[6]

ويلعب الإتصال دورا هاما في السياسة الدولية سواء تعلق الأمر بحالة الحرب أو السلم، إذ تسهم العملية الإتصالية بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها، كما أنها تمثل كذلك قلب أسلوب الردع، إذ يمكن أن تقع الحرب بسبب قيام طرف بإرسال إشارة أو رمز إتصالي تم تفسيره من طرف الغير على أنه مقدمة إعلان حرب فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زناد الحرب.[7]

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 183.
[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 171.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 147.
[4] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 74.
[5] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 171.
[6] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 148.
[7] نفس المرجع، ص. 147.

11.الانتقادات الموجهة للاقتراب الإتصالي

واجه الاقتراب الإتصالي جملة من الانتقادات نذكر منها ما يلي:[1]

- يستخدم الاقتراب الإتصالي مفاهيم مشتقة من هندسة الإتصال والقوى في تحليل النشاط السياسي الذي يباشره الإنسان صاحب الأحاسيس والعواطف التي يصعب التحكم فيها.
- هناك جوانب في نسق الإتصال يصعب إخضاعها للقياس مثل: معنى الرسالة، شدة الرسالة، العلاقة بين مصدر الرسالة وتأثيرها... الخ.
- يدرس الاقتراب الإتصالي الظواهر الإنسانية كما يدرس الظواهر الطبيعية.[2]

خامسا: اقتراب النخبة

يقوم اقتراب النخبة على أساس أن كل مجتمع ينشطر إلى: أقلية تحكم وأكثرية محكومة، إذ يرى أنصاره أنه أكثر الاقترابات ملائمة في الدراسات السياسية المقارنة، وكان الباحث "سان سيمون" أول من وضع أسس هذا الاقتراب في العصر الحديث، بحيث أنه نظر للمجتمع كأنه هرم توجد في قمته صفوة سياسية، وبالتالي لا يمكن إجراء أي اصلاح في المجتمع إلا بتغيير النخبة (الصفوة)، وعليه فإن "سان سيمون" يرى أنه ينبغي أن تسند مهمة الحكم للعلماء والفنانين وكبار الصناعيين، بمعنى أن يكون معيار النخبة الحاكمة هو الكفاءة والخبرة وليس الإنتماء والولاء.[3]

1. تعريف النخبة

تدل كلمة نخبة أو صفوة في اللغة العربية الخلاصة، فيقال صفوة الشيء خلاصته وخياره، ويقال اصطفاه أي اختاره، والصفوة من الماء ونحوه، تعني القليل، وانتخب الشيء أي اختاره، والنخبة ما اختار منه ونخبة القوم خيارهم، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء. ومنه فالنخبة هم جماعة تختار من الرجال.[4]

أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة النخبة (Elite) فإنها مشتقة من الأصل اللاتيني (Ex- legree) الذي يعني قطف واختار وجمع. وفي اللغة الإنجليزية والألمانية فإن معنى النخبة يشبه نفس المعنى المستعمل في اللغة الفرنسية.[5]

وتعرف النخبة على أنها فئة من الأفراد محدودي العدد قد لا تتجاوز 02% ، يمسكون بمصادر الثروة والسلطة في المجتمع، الأمر الذي يؤهلهم لإتخاذ القرارات ورسم السياسات وفق ما يتماشى مع مصالحهم ويضمن نفوذهم، فهم الحكام الفعليون وإن لم تعرف أو تعلن أسماءهم.[6]

ووفقا **لقاموس أكسفورد** فإن أقدم استخدام معروف في اللغة الإنجليزية لكلمة صفوة كان سنة 1823، حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية، إلا أن المصطلح لم يستخدم استخداما واسعا في الكتابات الاجتماعية والسياسة الأوروبية بوجه عام إلا في آواخر القرن التاسع عشر وفي ثلاثينيات القرن

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 43.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 155.

[3] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 77.

[4] أمينة علاق، "نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 28، مارس 2017، ص. 172.

[5] عبد الله كبار، "النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الحادي عشر، جوان 2013، ص. 2016.

[6] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 167.

العشرين في بريطانيا وأمريكا بشكل خاص حينما انتشر المصطلح وزاد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للصفوة، خاصة تلك التي تضمنتها كتابات "فلفريدو باريتو".[1]

يعرف الباحث **جيريانت باري** النخبة بأنها:" أقلية صغيرة تؤدي دورا مؤثرا في الشؤون السياسية والاجتماعية للمجتمع".[2]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto** إذ يرى أن النخبة هي: " جماعة صغيرة ومميزة في المجتمع تصعد درجات سلم السيطرة والحكم لإتصافها بصفات محددة، هي التي تؤهلها لاحتلال هذه المكانة، ولكنها مدعوة إلى الزوال بفعل آثار التغيير الاجتماعي المستمر، إذ تظهر نخبة جديدة تتحداها بفضل اكتسابها صفات مميزة محددة تتماشى مع متطلبات الأوضاع الجديدة فتزيحها وتحل مكانها".[3]

أما الباحث **روبرت دال Robert Dahl** فيعرف النخبة بأنها: "جماعة مسيطرة أقل من الأغلبية في حجمها تسود تفضيلاتها في القضايا الأساسية حتى لو مثلت الأغلبية اتجاهاً معارضاً".[4]

في حين قام الباحث **جيتانو موسكا** بتوظيف مفهوم الطبقة السياسية للدلالة على مفهوم النخبة، غير أنه قام بتفريغ الطبقة من مضمونه الاقتصادي كما كان يراه الماركسيون، فـ "موسكا" إنطلق من الفكرة القائلة بأن ممارسة السلطة تحتاج إلى القوة من أجل إضفاء الشرعية على وجودها تحتاج إلى الأيديولوجية الديموقراطية والتي تبرر بأن ممارسة السلطة في الواقع الاجتماعي إنما تحدث بسبب وجود أقلية تسمى "الطبقة السياسية" أو الطبقة القائدة ومن ثم ستتحول هي في حد ذاتها إلى نخبة حاكمة.[5]

أما الباحث **رايت ميلز** فمفهوم النخبة عنده يرتبط ارتباطا وثيقا بالقوة ويرى بأن أفرادها هم أولئك الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع، سواء كانت تلك القوة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، ويرتبط مفهوم النخبة في نظره بعملية صنع القرارات وأشار إلى وجود ترابط بين أفراد نخبة القوة بغض النظر عن خلفية القوة التي يستندون إليها.[6]

2. تعريف النخبة السياسية

هناك من يعرف النخبة السياسية بناءا على أسس تنظيمية أو نفسية أو مؤسسية أو اقتصادية، بحيث أن النخبة تتميز بروابط تنظيمية وعمليات للاتصال، أو بمزايا نفسية وعقلية أو بروابط لمؤسسات ذات أهمية في المجتمع، أو بإمتلاك الثروة والقوة الاقتصادية، وهناك من حاول الربط بين نظرية النخبة والمفهوم الديمقراطي، حيث التسليم بتعدد النخب في المجتمع والمنافسة المنظمة بينها للوصول إلى السلطة، أو حكم النخبة بواسطة انتخابات دورية.[7]

إن النخبة السياسية كمفهوم حاول المختصون من خلاله تسليط الضوء على جماعة بشرية معينة تعيش في إطار النظام السياسي، وتمارس نمطا من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، ذلك أن الحاكم الفرد (عمليا) وعبر مر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده بدون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته للسلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها، الأمر الذي أدى بأن تشارك هذه النخبة بفعالية أكثر من غيرها في رسم الحراك السياسي داخل الدولة بمختلف الاتجاهات سلبا

[1] أمينة علاق، المرجع السابق، ص. 173.
[2] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 80.
[3] أمينة علاق، المرجع السابق، ص. 173.
[4] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 219.
[5] عبد الله كبار، المرجع السابق، ص. 217.
[6] أمينة علاق، المرجع السابق، ص. 175.
[7] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 217.

أو إيجابا نظرا للخصائص التي تميزها عن غيرها من طبقات المجتمع، ويستند تبرير وجود النخبة السياسية لأمرين أساسيين هما:[1]

- لا يمكن للمجتمعات أن تقاد وتحكم من خلال شخص واحد، فمهما بلغت إمكانات هذا الشخص فسيبقى عاجزا عن السيطرة داخل مجتمعه بدون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره وتنفيذها.
- لا تقدر الجماهير على حكم نفسها بنفسها لأنها أغلبية، فهي ستبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم بدرجة تماسك تؤهلها لحكم نفسها، وهو الأمر الذي لا يوجد في الأقلية التي تستطيع بتلاحمها وتنظيمها قيادة الأغلبية، نظرا لتمتعها بصفة الأقلية التي تسهل عملية تنظيمها، كما أنها تتمتع بمييزات السلطة والقوة والنفوذ.

وتعرف النخبة السياسية على أنها: "مجموعة صغيرة نسبيا منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها، أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية". وهناك من يعرفها على أنها: " كبار موظفي الحكومة، والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والأرستقراطية".[2]

وتتألف النخبة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، ويشمل هؤلاء القيادة والتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة، والتي من خلالها يتم تقدير وحساب كل شيء خلال مدة زمنية معينة. فالنخبة هي جماعة صغيرة داخلة في نطاق الطبقة السياسية في المجتمع، خلال مدة زمنية معينة، فهي تشمل كبار الموظفين والإدارات العليا والقادة العسكريين، وأحيانا الأسر ذات النفوذ السياسي كالأسرة الأرستوقراطية أو الملكية، فضلا عن أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى.[3]

3. تعريف اقتراب النخبة

يعرف اقتراب النخبة على أنه الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبة، أي النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات العامة على أنها نتاج أقلية تسيطر على المجتمع والدولة، بما توفر لها من إمكانيات مادية وفكرية وتنظيمية، بحيث تتركز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وتوجيه المجتمعات. وعليه لا بد أن ينصب التحليل السياسي على هذه النخبة كمفتاح لفهم العملية السياسية، لذلك فقد سعى العديد من الباحثين إلى استخدام مفهوم النخبة كاقتراب لتحليل العمليات السياسية في مختلف الدول وكذا في المواقع المتباينة.[4]

ويعتبر اقتراب التخبة من اقترابات المرحلة الانتقالية في تطور السياسة المقارنة بين التقليدية والسلوكية، وإن كان قد تمكن من الاستمرار والحفاظ على الحيوية المنهجية والاقتدار التحليلي طوال المرحلة السلوكية وما بعدها، نظرا لتميزه بقدرته على فهم النظم السياسية وتحليلها.[5]

4. الأصول الفكرية لاقتراب النخبة

يعتبر كل من الباحثين "سان سيمون" و "كارل ماركس" أول من قاما بوضع الخطوط العامة لاقتراب النخبة، حيث رأى "سان سيمون" أن المجتمع كالهرم توجد في قمته النخبة السياسية، واعتبرها ظاهرة

[1] محمود خليفة جودة محمد، " اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 25 أفريل 2014، على الرابط التالي: www.democraticac.de.com، تم تصفح الموقع بتاريخ: 15 ماي 2022، الساعة: 10.52.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 207.

[3] هبة علي حسين، "دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديموقراطي (العراق أنموذجا)"، **مجلة حمورابي**، العدد 27- 28، السنة السادسة، صيف- خريف 2018، ص ص. (05- 06).

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 207.

[5] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 215.

دائمة، وربط إصلاح المجتمع بتغييرها، أما بالنسبة لـ "كارل ماركس" فعلى الرغم من كونه محللا طبقيا إلا أنه كان له تأثير قوي على كتابات رواد النخبة الأوائل مثل "موسكا" و "باريتو"و "ميشلز"، فقد مثل التحليل الطبقي تحويلا لبؤرة البحث من التركيز على القانون والدساتير والمؤسسات إلى الاهتمام بتفاعل التكوينات الاجتماعية، كما قد أثار كل من "كارل ماركس" و "سان سيمون" الأسئلة الجوهرية التي أوجدت اقتراب النخبة، مثل: من يحكم المجتمع؟ ما هي الخصائص العامة لهؤلاء الحكام؟ كيف تحافظ هذه المجموعة من الحكام على موقعها؟ ما هي علاقاتها بباقي المجتمع؟.[1]

كذلك فإنه من الرواد الأوائل لاقتراب النخبة في القرن التاسع عشر كل من « Ludwing Gumplowics » و الذي كان له تأثير قوي على "موسكا" و قد قام في كتابه "النظام القديم" بتحليل المجتمع الفرنسي في فترة ما قبل الثورة، واستخدم مفهوم النخبة الحاكمة، والتي اعتبر أنها تتكون من رجال الدين والنبلاء والملك، وكذلك الباحث « Hippotyle Taime » كان له تأثير بدرجة أقل على "موسكا" و "ميشلز"، وقد أقام علاقة توازي بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي، واعتبر أن النخبة ذات درجة عقلية أرقى من بقية المجتمع، وقد ساهم الباحثين "جوستاف لوبون" و "أورتيجا جاسيت" في أوائل القرن العشرين في التفرقة بين رجل النخبة ورجل الجماهير، على أساس القدرة العقلية والذكاء، حيث اعتبر الباحث "جوستاف لوبون" أن النخبة طريقة مناسبة لفهم التاريخ البشري، الذي لا يعدو أن يكون من صنع النخب المختلفة.[2]

5. افتراضات اقتراب النخبة

يقوم اقتراب النخبة على جملة من الافتراضات تتمثل في الآتي:[3]

أ. **تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها:** وتعني أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة لقوى وظواهر أخرى، وبالتالي فإنه من غير المتيسر إدراك الظاهرة السياسية بل هو محاولة مضللة، وأن المسلك السليم لإدراكها وفهمها يتم عبر تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، وذلك لأن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي، إذ لا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا من خلال فهم البنية الاجتماعية القائمة على افتراض هيمنة قلة تمتلك عناصر القوة بمعناها الواسع وتسيطر على الدولة والمجتمع.

ب. **انقسام المجتمع إلى فئتين:** وهما أقلية صغيرة تمتلك قدرا كبيرا من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات، يطلق عليها النخبة أو الصفوة، والفئة الثانية هي الأكثرية التي تفتقر إلى عناصر الاقتدار التي تمتلكها النخبة، وتوجد علاقات بين هاتين الفئتين، ونمط هذه العلاقات هو الذي يتحكم في شكل السياسات، كما تسود المنافسة والصراع بين هذه الفئات، وهذا الصراع هو الذي يحدد محتوى العملية السياسية واتجاهها. ولا يعترف اقتراب النخبة بالتقسيم الطبقي ولا الإثني ولا الجغرافي أوالديني، ففهم النظام السياسي يتوقف على معرفة انقسام المجتمع إلى طبقة دنيا وطبقة عليا، ومعرفة العلاقة بينهما وخصائص الفئة الحاكمة، بحيث أن العلاقات التي تقوم بين هاتين الفئتين تتخذ أنماطا وأشكالا مختلفة حسب كل بلد وتبعا لكل موقف، الأمر الذي يساعد على إجراء المقارنة بين تلك الأنماط ومعرفة أسباب اختلافها.

ت. **تركز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع:** حسب اقتراب النخبة فإن القوة في المجتمع مركزة في جماعة واحدة بعكس التعددية التي تتمسك بتوزع القوة وانتشارها، ويفرق أنصار النخبة بين النخبة والجماهير تبعا لإمتلاك القوة السياسية (ثروة، سلطة، نظام اتصال جماعي، أو

[1] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص. 225.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص. (208- 209).

تحكم في سريان الأفكار والمعلومات لتشكيل الرأي). وتنقسم النظم السياسية إلى شريحتين هما الحكام والمحكومين، فالحكام هم النخبة وهم الأكثر أهمية في النظام السياسي، لأنهم يملكون عناصر الاقتدار السياسي، ومن خلال فهم وتحليل النخبة يمكن فهم النظام السياسي.

ث. **وجود جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميزها عن غيرها:** وذلك أن خلف من يملكون السلطة في الدولة توجد جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميزها عن غيرها، وتظهر هذه الجماعة نفوذا سياسيا حاسما، كما أن اعتماد هذه الجماعة كمدخل للتحليل يفيد علم السياسة في عملية التفسير المحايد والموضوعي.

6. أنواع النخب

اختلفت التصنيفات الخاصة بالنخب وتنوعت بين أشكال وأنواع النخب المتواجدة في جل المجتمعات تقريبا، وسنستعرض أهم هذه الأنواع كالآتي:[1]

أ. **النخبة المثقفة:** وتشمل جميع الأشخاص الذين حازوا على تعليم عالي سواء في الجامعات أو المعاهد أو في المدارس العليا، ويشتغلون في مجال الفكر والثقافة، ومن بينهم نجد: الكتاب، الصحفيون، الروائيون، المفكرون، الفلاسفة، المنظرون، الأساتذة الجامعيون. ويرى الباحث "موسكا" أن المثقفين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة، خاصة وأن مؤهلاتهم الفكرية وخلفياتهم التعليمية تجعلهم يواجهون الصالح العام بموضوعية تامة، وبالتالي ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الأخرى.

ب. **النخبة السياسية:** ركزت عليها الكثير من الدراسات كأقلية تتحكم في مقاليد السلطة، وبشكل خاص دراسات "موسكا" و"ميشلز"، حيث تناولا الفئة التي تتحكم في السلطة، وعليه فإن زعماء الأحزاب السياسية ورؤساء الحكومات والوزراء وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ كلهم يشكلون صدارة النخبة السياسية في المجتمعات المعاصرة.

ت. **النخبة البيروقراطية:** وتسمى كذلك بالنخبة التكنوقراطية، وهم مجموعة من الإداريين والذين تخرج أغلبهم من الجامعات ومراكز التكوين وبعد شغلهم لوظائف إدارية عن طريق الخبرة والترقية تتم ترقيتهم إلى مصاف النخبة الإدارية التي تصبح من صانعي القرار الإداري والتسيير وإدارة الشأن العام.

ث. **نخبة رجال الأعمال:** تتكون من أفراد تمكنوا من خلال التجارة أو الصناعة أو السياسة أو المضاربة من تكوين ثروات، فهم يشكلون أرقاما مهمة في مجال المال والأعمال، وهم أصحاب ممتلكات وعقارات وشركات وأرصدة مالية ضخمة، يتجمعون في اتحادات خاصة بهم، وينظر إليهم على أنهم من أخطر النخب المؤثرة على صناعة القرار السياسي المحلي والدولي.

ج. **النخبة العسكرية:** تتشكل من الضباط السامون، حيث يتوزعون على قيادة الأركان أو كعمداء للنواحي العسكرية، وهناك من يرى بأن نخبة جنود القوات المسلحة إنما تكمن في قوات القناصة إضافة إلى القوات الخاصة. وقد حظيت النخبة العسكرية تاريخيا بالاهتمام نظرا للدور الهام الذي لعبه العسكريون في تشكيل تاريخ المجتمعات وفي توجيه الأمور السياسية.

ح. **النخبة الدينية:** تتشكل من القادة الدينيون ووجهاء الطوائف الدينية وعلماء اللاهوت والعقيدة، وكل من يشكلون مراجع دينية وأصبحوا زعماء لأتباع تجمعهم رابطة دينية، إذ يمثل بابا

[1] أمينة علاق، المرجع السابق، ص ص. (177- 178).

الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين، بينما يعتبر الفقهاء وعلماء الدين عند المسلمين نخبة النخبة الدينية دون منازع.

خ. **النخبة الرمزية:** إن بعض الباحثين يعتقدون أن هناك بعض النخب لا يتم إيلائها أهمية بالغة مثل نجوم الفن والسينما والرياضة وغيرهم، فهم يعتبرون كرموز ومرجعيات لمجموعة هائلة من الأتباع والمعجبين.

د. **النخبة النسوية:** يرى بعض الباحثين أن نساء العالم تقودها نخبة نسوية في إطار ما يسمى بالحركة النسوية والدفاع عن حقوق المرأة، كما يعمل السياسيون على توظيف ورقة النساء في الانتخابات عن طريق اختيارهم لقيادات ترمز لمطالب المرأة وهدفها استمالة هذه القوة الانتخابية لصالح برامج الأحزاب المتنافسة، وهو ما يحصل حاليا في كل بلدان العالم تقريبا.

7. مصادر صناعة النخبة

إن عملية صناعة النخبة تختلف حسب الظروف الزمنية والمكانية لكل مجتمع، إلا أنها تتم وفق مصدرين مختلفين هما:[1]

أ. **مصدر رسمي:** أي أن إعداد النخبة يتم بطريقة موجهة وفي إطار مؤسسات رسمية ومن أجل تحقيق أهداف محددة ومخطط لها سلفا، فالجامعات تعمل على إيجاد نخبها الخاصة بها، كما أن التجار ورجال الأعمال يوجدون نخبهم في المدارس العليا لإدارة الأعمال وغيرها.

ب. **مصدر غير رسمي:** ويعني أنه يمكن لأي فرد غير مرتبط بطبقة أو مجموعة معينة أن ينجح في مجالات الحياة الاجتماعية، وأن يدخل إلى عالم النخبة، ويحدث هذا الأمر كثيرا فنجد من بينهم العلماء والكتاب والفنانون والرياضيون وغيرهم.

8. اتجاهات دراسة النخبة

يتفق رواد اقتراب النخبة كـ: "سان سيمون" و"موسكا" و"باريتو" على أن كل مجتمع تحكمه صفوة، لكنهم يختلفون في تصورهم للأساس الذي تقوم عليه الصفوة، وفي هذا الإطار ظهرت عدة إتجاهات متباينة نذكر منها ما يلي:[2]

أ. **الاتجاه التنظيمي:** يرى أن سيطرة النخبة تعود إلى ما تمتلكه من مهارات وقدرات تنظيمية، بمعنى القدرة على التماسك في مواجهة القوى الكبرى في المجتمع، حيث يؤكد "موسكا" اختلاف طبيعة النخب الحاكمة باختلاف النظم السياسية ويرجع ذلك إلى عاملين هما:

أ.1. **تدفق السلطة:** والذي يمكن أن يكون من أسفل إلى أعلى بالانتخاب أو بالتعيين.

أ.2. **صور التوظيف (التجنيد):** ويمكن أن يكون تجديد النخبة من النخبة القديمة (الحاكمة) أو يكون من النخبة الجديدة (المحكومين).

ب. **الاتجاه النفسي:** حسب "باريتو" فإن النخبة هي نتاج لعوامل نفسية معينة، وبالتالي فقد قسم النخبة إلى:

ب.1. **نخبة حاكمة:** وهي التي تتولى شؤون الحكم.

ب.2. **نخبة غير حاكمة:** وهي التي تضم الأشخاص المرموقين في ميادين غير سياسية.

---

[1] عبد الله كبار، المرجع السابق، ص. 221.

[2] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص ص. (77- 78).

وبعد أن تراجع "باريتو" عن هذا التقسيم استعمل مفهوم الرواسب، والتي هي بمثابة انعكاس للميول الفطرية الإنسانية، وقد صنف هذه الرواسب في مجموعتين هما: رواسب تعكس الميل للتأمل والتفكير وهي التي تسود لدى أهل الذكاء والمكر، ورواسب تعكس الميل للبقاء والاستقرار والنظام وهي التي تسود لدى أهل القوة والنظام، والسياسة بحاجة لكليهما، وبالتالي فإن النظم السياسية تتفاوت تبعا لرواسب الصفوة الحاكمة، فإذا كانت من النوع الأول تحكم عن طريق الإقناع والترغيب وتتخذ سياسات معينة من أجل تلبية طلبات الجماهير ومواجهة الأزمات، أما إذا كانت رواسب الصفوة الحاكمة من النوع الثاني فإنها تحكم عن طريق القوة وتقوم بقمع المعارضة وتجعل هدفها الرئيسي للحكم هو الحفاظ على النظام العام.

ت. **الاتجاه الاقتصادي:** قام الباحث "برنهام" بطرح أنموذجا يزواج فيه بين النظرية النخبوية والنظرية الماركسية، فهو يرى أن السياسة ما هي إلا صراع بين المجموعات للوصول إلى السلطة، كما أن السيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسية هي مصدر قوة النخبة، وهو الأمر الذي يفضي إلى نفوذ اجتماعي وثروة وقوة سياسية.

ث. **الاتجاه المؤسسي:** يرى الباحث "رايت ميلز" بأن النخبة تتكون من أولئك الذين يشغلون مراكز قيادية في مؤسسات الدولة الاستراتيجية، كالسلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية والشركات الكبرى، وتماسك النخبة يعتمد على قوة الصلات بين المؤسسات، حيث أن التقارب بين قادة المؤسسات يؤسس لوجود نخبة وطنية يتاح لها التحكم في عملية صنع القرار السياسي.

وبشكل عام فإن دراسة النخبة تقتضي تناول عدة مسائل نذكر منها الآتي:[1]

- أساليب التعرف على النخبة ومنها أسلوب المناصب وأسلوب صنع القرار وأسلوب الشهرة.
- تكوين النخبة بمعنى كيف تتكون النخبة؟ هل يتوقف دخول شخص للنخبة على حصوله على مهنة ما أو مكانة اقتصادية أو اجتماعية أو شهادة أو إنتماء ديني أو عرقي، أم أنه لا علاقة لتلك العوامل بهذا الدخول؟.
- تجنيد النخبة ويعني ماهي المسالك والقنوات التي يسلكها الطامحون للقيادة في الوصول إلى قمة الهرم السياسي؟ هل هي الحزب أم النقابة أم التنظيمات الدينية أم الحكم المحلي أم الديموقراطية وغيرها، وماهي الآليات للوصول إلى تلك الغاية: هل هي الانتخابات أم التعيين؟ وإذا كان الأسلوب هو التعيين فهل يقوم على الكفاءة أم الولاء والانتماء؟.
- الثقافة السياسية للنخبة بمعنى دراسة تصورات أعضاء النخبة وقيمهم وإتجاهاتهم وغيرها.
- تكامل النخبة ومعناه قياس درجة التماسك والتفاعل والاتفاق والتضامن والإحساس المتبادل بالثقة بين أعضاء النخبة.

9. تحديد أعضاء النخبة

هناك أربعة اقترابات أساسية يتم من خلالها تحديد من هم أعضاء النخبة في أي مجتمع، وتتمثل هذه الاقترابات في الآتي:[2]

أ. **اقتراب المناصب:** ومعناه أن أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية هم الذين يشكلون نخبة ذلك المجتمع، وأصحاب

[1] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 79.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص. (213- 214).

القوة والقرار فيه، فعلى الباحث تحديد تلك المناصب الهامة حتى يتعرف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن أصحاب المناصب الرسمية هم أصحاب القوة والقرار في المجتمع، بل يمكن أن يكونوا أداة طيعة في أيدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في الظل وخلف الستار.

ب. **اقتراب السمعة:** حسب هذا الاقتراب فإن الناس الذين يشتهرون على أنهم هم صفوة المجتمع أو أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع، هم فعلا الصفوة، وتبعا لهذا الاقتراب فإن دراسة بناء القوة تتم عبر احتساب أحكام العارفين ببواطن الأمور والمتخصصين والملاحظين للعمليات السياسية في المجتمع، ويتم ذلك إما عن طريق قائمة معدة بأسماء من يعتقد أنهم أصحاب القوة تقدم لهؤلاء الحكام، من أجل ترتيب أعضاءها طبقا لقوة كل منهم مع حريتهم في إضافة أسماء أخرى، أو أن تترك لهم حرية الاختيار في وضع القائمة أساسا تبعا لتقديراتهم لأصحاب القوة ووفقا لمقاييسهم هم. وما يعاب على هذا الاقتراب هو أن تقدير القوة قد تشوبه الذاتية و لا يعبر عن القيمة الحقيقية للقوة.

ت. **اقتراب صنع القرار:** ويشير إلى أن معرفة الصفوة تتوقف على معرفة المشاركين في صناعة القرارات الهامة في المجتمع، ومن ثم لا بد من تحديد كل من القرارات الهامة والمشاركين فيها لمعرفة أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع، لكن عملية تحديد القرار الهام وغير الهام أمر نسبي، كما أن المشاركة في المناصب الرسمية لا تعني القوة الفعلية.

ث. **اقتراب المدخلات والمخرجات:** لقد قام كل من الباحثين "باجراش" و "باراتز" بتقديم إضافة هامة وذلك بتوضيح أن للسلطة جانبين وأنها لا تقتصر على أحدهما، وهذين الجانبين هما:

ث.1. جانب المدخلات: ويعني سلطة تحديد المواضيع التي يواجهها النظام السياسي أو يتعرض لها بالبحث لإتخاذ القرار، وكيفية عرض هذه المواضيع، فالذين يمارسون وظيفة عرض القضايا على صانع القرار يؤثرون بدرجة كبيرة في عملية صنع القرار، من خلال عرض المعلومات وترتيب القضايا وعرض المقترحات والبدائل، فيمكن أن يعبر النفوذ عن نفسه إما في شكل التأثير في مسار القرار ونوعه، أو في منع قضايا من أن تثار في إطار النظام السياسي.

ث.2. جانب المخرجات: إن مفهوم النخبة يرتبط بالسلطة التي تمتلك القدرة على توزيع القيم في المجتمع وصنع السياسات، وتضم جانبين هما: التأثير في عملية صنع القرار السياسي، و التدخل لمنع قضايا معينة من أن تثار أو أن تحتل أولوية في مدخلات النظام السياسي، فكل نظام سياسي ينطوي على إنحياز لقيم وقضايا ومصالح على حساب أخرى، ويترتب على ذلك سماح قنواته لإبراز قضايا وإهمال قضايا أخرى أو تشويهها، ويعتبر ذلك مجالا من مجالات سلطة النخبة السياسية، فعملية تحديد النخبة لا تتوقف على عملية صنع القرار، ولكن إلى جانب ذلك على قدرة النخبة على إثارة القضايا أو عدم إثارتها، أو في القدرة على منع إتخاذ القرار إذا أثيرت القضية، لأن عدم إتخاذ القرار في قضية مثارة هو قرار أيضا. ويمكن التعرف على النخبة في النظام السياسي من خلال تحديد: من لهم القدرة على إثارة القضايا؟ ومن الذين يتدارسونها؟ ومن يصنعون القرار بشأنها؟.

ولدراسة النخبة هناك مجموعة من المحددات لا بد من معرفتها للإستدلال بها على تفسير القرارات السياسية وفهمها، ومن أهم هذه المحددات نذكر ما يلي:[1]

- الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية وغيرها.

[1] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص. 233.

- السلوك سواء الاجتماعي أو السياسي، وكذا القيم التي يتبنونها ابتداءا من القيم السياسية إلى الملابس، فقد اعتبر الباحث "أرنولد توينبي" أن رغبة "أتاتورك" في فرض الزي الغربي على الشعب التركي دليل على التوجه التحديثي للنخبة ورغبتها في الخروج عن التقاليد الإسلامية.
- منظورهم لأنفسم وللعالم حولهم، وكذا إتجاهاتهم نحو الأحداث والعمليات، بالإضافة إلى قيمهم الأساسية، ويعتمد ذلك على تحليل المضمون لخطاباتهم وكتاباتهم.
- الخصائص الشخصية لأفراد النخبة وذلك عن طريق تحليل السلوك الفردي.

10.التجنيد ودوران النخبة

إن التجنيد يعني الأساليب والمسالك التي يتبعها الطامحون إلى القيادة في الوصول إلى قمة الهرم السياسي، فهل هي قنوات التعبير عن المصلحة وتجميعها أو غيرها؟ وهل أن عملية التجنيد تتم بناءا على الإنجاز والكفاية (النخبة المفتوحة) أو طبقا للوراثة والتعيين (النخبة المغلقة)؟. أما بالنسبة لدوران النخبة فيشير إلى مدى انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى، أو صعود الأفراد ونزولهم، وهل تتم هذه العملية بالطرق السلمية أو عبر القوة والعنف.[1]

11.استخدامات اقتراب النخبة

إن توظيف اقتراب النخبة في التحليل يمكن الباحث من التعرف على الخلفيات أو هوية أعضاء النخبة، من خلال البحث عن الخلفية الاجتماعية والعرقية والطبقية أو الدينية أو الإقليمية أو المهنية والتعليمية وغيرها، إن تلك الخلفيات وغيرها تمكن الباحث من الوصول إلى مؤشرات ذات دلالة وعلاقة بتفسير قرارات النخبة وتوجهاتها وأثرذلك في المجتمع والدولة، خاصة إذا كانت النخبة تلك السيطرة والقوة والنفوذ، فقد يكون لقراراتها صدى حتى على المستوى الدولي.[2]

ويتناول علماء السياسة من خلال اقتراب النخبة العديد من المقولات التي تتراوح بين بناء القوة إلى أدوار النخبة وهيكلها وأعضاءها ودورهم في إدارة الصراع في المجتمع، كما يدروسون مفهوم النخبة ويقابله مفهوم الجماهير وخلفياتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية وهيكل النخبة واللب أو الدائرة الداخلية الضيقة للنخبة والحواف الخارجية لها، أو ما يعرف بالنخب الفرعية أو الاستراتيجية وعمليات تجنيد النخبة، وكذا التنبؤ بالنخب البديلة الممكنة. بالإضافة إلى دراسة انفتاح النخبة على اللانخبة وما يعرف بدورة النخبة أو انتقال السلطة من نخبة إلى نخبة، وكذلك ارتباط علاقات وأدوار النخبة بمعدلات الحراك الاجتماعي والسياسي أو مستوى العنف وعمليات التمثيل والتعبير عن المصالح وبلورتها.[3]

فاقتراب النخبة يساعد على فهم أعمق للسلوك السياسي، لا سيما وأن كل الأنظمة السياسية على اختلاف أصنافها لا بد وأن تحكمها نخبة ما، فهو يقدم إجابات تتصل بمدخلات صنع السياسة ويركز على الفاعلين السياسيين (الذين يخططون ويقررون)، فهو يركز على جماعة بعينها داخل النظام السياسي الأمر الذي يمكنه من التحليل العميق والقياس، وينسب أنصار اقتراب النخبة إليه أثره الكبير في خلق علم سياسة موضوعي ومحايد.[4]

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 215.
[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 168.
[3] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 217.
[4] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 79.

12.الانتقادات الموجهة لاقتراب النخبة

واجه اقتراب النخبة جملة من الانتقادات نذكر منها ما يلي:[1]

- إن الدراسات التي تعتمد على اقتراب النخبة تكتفي بتناول مجموعة ما، هي النخبة التي تمتلك القدرة على التأثير والنفوذ، من دون إثبات أنها قد استعملتها فعلا، فالسلطة لها جانبان، الأول هو التأثير في السياسات والقرارات، والثاني هو التدخل لمنع قضايا معينة من أن تصبح لها الأولوية، أو منعها من أن تثار أصلا، وهذا ما يتم تجاهله من خلال اقتراب النخبة.
- إن نظريات النخبة تعاني من الكثير من الإشكالات المعرفية والمنهجية، فبالإضافة إلى أنها محافظة تركز على عوامل الاستقرار والاستمرار، فهي من الناحية الابستمولوجية لم تتمكن من حسم إشكالية العلاقة بين الظاهر والحقيقة، وبالتالي فليس هناك أدنى يقين بأن من يتولى المنصب الرسمي أو يشتهر أنه من النخبة هو حقاً عضو في النخبة، بحيث لم يزل هناك تأكيد بأن النخبة قد تكون شيئا آخر غير ظاهر، ولا يمكن الوصول إليه، والظاهر هو فقط أدوات ووسائل لقوى أخرى.
- إن التباين بين الأفراد يختلف من قطاع اجتماعي إلى آخر، ولا يمكن الجمع بين المتفوقين في مجموعة واحدة نطلق عليها تعبير النخبة، وإلا فإن قُطاع الطرق متفوقين من ناحية القوة يجب أن يكونوا ندا للفلاسفة والمفكرين ورجال السياسة، كما أن زعماء المافيا يجب أن يقفوا على قدم المساواة مع رجال الصناعة والمصارف، وهو ما لايمكن تقبله لا على الصعيد الأخلاقي ولا الاجتماعي، وبالتالي فإن مفهوم النخبة متناقض فهو لا يقوم على أساس التماثل بين الأفراد المتميزين، وإنما على أساس الحكم وتحقيق المصالح الخاصة لأفراد النخبة.
- صعوبة تحديد أعضاء النخبة، مع صعوبة جمع المعلومات عن خصائصهم الاجتماعية والشخصية مما يخلق مشكلة تفسير سلوكهم.[2]
- حالة التداخل بين الأفكار والمفاهيم وعدم وضوح الكثير منها كمفهوم النخبة في حد ذاته.
- تعدد المفاهيم المستخدمة لدى أنصار النخبة مثل النخبة، السلطة، الطبقة السياسية و النفوذ، إن عدم التحديد هذا يورث الغموض وعدم الدقة العلمية ويعقد السعي لبناء النظرية.[3]

سادسا: اقتراب الطبقة

يرتبط المنظور الطبقي بأعمال "كارل ماركس" ومدرسته، ولهذا السبب ولأسباب أخرى ظل علم السياسة الغربي رافضا الاقتراب الطبقي حتى مطلع الستينات تقريبا، وبعد أن تم التأكد من أن قضايا التنمية والتحديث مرتبطة بالطبقات والبناء الاجتماعي، بدأ العلماء الاجتماعيون في الغرب حينها يهتمون بالاقتراب الطبقي، غير أن تناولهم لموضوع الطبقات يختلف عن التناول الماركسي له، حيث أنه حسب المدرسة الماركسية فإنه يتحدد البناء الطبقي في أي مجتمع على أساس موضوعي يتمثل في الموقف من ملكية قوى أو وسائل الإنتاج، على اعتبار أن الطبقة هي مجموعة من الأفراد يحتلون مواقف متماثلة من حيث ملكية الثروة، وتبعا للعلم الاجتماعي الغربي فإن التركيب الطبقي يتحدد على أساس شخصي أو ذاتي مفاده نظرة الناس لمن هو أعلى أو أدنى من الناحية الاجتماعية، إن العلم الاجتماعي الماركسي يعالج الطبقات بطريقة تبرز التناقض الطبقي بين من يملكون ومن لا يملكون، في حين يعالجها العلم الاجتماعي

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (225- 226).
[2] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 80.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 216.

البرجوازي من منظور وظيفي لا يبرز التناقض الطبقي، فهو منظور يدافع عن الوضع القائم ويرفض التساؤل حول شرعيته، كما أنه يميع الانتماءات الطبقية باعتمادها على محك التقدير الشخصي فإن المدرسة الراديكالية تتفوق عليه بموضوعيتها وواقعيتها وكذا تأكيدها على فكرة التغيير الشامل.[1]

1. تعريف الطبقة

تعرف الطبقة على أنها مجموعة كبيرة من الناس التي تتميز بالمكان الذي تحتله داخل نظام الإنتاج الاجتماعي محددا تاريخيا وبعلاقتها بوسائل الإنتاج وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل.[2]

عرف **لينين** الطبقة الاجتماعية بأنها: "عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد، تتميز عن بعضها تبعا لموقعها في أحد أنساق الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة، وتبعا لدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تبعا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا، فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الآخرين تبعا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع... والطبقات الاجتماعية هي مجموع سكان التشكيلة الاجتماعية المحددة التي يستطيع بعضها استغلال عمل الآخرين تبعا لتباين موقع كل منها في الأساليب الإنتاجية السائدة في تلك التشكيلة".[3]

إن مصطلح الطبقة Class مشتق من اللغة اللاتينية التي كان يستخدمها مندوبي التعداد بغرض تصنيف المواطنين حسب الثروة، لتحديد التزامات الخدمة العسكرية، وفي أواخر القرن الثامن عشر (18) بدأ استخدام مصطلح الطبقة كوسيلة أساسية لتنظيم المجتمع على شكل تقسيمات هرمية.[4]

أما الباحث **لويس شوفيل Louis Chauvel** فيرى أن الطبقات الاجتماعية تمثل مجموعات غير متساوية في مواقع النظام الاجتماعي، وأن للهوية الطبقية ثلاث أشكال هي:[5]

- الهوية الزمنية: أي لها لإمكانية إعادة إنتاج المجموعة وديمومتها.
- الهوية الثقافية: بمعنى أنها تتقاسم نفس المرجعية الرمزية ونمط الحياة مما يسمح بالإعتراف المتبادل فيما بينهم.
- الهوية الجماعية: وتعني القدرة على التدخل جماعيا وبشكل صراعي في الفضاء السياسي من أجل إظهار وحدة الطبقة ومصالحها.

فعلماء الاجتماع يستخدمون مصطلح التدرج الطبقي بغرض وصف عملية تقسيم المجتمع إلى طبقات، بحيث تقوم هذه العملية على مجموعة من العوامل مثل: مهنة الشخص، الدخل، القوة، السمعة، الثروة.[6]

في حين عرف الباحث **لينسكي** الطبقة بقوله: "إنه من الأفضل لنا أن نحدد الطبقة كحشد من الأشخاص الذين يشغلون موقعا واحدا بالنظر إلى شكل معين للقوة والامتيازات والهيبة".[7]

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 46.

[2] سالم بوداود، "التحليل الطبقي للمجتمع الجزائري الإمكانات والحدود"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 18، أكتوبر 2016، ص. 76.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 183.

[4] موسوعة ويكيبيديا، "طبقة اجتماعية"، على الرابط التالي: ar.m.wikipedia.org تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/17، الساعة: 34 :08.

[5] سالم بوداود، المرجع السابق، ص. 77.

[6] حسن العالي، "الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: studies.aljazeera.net، بتاريخ: 22 جوان 2013، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/17، الساعة: 53 :08.

[7] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 185.

2. خصائص الطبقات الاجتماعية

يرى الباحث "فرانسوا دوبي François Dubet" أن الطبقات الاجتماعية تتميز بالخصائص التالية:[1]

- أن الطبقة الاجتماعية عبارة عن مجموعة أفراد لديهم نفس المكانة في تقسيم العمل وفي النظام الاجتماعي، أي أنهم يتقاسمون الظروف الاجتماعية نفسها.
- يتقاسم الأفراد نفس الثقافة المشتركة مثل طرق العيش والتفكير ونمط الحياة والقيم المشتركة.
- يشكل هذا التجمع فاعلا جماعيا بإمكانه التنظيم للدفاع عن مصالحه المشتركة للأعضاء، وكذا التأثير على التوجهات العامة للمجتمع.

3. دراسة الطبقات الاجتماعية

هناك اتجاهين كبيرين يحملان تصورين مختلفين وأدوات متباينة لتحليل و لدراسة الطبقات الاجتماعية وهما:[2]

أ. **الماديون التاريخيون:** ينظر أنصار هذا الاتجاه إلى الطبقات الاجتماعية باعتبارها ظاهرة غير أصيلة في تكوين المجتمع البشري، بل هي سمة ملازمة لأنظمة الاستغلال والتمايز الطبقي، برزت مع امتلاك بعض الناس لوسائل الإنتاج وحرمان غيرهم منها، وتجد الطبقات سندها في نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويختفي النظام الطبقي بإختفاء عناصر وجوده (زوال الملكية الخاصة وإحلال شيوع وسائل الإنتاج محله)، ويقود هذا الاتجاه "كارل ماركس" والذين تبنوا تصوره للأشياء على الرغم من إدخالهم عناصر جديدة للتحليل الماركسي. يرى هذا الاتجاه أن مجال الإنتاج الاقتصادي يعد محورا أساسيا لفهم الطريقة التي توزع بها المصادر المالية، وأن هناك ارتباطا بين الطبقة ونوع النتائج المحصل عليها، بحيث أن كل نوع طبقي يقابله نوع معين من المكافئات، كما أن تحليل أي بناء اجتماعي يتوقف على فهم العلاقات الإنتاجية السائدة في ذلك البناء وعلى الأسلوب الإنتاجي السائد فيه. كما يفترض هذا الاتجاه أن الأفراد الذين يحوزون موقعا طبقيا واحدا في المجتمع، تجمعهم مصلحة اقتصادية مشتركة والتي ترتبط بظروف حياة متشابهة، بالإضافة إلى القيم المتجانسة وأنماط متقاربة من السلوك الجماعي في عدة ميادين، إذن الموقع الطبقي هوالمحدد للسلوك، وبالتالي فهو يعتبر أداة لتفسير مختلف الظواهر من بينها الظواهر السياسية، ويفترض هذا الاتجاه كذلك أن الانقسام الطبقي سمة موجودة في أغلب المجتمعات، وعليه يمكن اعتبار الطبقة كوحدة للتحليل وكمفهوم أساسي للمقارنة.

ب. **البنائيون الوظيفيون:** يفترض أنصار هذا الاتجاه إلى أن عدم المساواة بين الناس أمر طبيعي وضرورة وظيفية مصاحبة لحياة البشرية في مختلف المجتمعات، ففي كل مجتمع يوجد نظام للتراتب الاجتماعي ينشأ عن التنوع الموجود في الكائنات البشرية، والتي يمكن توارثها كالعوامل العرقية، القيم الثقافية، العوامل الاقتصادية والمهنية ونظام التربية، عوامل السن، الجنس، اللون، اللغة، هي كلها أمورفطرية منغرسة في الكيان البشري، وعليه فإن عدم المساواة بين الناس هي نتاج ذلك التنوع. والحديث عن مجتمع غير طبقي يعتبر ضربا من الخيال، ومن أبرز مفكري هذا الاتجاه نجد "كنجلي دافيز K. Davis " و "ولبرت مور W. Moore" وغيرهما، حيث أكدا على الضرورة الوظيفية والوجود الشائع للتدرج الطبقي في كافة المجتمعات البشرية، كما أن توزيع المكافئات يكون بشكل متفاوت وتفاضلي وفقا للموقع، ويصبح ذلك جزءا من النظام الاجتماعي، مما يفضي إلى ظهور التدرج الطبقي، وعليه فعدم المساواة الاجتماعية ليس إلا

[1] سالم بوداود، المرجع السابق، ص. 76.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 183.

انعكاسا اجتماعيا للتفاوت القائم بين الأفراد في القدرات الفطرية، و بالتالي أوصى الباحثان بضرورة تقنين عدم المساواة تقنينا اجتماعيا.

4. التحليل الماركسي للطبقة

يرى **"كارل ماركس"** أن المجتمع الحديث يتألف من طبقتين رئيسيتين هما: طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، والعلاقة بين هاتين الطبقتين هي علاقة صراع وتصادم واستغلال، فالبرجوازية تحاول الحفاظ على العلاقات السائدة في المجتمع من منطلق أنها تخدم مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما البروليتاريا فتعمل على إحداث الثورة التي تؤدي إلى تغيير الموازين الاجتماعية والاقتصادية والتي من شأنها تحسين ظروف معيشة العمال الكادحين والطبقة الفقيرة بشكل عام. إن الطبقة البرجوازية تستغل بشتى الطرق طبقة البروليتاريا، فكلما زاد العمل زاد الاستغلال بشكل أوسع ويتحول العامل معه إلى مجرد آلة، ومن جهة أخرى فإن العمال لا يأخذون حقهم الكامل من جراء العمل الذي يقومون به، بل إنهم يأخذون ما يحتاجونه للعيش فقط، أما الباقي فيأخذه صاحب العمل، وهو ما يسمى فائض قيمة عمل العمال والذي من خلاله يتراكم رأس المال في المجتمع الرأسمالي. إن النهب والاستغلال المقنن الذي يمارسه الملاك على العمال المضطهدين هو ما دفع بطبقة البروليتاريا إلى مطالبتهم بتحطيم الرأسمالية وإعلان الثورة عليها، و ذلك من أجل القضاء على المجتمع الطبقي وتلاشي الدولة وتنظيماتها المختلفة وإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة والدعوة إلى الحرية الفردية التي تستند إلى إدارة ديموقراطية قائمة على الملكية العامة لوسائل الانتاج.[1]

5. مقولات اقتراب الطبقة

يمكن تحديد المقولات التي يقوم عليها اقتراب الطبقة في النقاط التالية:[2]

- توجد في أي مجتمع طبقات لكل منها مصلحة اقتصادية محددة، ويسيطر الطابع الصراعي على العلاقات بينها، وتتولد من الصراع الطبقي الحركة التي تفرز التغير الاجتماعي والسياسي، والصراع بين الطبقات يكمن وراء انتقال البشرية من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما: المشاعية، العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية.
- إن فهم السياسة في أي مجتمع: من يحكم؟ أو كيف يحكم؟ ماذا يصنع؟ لا يمكن أن يتأتى إلا في ضوء الإلمام بأوضاعه الاقتصادية والطبقية، فالسياسة ترتكز على الاقتصاد، وكان بروز السياسة إلى حيز الوجود مع ظهور الطبقات ونشوء الدولة لكي يبستخدمها من يملك لإحكام سيطرته على من لا يملك، وتجد المصالح الاقتصادية للطبقات تعبيرها الكامل في السياسة التي تمثل حلبة الصراع.
- تعكس المؤسسات السياسية داخل الدولة من حيث تكوينها وممارستها الأوضاع الطبقية، ولا يمكن فهم الظواهر السياسية كالاستقرار والعنف والمشاركة والانقلابات العسكرية والفساد وغيرها إلا في ضوء الخريطة الطبقية، بالإضافة إلى أن الطبقات هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي وليس الدول، كما يتحدد مضمون الأفكار السياسية بالإنتماء الطبقي لمن يحملون لواءها.
- على الرغم من أن السياسة تتحدد بالواقع الاقتصادي- الاجتماعي إلا أنها ليست متغيرا سلبيا، فقد تمارس تأثيرا على هذا الواقع، وذلك لأن حسم القضايا الاقتصادية والاجتماعية يتم بإرادة سياسية ووفق رؤية سياسية معينة.

---

[1] فيصل زيات و محمد مخطار ديدوش، **"نظرية الصراع الاجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق رالف داهرندوف"، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة جيجل، المجلد 02، العدد 01، مارس 2019، ص. 387.

[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 46.

6. استخدامات اقتراب الطبقة

إن أنصار الاقتراب الطبقي يعتبرون أن الطبقة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وأنها تمثل عنصرا مفسرا وشارحا للظواهر السياسية، كالسلوك الانتخابي، الاحتجاجات السياسية، الثورات السياسية، التحولات الاجتماعية والسياسية المختلفة، بحيث أن الطبقة الاجتماعية أو الوضع الطبقي السائد في المجتمع يمثل المتغير المستقل، في حين يمثل النظام السياسي المتغير التابع، فالطبقة الاجتماعية تمثل مركبا يتم إنجاز السلوك السياسي عبره إلى حد بعيد، وهو الأمر الذي ذهب إليه الباحث "جولد ثورب Goldthorpe"، كما يرى أنصار الاقتراب الطبقي أن الملامح الأساسية للحياة السياسية في العالم المعاصر يمكن فهمها بلغة العلاقات بين القوى الطبقية المتصارعة، كما أن دراسة العملية السياسية تقتضي البحث عن طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة والتي كان لها تأثير في تلك العملية، وقد استخدموا اقتراب الطبقة لتفسير السلوك السياسي ودراسة الرأي العام والعلاقات الدولية وذلك من خلال تصنيف دول المجتمع الدولي إلى طبقات عليا ووسطى ودنيا (تصنيفا هرميا)، بالإضافة إلى دراسة الأيديولوجية وذلك فيما يتعلق بارتباط أيديولوجية معينة بطبقة أو طبقات محددة، كما استخدم في دراسة النظم السياسية المقارنة أي مقارنة النظم عبر مقارنة أهم طبقاتها، واستخدم كذلك في دراسة الاحتجاج السياسي بالإشارة إلى الخلفية الطبقية للمشاركين فيه، أو تفسير تصاعد أعمال القمع التي تمارسها الدولة ذاتها ضد المحتجين.[1]

7. الانتقادات الموجهة لاقتراب الطبقة

واجه اقتراب الطبقة مجموعة من الانتقادات نذكر منها ما يلي:

- إن الإطار الطبقي لا يصلح للتطبيق في بعض المواقف، خاصة إذا كان التكوين الاجتماعي في حالة تشكل والمصالح الطبقية لم تتبلور بعد، فيجب الحذر من استخدامه دون مراعاة خصوصية كل موقف على حدى.[2]
- لا يمكن تعميم الاقتراب الطبقي على كل الظواهر وفي كل المجتمعات، بل ينطبق فقط على المجتمعات الغربية حيث أجرى دراسته.[3]
- يركز هذا الاقتراب على الصراع بين الطبقات القائمة على أساس إقتصادي ويغفل الأنواع الأخرى من الصراع.
- إن الانتقال من طبقة كادحة إلى طبقة حاكمة فيه مبالغة، وما هو إلا إلهام للساخطين الموجودين في قاع البناء الاجتماعي بأن ثمة إمكانية لإرتقاءه إلى طبقة عليا.

سابعا: اقتراب صنع القرار

يعتبر اقتراب صنع القرار من الاقترابات الشائعة في الدراسات السياسية، وتبعا له ينظر إلى النظام السياسي باعتباره ميكانيزم لصنع القرارات، فعملية صنع القرار وظيفة تعرفها كافة النظم السياسية البسيطة والمركبة، التقليدية والحديثة، الديموقراطية وغير الديموقراطية، وعليه يمكننا المقارنة بينها من منظور صنع القرار.[4]

ويقوم اقتراب صنع القرار على أساس افتراض مؤداه أن السياسة تعني في النهاية سلسلة من صنع القرارات، فمن خلال اقتراب صنع القرار يتمكن الباحث من دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص.186.
[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 47.
[3] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص. 164.
[4] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 44.

القرارات، قد تبدأ قبل ظهور القرار من خلال عمليات التحضير لصنع القرار، وتستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه.[1]

1. تعريف القرار السياسي

يعرف الباحث **جوزيف فرانكيل** القرار بأنه: "عمل مقرر محدد بين مجموعة من الأعمال تتعقبها مجموعة من الاختيارات المدروسة".[2]

في حين يعرفه الباحث **حامد ربيع** بأنه:" نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة".[3]

أما بالنسبة للقرار السياسي فهو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف، بغية تغييره أو تعديله، والسلطات السياسية تختار بديلا من مجموعة بدائل متاحة أو منظورة، قصد حل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متأزمة، وما يميز القرار السياسي عن غيره من القرارات هو علاقته بالنشاط الذي يرتبط بالظواهر السياسية. وهناك من اعتبر القرار سياسيا إذا كان صناعه من يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وانتماءاتهم، إذ لا يمكن تسمية القرار قرارا سياسيا إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويكون لهم الحق في إستخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا ما رغب طرف أن يتنصل مما يفرضه القرارمن إلتزامات. [4]

وقد جاء في **موسوعة العلوم السياسية** الصادرة عن جامعة الكويت أن القرار السياسي يعني:"قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر له أو لهم القوة والقدرة، باختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ومن ثم فإن القرار هو وصفة أو إلتزام بالتصرف أو بالعمل على نحو معين من قبل أصحاب السلطة والنفوذ".[5]

وهناك من يعرف القرار السياسي بأنه: "عملية تخطيط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي شاملة أو جزئية تصدرها القيادة السياسية في البلاد، و لابد من توفر الخصائص التالية في القرار السياسي وهي:[6]

- صدوره عن شخص ذي صفة سياسية أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية، أي صدوره عن سلطة قانونية مخولة ومقبولة.
- القوة الإلزامية ومعناها أي يحمل في طياته قوة جبرية بالطاعة والتنفيذ.
- العمومية وتعني أن يمس الشؤون العامة والحاجات الجماعية.

2. تعريف عملية صنع القرار

يعرف الباحث **ريتشارد سنايدر Richard C. Snyder** عملية صنع القرارات بأنها: "العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق".[7]

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 219.

[2] كريم رقولي، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشوربالجلفة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان 2019، ص. 332.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 156.

[5] بهاء الدين مكاوي، **القرار السياسي ماهيته- صناعته- اتخاذه- تحدياته**، سلسلة كتيبات برلمانية، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص. 10.

[6] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[7] كريم رقولي، المرجع السابق، ص. 333.

أما الباحث **علي السلمي** فيرى أن عملية صنع القرار هي:" مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها".[1]

إن عملية صنع القرارلا تتوقف على صناعته أو إعلانه ولكنها تشمل عمليات ما قبل القرار وعملية اختيار القرار وصناعته وعملية تنفيذ القرار وتقويمه. كما أنها تتضمن كل العناصر المتشابكة والمتغيرات ذات العلاقة والتي من شأنها التأثير في سلوك وحدات صنع القرار وأهدافها وتصوراتها.[2]

ويعرف الباحث **حامد ربيع** صنع القرار على أنه: "نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة".[3]

إذن فعملية صنع القرار هي كل ما يرتبط بالموقف من مدخلات ومخرجات، فضلا عن التفاعل بينها، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات وهي كالتالي:[4]

أ. الاتجاه الأول: الاختيار من بين البدائل

يرى هذا الاتجاه أن جوهر عملية صنع القرار هو الاختيار الواعي بين مجموعة من البدائل المتاحة، بهدف تعظيم المكاسب وتفادي أو تقليل الخسائر، فعملية صنع القرار تهدف التوصل إلى رصد كل البدائل والخيارات الممكنة، حتى يتمكن متخذ القرار من الاختيار من بينها على بينة وبصيرة، بإدراكه لأبعاد الموضوع وإلمامه بكافة الاحتمالات الممكنة، لكي يكون مستعدا للتعامل معها. إلا أن هذه الخيارات والبدائل تختلف في درجة معقوليتها، وفي قدرتهاعلى مواجهة الظروف التي اقتضت صناعة القرار واتخاذه، حيث أن هناكبدائل يمكنها تحقيق الهدف المنشود ولكن بتكلفة عالية، في حين يمكن أن تحققه بدائل أخرى بتكلفة أقل، فهدف صانع القرار هو التوصل إلى قرار يحقق الهدف وبتكلفة أقل. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف فإن صانع القرار يحتاج إلى معلومات وافية وصحيحة حول الموضوع حتى يتمكن من فهمه ورصد البدائل المتاحة بشأنه ومن ثم تقييمها لمعرفة جوانب القوة والضعف فيها. كما أنه لا بد أن تتوفر في صانع القرار نفسه قدرات تحليلية واستنباطية واستشرافية عالية ليتمكن من فهم البيئة التي سيتخذ فيها القرار.

ب. الاتجاه الثاني: القرار هو خيار القيادة السياسية

يرى هذا الاتجاه أن القيادة السياسية هي محور القرار، ويركز هذا الاتجاه على طبيعة النخبة السياسية وقيمها وتفضيلاتها، على اعتبار أن هذه النخبة هي التي تصنع وتنفذ القرارات المهمة والمصيرية في مجتمعاتها، فكل مجتمع تحكمه نخبة سياسية لها مصالحها وقيمها التي تحدد رؤيتها وتؤثر على خياراتها.

ت. الاتجاه الثالث: التوفيق بين المصالح

يرى هذا الاتجاه أن النظام السياسي هومجموع التفاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بصنع القرار السياسي، والقرار السياسي هو مجموعة من الإجراءات المعقدة والمتداخلة التي تهدف إلى التوفيق بين المصالح والمواقف والآراء المختلفة داخل المجتمع، وتنطوي هذه العملية على المساومة والتفاوض والتسوية، وعليه فإن القرار السياسي هومحصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيديولوجيا والثقافة السائدة، ومن خلال الأبنية والمؤسسات القائمة.

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 190.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 158.
[3] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 190.
[4] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص ص. (11- 13).

3. تعريف عملية اتخاذ القرار

تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها عملية اختيار بديل معين من بين البدائل المتاحة، والتي ترمي جميعا إلى تحقيق هدف أو أهداف معينة، وبشكل مختصر فعملية اتخاذ القرار هي عملية اختيار بين بدائل لتحقيق هدف أو أهداف، وبالتالي فهي خلاصة ما يتم التوصل إليه من معلومات وأفكار حول المشكلة القائمة وطرق حلها.[1]

يعرف الباحث **إسماعيل صبري مقلد** عملية اتخاذ القرار بأنها: " تلك العملية التي تعني الوصول إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات التي ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها".[2]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث **ريتشارد سنايدرRichard C. Snyder** إذ يعرف عملية اتخاذ القرار بأنها: "العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعيا، وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرارات".[3]

فعملية اتخاذ القرارهي عملية الاختيار بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين، ونستخلص من هذا التعريف مجموعة من النقاط هي:[4]

- يتم اتخاذ القرار من خلال اتباع عدة خطوات متتابعة تشكل أسلوبا منطقيا في الوصول إلى حل أمثل.
- لكل موقف أو مشكلة عامة حلولا بديلة يجب تحديدها وتحليلها ومقارنتها باستخدام قواعد أو مقاييس محددة.
- إن طريقة اكتشاف البدائل وتحديد قواعد الاختيار واختيار الحل الأمثل تعتمد على هدف أو مجموعة أهداف يمكن تحقيقها، والمعيار الرئيسي لقياس مدى فعالية القرار.

4. تعريف اقتراب صنع القرار

إن اقتراب صنع القرار هم إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين في التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه، وهذا الإطار التحليلي لا يملك المقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناءا على توفر بعض المتغيرات، ومن ثم لا يمكن القول بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا.[5]

ويعرف الباحث **ريتشارد سنايدرRichard C. Snyder** نظرية صنع واتخاذ القرار على أساس أنها ذلك الإطار النظري لتلك السلوكية (الفعل action) الصادرة عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص هم صناع ومنفذوا قراراتها (تشخيص الدول)، وبالتالي فإن فهم واستيعاب هذه السلوكية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار البيئة القرارية المحيطة بصناع ومنفذي القرارات السياسية.[6]

يعتبر هذا الاقتراب بأن القرار والأحداث التي تحيط به هي كأساس ووحدة مستقرة للتحليل، فالقرار السياسي يعد ضرورة ملازمة للحياة السياسية، إذ لا يمكن تصور عملية سياسية لا تتضمن نمطا من

---

[1] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص. 25.
[2] كريم رقولي، المرجع السابق، ص. 333.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 156.
[4] محمد عبد العظيم، **الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية النظرية والمؤشرات**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص. 48.
[5] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 194.
[6] كريم رقولي، المرجع السابق، ص. 333.

القرار، كما أن القرار السياسي ليس قضية تعامل مع بعض الجوانب الخاصة في العملية السياسية ولكنه يتعامل مع صلبها المركزي، وعليه فإن عمليات التصويت والعمليات التشريعية و القضائية و الإدارية ينبغي النظر إليها كعمليات صنع قرارات وفقا لاقتراب صنع القرار، فإن كان جوهر العملية السياسية هو ما يتعلق بالتوزيع التحكمي أو التسلطي للمكاسب والأضرار في المجتمع فإن ذلك لا يتم إلا من خلال القرارات.[1]

5. مراحل عملية صنع القرار

بتأكيد من علماء السياسة والدراسات الاستراتيجية فإن عملية صنع القرار تمر بالمراحل المتسلسلة التالية:[2]

أ. **الشعور بوجود المشكلة:** ويعني الاعتراف بوجود مشكلة تتطلب حلا من خلال قرار معين، وهناك بعض القادة والسياسيين والإداريين الذين يغضون الطرف عن المشكلات والمواقف التي يتوجب عليهم مواجهتها والتقرير بشأنها ويراهنون على عامل الوقت لحلها، وهو أكبرخطا يواجه القادة في كل زمان ومكان.

ب. **تحديد أو تعريف المشكلة:** وتعني تعريف المشكلة تعريفا دقيقا من خلال وصف أعراضها وأسبابها وارتباطاتها، من أجل معالجة أسبابها، وعليه لا بد أن تكون المشكلة واضحة حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهتها.

ت. **جمع المعلومات والبيانات:** تستخدم فيها عدة طرق ومن مصادر متعددة مثل: مراجعة السجلات والملفات ذات العلاقة بالموضوع أو من خلال الملاحظة المباشرة، ويتم تحديد طريقة جمع البيانات والمعلومات تبعا لطبيعة الموضوع نفسه، ولنوعية المعلومات المطلوبة ومصادرها، وبالتالي لا بد من السعي إلى جمع معلومات كافية حول الموضوع، فقلة المعلومات أو غياب معلومات أساسية يمكن أن يقود إلى قرارات خاطئة.

ث. **تصنيف وتحليل المعلومات:** ويتم فيها فحص وتصنيف وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها، أي الدراسة المتعمقة للمعلومات والبيانات المتوفرة حول الموضوع، فذلك يسهل عملية وضع البدائل والخيارات المناسبة لاحقا.

ج. **وضع البدائل والخيارات:** وفيها يضع صانع القرار بدائل تمثل الخيارات المختلفة، والتي يمكن لصانع القرار أن يأخذ بها بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها أوقوتها وضعفها، تمهيدا للمفاضلة بينها في مرحلة لاحقة.

ح. **المفاضلة بين الحلول والبدائل المقترحة:** وفيها تتم مقارنة البدائل المقترحة مع الأهداف المرجوة، كما يسعى صانع القرار إلى الوقوف على إيجابيات وسلبيات كل بديل من البدائل المقترحة، من خلال تحديد مزايا ومخاطر كل بديل بدقة من أجل الترجيح بينها.

خ. **اتخاذ القرار:** بناءا على المعلومات التي وفرها صانع القرار سيقوم متخذ القرار (والذي غالبا يختلف عن صانع القرار) باختيار أحد البدائل التي وضعها صانع القرار، مع الأخذ في الاعتبار إيجابيات وسلبيات كل بديل من البدائل المقترحة، حيث يختار أكثرها فائدة وأقلها مخاطرة في نفس الوقت. فعملية اتخاذ القرار تمثل تتويجا وخلاصة لكل المراحل السابقة.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 158.
[2] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص ص. (23- 25).

د. **المتابعة والمراقبة:** بعد عملية اتخاذ القرار لزم تنفيذ هذا القرار ومراقبة نتائجه ومعرفة مدى فاعليته والتأكد من أن القرار الذي تم اتخاذه لم يترك آثارا جانبية سالبة، وإذا حدث ذلك لا بد من اتخاذ قرارات تعالج تلك الآثار السالبة أو تقلل منها.

6. أطراف القرار

هناك أربعة أطراف ترتبط بها عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها كالتالي:[1]

أ. صانعوا القرار Decision Makers

وهم الأفراد الذين يقومون بإعداد وتحليل وتجميع كافة البيانات والمعلومات المختلفة، ومن ثم استخلاص المؤشرات منها، ثم الوصول إلى مشروع أو التوصية بالقرار المطلوب اتخاذه، وتعتبر جماعات الضغط من الأطراف الصانعة والمؤثرة في القرار، بسبب إمتلاكها الوسائل والأدوات الأمر الذي يجعلها تملي إرادتها على متخذ القرار حتى يتخذ القرار المطلوب، وفي العصر الحاضر تتعدد مراكز صنع القرار، إذ تتدخل قوى مختلفة في تشكيل عملية صنع القرار، كما ازداد دور الهيئات الاستشارية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في تقديم رؤيتها وخلاصة جهد خبرائها في معالجة المشكلات والأزمات المعاصرة ذات الطبيعة المعقدة

ب. متخذوا القرار Decision Takers

وهم الأشخاص الذين بيدهم سلطة اتخاذ القرار، وفقا للهيكل التنظيمي للجهاز الإداري، ومتخذ القرار هو المسؤول الأول عن مدى سلامة هذا القرار وصلاحيته أمام العامة والخاصة، على الرغم من أنه لم يقم بصنعه، خاصة وأنه في العادة ما تتواجد أمامه قرارات بديلة محسوبة ومقدرة نتائجها من قبل، وتتأثر معالجة المشكلة بشخصية متخذ القرار، حيث تخضع هذه الشخصية لمجموعة من التأثيرات العضوية والصحية والنفسية، وكذا من حيث النشأة الاجتماعية والأسرية، بالإضافة إلى طبيعته (عدواني أم مسالم، متعاون أم متخاذل).

ت. منفذوا القرار Decision Impelmentors

وهم الأشخاص المسؤولون التنفيذيون المناط بهم القيام بالإجراءات التنفيذية الواجبة من أجل وضع القرار المتخذ موضع التنفيذ.

ث. المستفيدون أو المتضررون الذين طبق عليهم القرار Decision Benificiaris or Harmnies

وهم الأغلبية التي تحيط بالتنظيم، وتشكل له كذلك البيئة والمناخ وإطار الحركة الذي يتأثر ويؤثر في كل ما يُتخذ من قرارات، سواء من خلال حجم المنافع والمكاسب التي يحصلون عليها و تصبح حركتهم في إطار حسابات المكسب والعائد، أو حجم الأضرار والتكاليف التي عليهم تحملها، وتصبح حركتهم في إطار حسابات التكاليف والأضرار التي عليهم تحملها بسبب القرار الذي تم اتخاذه، ومن هنا يلزم حساب حجم التأييد للفئة الأولى، وحجم المعارضة للفئة الثانية، وقوة كل منهما في دفع وصنع وكبح جماح المشكلة.

7. بيئة صناعة القرار (الموقف القراري)

قسم الباحث "سبروت Sprout" البيئة إلى بيئة عملية وبيئة نفسية، حيث أن عملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب أو تتشابك مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 196.

به، بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار، والتي تحد من سلطات صانع القرار وتفرض عليه قيودا. وسنتطرق في هذا الصدد إلى كل من البيئة العملية والبيئة النفسية لصناعة القرار كما يلي:[1]

أ. **البيئة العملية (المادية):** يمكن تقسيم البيئة العملية إلى البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وهما على التوالي:

أ.1. البيئة الداخلية: وتشير إلى الأوضاع الداخلية من أبنية اجتماعية وأنساق ثقافية وقيمية وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة ومختلف وسائل الاتصال والمكونات الاقتصادية، وكذا طبيعة النظام السياسي السائد والأيديولوجية التي يتبناها، وتأثيرات الرأي العام بالإضافة إلى الموقع الجغرافي والسياسي للدولة وكذا العلاقات الاجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للناس، والعلاقات السائدة بين النظام السياسي (جهاز الحكم) والمجتمع ومدى شرعية النظام السياسي والرفاه الاقتصادي أوالتأزم، كل تلك العوامل وغيرها تؤثر في صناعة القرار، ولا يمكن للقرار أن يكون رشيدا وفاعلا إذا لم يأخذ في اعتباره كل تلك القضايا او الأهم منها.

أ.2. البيئة الخارجية: وتشير إلى عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، والتي تتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية. فالبيئة الخارجية تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها. ويتوقف تأثير الأوضاع على إدراك صانع القرار والصور التي تعلق بذهنه عنها، وكذا خبراته السابقة في التعامل معها، كما يتوقف القرار الرشيد على الإدراك الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صانع القرار، وتلعب الأجهزة الحكومية المختلفة كالسفارات وأجهزة التجسس والاستعلامات ومراكز الرصد أدوارا هامة.

ب. **البيئة النفسية (السيكولوجية) لصانع القرار:** وتشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم وقيمهم وخبراتهم وآرائهم السابقة ودوافعهم وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية أثناء اتخاذهم القرارات، فصانع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية والأوضاع الدولية فحسب، بل إنه يتأثر بها متشابكة مع قيمه وتصوراته (أي بيئته النفسية التي تشكلت عبر الزمن)، كما أن هناك فرقا بين الأوضاع العادية التي يصنع فيها القرار والأوضاع المتأزمة والتي تتميز بحدة الضغوط وشدتها، بالإضافة إلى تضافر عناصر المفاجأة وضيق الوقت والشعور بالخطر الداهم، فكل تلك العناصر الضاغطة تتراكم وتشكل توترا كبيرا يصيب الأداء المعتاد لأسلوب صنع القرار بالاضطراب والخلل.

8. وحدات اتخاذ القرار السياسي

هناك خمسة أشكال لوحدات اتخاذ القرار السياسي تتمثل في الآتي:[2]

أ. **وحدة القائد المسيطر:** وتتمثل في مجموعة صغيرة من المسؤولين يسيطر عليها قائد سلطوي قادر على اتخاذ القرار دون موافقة أعضاء المجموعة، وبالتالي تكون القرارات سريعة لأنها لا تعتمد على مشاورات واسعة، وحتى وإن شاور القائد المسيطر مجموعته فإنه لا يلزم نفسه بمقترحاتها، فقد يأخذ بها كما قد يتجاوزها، وغالبا ما يكون الهم الأكبر لهذا القائد هو حسم الأمور بالسرعة المطلوبة.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص.(161- 162).
[2] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص. 36.

ب. **وحدة القائد- المستقلين:** وتتمثل في مجموعة تتكون من قائد وأعضاء ينتمون إلى مراكز مستقلة للسلطة، وهو ما يجعل هؤلاء الأعضاء مستقلين نسبيا، إذ يمكن أن يكونوا رؤساء أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدني مستقلة أو مجموعات برلمانية أو قيادات نافذة بالجيش أو أعضاء في الحزب الحاكم، ويعمل كل عضو على التعبير عن موقفه ورؤيته ويدافع عنه، وفي هذه الحالة يكون القائد كالقاضي، يستمع إلى مختلف وجهات النظر ثم يقرر في الأمر بالتشاور مع المجموعات المختلفة، ثم يتم اتخاذ القرار النهائي بصورة جماعية وعلى أساس توافق الآراء.

ت. **وحدة المفوضين:** تتكون وحدة المفوضين من قائد وأعضاء، وهؤلاء الأعضاء لا يمثلون أنفسهم بل يمثلون هيئات ومؤسسات معينة يتحدثون بإسمها، إلا أن تفويضهم محدد فهم لا يقررون في الأمور الكبيرة إلا بعد الرجوع إلى الهيئات التي يمثلونها والتشاور معهم، وهذا الأمر يقود إلى البطء في اتخاذ القرارات وأحيانا إلى جمودها، كما أن السمة الغالبة لهذه المجموعة هي التأكيد على الوضع الراهن وإقرار (تبرير) السياسات المتبعة للنظام.

9. نماذج عملية صناعة القرار

حظيت عملية صناعة القرار بإهتمام العديد من علماء السياسة والإدارة وغيرهم، وعليه فقد حاولوا وضع نماذج لتفسيرها، إنطلاقا من رؤية كل واحد منهم لعملية صنع القرار، وفيما يلي أهم تلك النماذج:[1]

أ. النموذج المثالي

تمت صياغة هذا النموذج من طرف رواد المدرسة الكلاسيكية (رواد حركة الإدارة العلمية، النموذج البيروقراطي، المدرسة الوظيفية)، فمن مبادئها تحقيق الربح بأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن، وهي تنطلق من فكرة الرجل الاقتصادي العقلاني (الرشيد) الذي يتحرى الدقة والموضوعية واستغلال عوامل الزمن والفعل والتكلفة والنتيجة، ويحكم ذلك السلوك توزان مبدأي المنفعة المكتسبة دائما أعلى من المنفعة المضحى بها.

ب. نموذج العملية التنظيمية

يشير هذا النموذج إلى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، وبالتالي فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد، كما أن الأطر والقواعد التنظيمية تؤثر في سلوك أفرادها وتُقيد تصرفاتهم وتضيق من حرية اختياراتهم مهما كانت درجة مسؤوليتهم في السلطة، فلا ينظر إلى القرار من خلال مفهوم العقلانية والرشادة، بل ينبغي النظر إليه كنتيجة لمجموعة قواعد وضوابط وأطر تنظيمية، وفق هذا النموذج فإن القرار ليس نتيجة عمليات ذهنية رشيدة، بل هو نتاج التفاعل والتسوية والتفاوض.

ت. نموذج السياسات البيروقراطية

في ظل هذا النموذج تنتج القرارات من المساومة والتوفيق والمفاوضة داخل الوحدة القرارية، حيث أن كل بيروقراطي له إدراكاته المختلفة وأولوياته، وكل واحد منهم ينافس من أجل السلطة والقوة والترقية، ويعمل على أن يحجز لنفسه موقعا ملائما حتى بعد نهاية الأزمة، ففي هذا النموذج يكون الاعتبار لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله، وليس للاختيارات العقلانية.

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (199- 201).

10.مقولات اقتراب صنع القرار

يمكن تحديد المقولات التي يقوم عليها اقتراب صنع القرار في النقاط التالية:[1]

- إن السياسة هي عملية صنع قرارات، وعملية صنع القرار هي أهم جوانب الدراسة السياسية، ويشير صنع القرار إلى التفاعل بين المشاركين في تقرير السياسات العامة، ويعني ذلك الاختيار من بين الحلول البديلة.
- يزعم أن الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، غير أن أفعالها يقوم بها المتحدثون بإسمها، وبالتالي فإن الدولة هي صانعو قراراتها.
- يصعب تحديد صانعي القرار لأنهم قد يكونون مسؤولين صغار الشأن في جهاز صنع القرار أو قد يكونون أشخاصا ليست لهم صفة رسمية مطلقا.

11. استخدامات اقتراب صنع القرار

إن بؤرة البحث وفق اقتراب صنع القرار تدورعادة حول رئيس الدولة والمجموعة محدودة العدد المشاركة معه في صنع القرار، أو قيادة مؤسسة أو جماعة أو منظمة وما يحيط بها من مجموعة مؤثرة تتولى صنع القرارات، وما يمثله هؤلاء من تفضيلات وقيم وإدراكات أو ردود أفعال إزاء البيئة المحيطة وما تفرزه من ضغوط وتأثيرات. ويمكن أن تتسع دائرة البحث إلى عمليات توفير المعلومات وإتاحتها وتوقيتها وبلورة الموقف أو الأزمة بأبعادها ومنحها الاهتمام والبروز السياسي أو التقليل من درجة إلحاحها وإرجاء الاختيار بين البدائل المتاحة بشأنها. وقد ترتبط عملية صنع القرار بقدر من الغموض والسرية، مما يحول دون استخدام اقتراب صنع القرار، فقد يضع الباحث أمام احتمالات غير مؤكدة وتخمين يفتقر إلى اليقين خاصة إذا كانت العملية ترتبط بدرجة عالية من الغموض، أو ارتبطت بجهود أثرت في أجندة المواضيع التي يواجهها النظام السياسي، أو في تحديد أولوية الموضوع أو حججه عن الدراسة والتمحيص، فيمكن أن يمارس بعض الفاعلين تأثيرات غير منظورة على صانع القرار من خلال توقيت وطريقة عرض وترتيب المعلومات وعرض البدائل والحلول المقترحة، فقد يكون التأثير في صنع القرار من خلال منع إثارة القضية أصلا أو تحديد وقت إثارتها والشكل الذي تثار به وكذا حجم ونوعية المعلومات والسياق الذي تثار في سياقه.[2]

12. الانتقادات الموجهة لاقتراب صنع القرار

واجه اقتراب صنع القرار جملة من الانتقادات نذكر منها ما يلي:

- تواجه صناع القرار مجموعة من الصعوبات والتي تقود إلى عدم وضوح الرؤية ومن ثم عدم القدرة على التحكم في عناصر البيئة السياسية التي سينطبق فيها القرار، ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:[3]
- عدم القدرة على التنبؤ بردود أفعال الأطراف (الداخلية أو الخارجية) ذات الصلة بالقرار خاصة إذا كان القرار يمس مصالحها بصورة مباشرة.
- التغير في عناصر الموقف الذي لايزال في طور التشكل وتتبدل عناصره في كل لحظة.
- نقص المعلومات أو التغير فيها خاصة إذا تعلق الأمر بطرف خارجي يتعمد إخفاء المعلومات.

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 44.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 219.

[3] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص. 27.

- الضغوط النفسية خاصة في أوقات الأزمات وفي حالات التهديدات الخارجية.
- لم يتوصل اقتراب صنع القرار إلى العوامل التي تشكل القرارات وكذا العلاقات الدقيقة بين هذه العوامل والقرارات التي تتخذ بالفعل، بالإضافة إلى سبل معالجة الحالات أو المواقف اللاقرارية.[1]

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 45.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمـــــــــــة

من خلال ما تم تناوله في هذه المطبوعة البيداغوجية الخاصة **بمنهجية العلوم السياسية (02)**، نجد أن المنهج العلمي هو عبارة عن مجموعة من الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يتبعها الباحث بغرض معالجة ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة.

ويتضمن المنهج العلمي قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي، فهو يستهدف التعرف على المشكلات التي يمكن دراستها علميا بُغية تطوير المعرفة بالإضافة إلى الحصول على البيانات المطلوبة اللازمة لمعالجة الظاهرة علميا، وتتم عملية تحليل تلك البيانات طبقا لمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، من أجل التوصل إلى نتائج علمية بهدف تعميمها.

وقد تعددت تصنيفات المناهج تبعا للخلفية النظرية التي يعتمد عليها كل باحث، فهناك من الباحثين من وضع ضوابط واسعة ومنهم من تشدد في الشروط التي ينبغي توفرها في أسلوب البحث ليرقى إلى مستوى المنهج. بالإضافة إلى باحثين آخرين نظروا إلى أهداف البحث ومنهم من ركّز على المنطق الذي يتبعه المنهج، أوالطريقة التي يتبعها الباحث بغرض حل المشكلة البحثية، وقد ترتب عن اختلاف وجهات النظر اختلاف التصنيفات، حيث نجد مجموعة من التصنيفات لمناهج البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية نذكر منها تصنيف الذي قدمّه كل من الباحثين ويتني Whitney و ماركيز Marquis و جود وسكيتس Good and Scates و أودم Odum، ولا بد من القول أنه بتبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تُسلم انقيادها له فقط، بل يمكن الاستعانة بمناهج أخرى تتكامل مع بعضها بهدف الإحاطة بمختلف جوانب الظاهرة، فالتكامل المنهجي يطلق على تساند واشتراك مجموعة من المناهج العلمية لدراسة ظاهرة معينة.

ويمثل الاقتراب إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، فالاقتراب هو طريقة التقرب من الظاهرة المعنية بعد اكتشافها وتحديدها، بغرض فهمها و تفسيرها، وذلك بالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا. فإذا كان العامل أو المتغير هو العامل السياسي كان الاقتراب هو الاقتراب السياسي، وإذا كان المتغير قانونيا كان الاقتراب قانونيا.

إن تعدد الاقترابات المنهجية يرجع إلى تعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة المدروسة، وكذا الخلفية الفكرية والمعرفية والفلسفية لكل واحد منهم، وبسبب تعقد الظاهرة السياسية فمن المستحسن أن تتكامل الاقترابات المنهجية التي تستخدم في دراسة هذه الظاهرة المُعقدة، حتى يتمكن الباحث من تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بُغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها. فعملية السعي لادراك الظاهرة وفهمها تتطلب من الباحث أن يلمس جميع المسالك المُوصلة إليها بغض النظر عن فلسفته بطبيعة الظاهرة السياسية، فوصف الظاهرة بأنها ظاهرة قانونية لا يمنع الباحث من الوصول إليها عن طريق المسلك النفسي أو السلوكي أو غيره من المسالك.

وفي الأخير فإن تعقد الظاهرة التي محورها الانسان تتطلب تضافر مجموعة كبيرة من المناهج والاقترابات وتكاملها، من أجل الإحاطة بتلك الظاهرة من مختلف جوانبها، فالكثير من العمليات السياسية تكون بوتقة لعدة جوانب، لذلك ينصح المتخصصون والمُحللون السياسيون بضرورة الاستعانة بمجموعة من المناهج والاقترابات بغرض الإحاطة بالجوانب المتعددة للظاهرة السياسية وهذا ما يطلق عليه بالتكامل المنهجي.

قائمـــــــة المصـــــادر والمراجـــــــــع

قائمـــــــــة المصـــادر و المراجـــــــع

أولا باللغـــــة العربيـــة

القرآن الكريم

1. سورة الأعراف، الآيات (162-165).
2. سورة الكهف، (الآية 59).
3. سورة المائدة، الآية (48).

الكتـــب

1. الشمري، حازم جري، **الاتصال السياسي**، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018.
2. الضامن، منذر، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
3. العزاوي، رحيم يونس كرو، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، عمان: دار دجلة، 2008.
4. العلوي، محمد جمال الدين، **منهج البحث العلمي في علم السياسة**، ط2، العراق: الشاملة للطباعة والاستنساخ،2012.
5. العنبكي، طه حميد حسن و العقابي، نرجس حسين زاير، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، العراق: دار أوما، 2015.
6. القصبي، عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
7. القصبي، عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
8. المحمودي، محمد سرحان علي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، صنعاء، اليمن: دار الكتب، 2019.
9. المنوفي، كمال، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة، 2006.
10. بدر، أحمد، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الدوحة: المكتبة الأكاديمية، 1994.
11. بدوي، عبد الرحمان، **مناهج البحث العلمي**، ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.
12. بوحوش، عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
13. بوحوش، عمار، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.
14. جندلي، عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
15. خضر، عبد الفتاح، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، ط3، الرياض، المملكة العربية السعودية: سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية، 1992.
16. دشلي، كمال، **منهجية البحث العلمي**، ادلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016.
17. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997.

18.طاشمة، بومدين، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
19. عارف، نصر محمد، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، ط1، بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

20.عبد العظيم، محمد، **الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية النظرية والمؤشرات**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
21. عبد النور، ناجي، **منهجية البحث السياسي**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

22.عليان، ربحي مصطفى، **البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه اجراءاته**، عمان، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001.

23.غازي، فيصل حسين، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية**، ط1، عمان، الأردن: دارالراية للنشر والتوزيع، 2014.
24.مصباح، عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

25.مكاوي، بهاء الدين، **القرار السياسي ماهيته- صناعته- اتخاذه- تحدياته**، سلسلة كتيبات برلمانية، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017.

الرسائـــل الجامعيـــــة

أ. أطروحات الدكتوراه

- حمة غريب عبد الله، كنعان، "اتجاهات البحث في علم السياسة: دراسة نقدية للأسس المعرفية للتحليل السياسي"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين بالسودان، 2007.

ب. مذكرات الماجستير

1. بن جيلالي، محمد أمين، "مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"، مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية، تخصص: السياسات المقارنة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2014/2013.
2. طيفور، بلخضر، "أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، تخصص: السياسات المقارنة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، 2013/2012.
3. عبيكشي، عبد القادر سعيد، "إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2007.

الدوريـــات والمقـــالات

1. بوخبزة، نبيلة، "الاتصال السياسي نماذج الاتصال السياسي للكاتب هيوك كازنيف"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 15، جوان 2014.

2. بوداود، سالم، "التحليل الطبقي للمجتمع الجزائري الإمكانات والحدود"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 18، أكتوبر 2016.
3. حناشي نجيم، "البحث العلمي- مناهجه وأساليبه العلمية"، **مجلة دراسات**، المجلد11، العدد 01، ماي 2022.
4. حوشي،عايدة، "مساءلة فيما بين المنهج والمنهجية- من إشكالية المفهوم إلى آليات التطبيق-"، **مجلة الآداب واللغات**، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، المجلد 18، العدد 01، 2018/11/25.
5. رقولي، كريم، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشوربالجلفة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان 2019.
6. رملي، مخلوف، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 03 (2020).
7. زيات، فيصل و ديدوش، محمد مخطار، "نظرية الصراع الاجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق رالف داهرندوف"، **مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة جيجل، المجلد 02، العدد 01، مارس 2019.
8. فريح، زينب، "رهانات وتحديات البحث العلمي والتعليم العالي في البلدان المغاربية"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد 01، مارس 2018.
9. عبيكشي، عبد القادر سعيد، "ثورة الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي" وأدوات التجاوز"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2014/06/01.
10. علاق، أمينة، "نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 28، مارس 2017.
11. علي حسين، هبة، "دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديموقراطي (العراق أنموذجا)"، **مجلة حمورابي**، العدد 27- 28، السنة السادسة، صيف- خريف 2018.
12. عيدود، هاجر و دعسوس عمر، "واقع البحث العلمي وتأثيره على هجرة الأدمغة الجزائرية"، **مجلة أفاق للعلوم**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 05، العدد الثاني عشر، جوان 2018.
13. قصاب، سليمان، "أساسيات البحث العلمي في الدراسات السياسية"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2018.
14. كبار، عبد الله، "النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الحادي عشر، جوان 2013.

المحاضرات

- عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007.

المراقع الالكترونية

1. الموسوعة السياسية: "اقتراب الجماعة – Group Theory-Group Approach"، على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/13، الساعة: 06:51.

2. الموسوعة السياسية، "اقتراب تحليل النظم- الاقتراب النسقي- System Analysis Approach"، على الرابط التالي: political- encyclopedia.org، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/12، الساعة: 19:08.
3. حسن العالي، "الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: studies.aljazeera.net، بتاريخ: 22 جوان 2013، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/17، الساعة: 08:53.
4. خليفة جودة محمد، محمود ، " اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 25 أفريل 2014، على الرابط التالي: www.democraticac.de.com ، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/15، الساعة: 10:52.
5. موسوعة ويكيبيديا، "طبقة اجتماعية"، على الرابط التالي: ar.m.wikipedia.org تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/17، الساعة: 08:34.

ثانيا باللغة الأجنبية

1. Kothari, C.R., **Research Methodologie Methods and Techniques**, 2nd/ed, New Delhi: New Age international publishers, 2014.

2. Kumar, Ranjit**, Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd/ ed, Great Britain: Tj international, 2011.

3. Neuman, Lawrence, **Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches**, 7th/ ed, United States of America: Pearson New International Edition, 2014.

4. Pandey, Prabhat and Pandey, Meenu Mishra, **Research Methodology: Tools and Techniques**, Romania: Bridge center, 2015.

5. Walliman, Nicholas, **Research Methods The basics**, London :The taylor and Francis e-library, 2011.

فهـرس الجـداول والأشكـــــال

فهرس الجـداول

الرقم	عنــوان الجـدول	الصفحة
01	العلاقة بين الفكر والنموذج	09
02	مستويات المقارنة في الوحدات والظواهر السياسية	43

فهرس الأشكـــال

الرقم	عنــوان الشكــل	الصفحة
01	مخطط عملية البحث	48
02	سيرورة عملية البحث	59
03	نموذج المدخلات والمخرجات لديفيد ايستون	82
04	النموذج المعدل للنظام السياسي	84
05	النظام السياسي ومستويات الوظائف لدى جابرييل ألموند	89
06	نموذج كارل دويتش في معالجة في معالجة النظام السياسي	104

فهـــرس
المحتويـــــــات

فهـــــرس المحتويـــــــات

العنـــوان	الصفحـــة
مقدمة	01
المحاور الأساسية	02
المحور الأول: المنهجية والملائمة المنهجية	**04- 25**
أولا: تصنيف المناهج	05
1- تعريف المنهج	05
2- نشأة وتطور المنهج	06
3- خصائص المنهج العلمي	07
4- وظائف المنهج العلمي	08
5- العلاقة بين الفكر والمنهج	09
6- تعريف المنهجية	10
7- المنهجية علم أم فن	11
8- التمييز بين المنهج والمنهجية	11
9- تصنيفات مناهج البحث العلمي	12
ثانيا: بناء النماذج	14
1- تعريف النموذج	14
2- ظهور فكرة النموذج في العلوم الاجتماعية	15
3- بنية النموذج المعرفي	16
4- النموذج المعرفي في علم السياسة	19
ثالثا: بناء النظرية	20
1- تعريف النظرية	20
2- خصائص النظرية	21
3- وظائف النظرية	22
4- تصنيف النظريات	23
5- بنية النظرية	23
المحور الثاني: مناهج علم السياسة	**27- 74**
أولا: المنهج التاريخي	28

ثانيا: المنهج المقارن	36
ثالثا: المنهج الوصفي	45
رابعا: المنهج الاحصائي	50
خامسا: المنهج المسحي	55
سادسا: منهج دراسة الحالة	62
سابعا: المنهج التجريبي	66
المحور الثالث: الاقترابات المنهجية	**76- 130**
أولا: الاقتراب النسقي (النظمي)	77
ثانيا: الاقتراب البنائي الوظيفي	84
ثالثا: اقتراب الجماعة	90
رابعا: اقتراب الاتصال السياسي	97
خامسا: اقتراب النخبة	108
سادسا: اقتراب الطبقة	117
سابعا: اقتراب صنع القرار	121
الخاتمة	132
قائمة المصادر والمراجع	134
فهرس الجداول والأشكال	139
فهرس المحتويات	141